جامعة مولود معمري - تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية .
تخصص: دراسات إقليمية.

إعداد الطالب:
زوبيري إلياس

إشراف الأستاذ:
د. مزياني لطفي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.عكسة عبد الرحمان..... رئيسا.
د. مزياني لطفي .....مشرفا مقررا.
أ. شيخ فتيحة .....مناقش.

السنة الجامعية:2024-2025.

شكر وعرفان

إلى

الدكتور المشرف لطفي مزياني الذي وافق على تحمل مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة و على حثه تصحيح الأخطاء و تقديمه التوجيهات

لتصويب الأفكار و إخراجها ذات قيمة علمية و عملية

إلى كل أساتذة العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو, وكل أساتذتنا فيما قبل التخرج.

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا البحث.

الإهداء

أقدم تحاتي الى الأم الكريمة الى لم تبخل في دعمي من كل النواحي و أتمنى لها عمر طويل و صحة و عافية.

و إلى روح الوالد الكريم ربي إرحمه و إجعله روضتا من رياض الجنة اللهم آمين.

والى كل من ساهم في هذا البحث من قريب و من بعيد .

خطة الدراسة.

الفصل الاول :الإطار المفاهيمي و النظري للتنافس.

المبحث الاول:مفهوم التنافس الدولي.

المطلب الاول: تعريف التنافس لغة / اصطلاحا .

المطلب الثاني:التنافس الدولي و المفاهيم المشابهة له.

المطلب الثالث: التعاون و الأعتماد المتبادل و علاقته بالتنافس الدولي.

المبحث الثاني : مفهوم التنافس الجيوسياسي.

المطلب الاول : مفهوم التعاون الجيوسياسي.

المطلب الثاني :مفهوم الصراع الجيوسياسي.

المبحث الثالث: التنافس و التعاون من خلال تصورات العلاقات الدولية(نموذج تركيا و إيران).

المطلب الاول: التنافس و التعاون حسب الطرح الواقعي.

المطلب الثاني:التنافس والتعاون حسب الطرح الليبرالي.

المطلب الثالث: التنافس و التعاون حسب الطرح البنائي.

الفصل الثاني:محدِدات ودوافع التنافس الإقليمي بين لتركيا و إيران في الشرق الأوسط.

المبحث الاول:منطقة الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكيا.

المطلب الاول: حدود منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية،الإقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني:الجذور التاريخية للتنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط.

المطلب الاول: الموقع الجيوسياسي لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط .

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات التركية الإيرانية .

المطلب الثالث: أهداف التوسع و النفوذ لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط .

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط.

المطلب الاول:التحولات الكبرى في كل من تركيا و إيران(قيام الثورة الإيرانية و صعود حزب العدالة و التنمية في تركيا).

المطلب الثاني: تطورالسياسة الخارجية التركية و الإيرانية .

المطلب الثالث:الدور الخارجي لتركيا وإيران الشرق الأوسط .

المبحث الرابع: المجالات الحيوية للتنافس الإقليمي بين تركيا و إيران.

المطلب الاول: المجال السياسي و الإقتصادي.

المطلب الثاني : المجال العسكري والأمني

المطلب الثالث: الميدان الديني و الثقافي.

الفصل الثالث: مظاهر و أبعاد التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الاول: أدوات التنافس بين تركيا و إيران .

المطلب الاول: إستخدام القوة الناعمة في التنافس التركي الإيراني.

المطلب الثاني: الأدوات الصلبة في التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني :القضايا الإقليمية و أهميتها في تأجيج التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط .

المطلب الاول: سوريا كمحور للتناقس التركي الإيراني في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: العراق كساحة للتنافس التركي الإيراني .

المطلب الثالث: اليمن وفلسطين بين تقاطعات وتناقضات في المواقف.

المبحث الثالث: إنعكاسات التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط وآفاق

التنافس.

المطلب الاول: التنافس التركي الإيراني و آثاره على الإستقرار السياسي و الأمني في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية المشتركة وإمكانية التعاون التركي الإيراني.

المطلب الثالث : مستقبل العلاقات التركية -الإيرانية في ظل التنافس على الشرق الأوسط.

المطلب الرابع: السيناريوهات المستقبلية لمنطقةالشرق الأوسط في ظل التنافس التركي الإيراني.

الخاتمة.

مقدمة.

مقدمة

تُعد ظاهرة التنافس أحد أشكال التفاعل الطبيعية بين الدول، وتنشأ نتيجة احتكاك المصالح وسعي كل دولة لتحقيق أهدافها انطلاقًا من إمكاناتها المتاحة. ويأخذ هذا التنافس في العادة شكل علاقة سلمية قائمة على التسابق لتحقيق النفوذ والمصالح، غير أن اختلال هذا التوازن يحدث عندما يسعى أحد الأطراف إلى احتكار تلك المصالح أو الانفراد بها، ومنع الأطراف الأخرى من الوصول إليها. عندها، يمكن أن يتحول التنافس من إطاره السلمي إلى حالة من الصراع، أو على العكس، قد يتطور في ظل ظروف سياسية مختلفة إلى تعاون بناء يخدم مصالح الجميع .

يُعدّ الشرق الأوسط من أكثر المناطق الجيوسياسية حساسيةً في العالم، نظراً لموقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية الغنية، وعلى رأسها النفط والغاز. وقد جعلت هذه الأهمية المنطقة مسرحاً دائماً للتجاذبات الإقليمية والدولية، حيث تسعى قوى محلية وإقليمية ودولية إلى ترسيخ نفوذها وبسط هيمنتها على مفاصل التأثير فيها.

و من خلال هذا السياق، برزت كل من تركيا وإيران كقوتين إقليميتين فاعلتين، تمتلك كل منهما تاريخاً إمبراطورياً وثقلاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً يؤهلها للعب دور محوري في تحديد توازنات المنطقة.

تُشكّل تركيا وإيران فاعلين أساسيين ضمن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، إذ تستمد كل منهما قوتها من موقع جيوستراتيجي فريد، فضلاً عن امتلاكهما لموارد طبيعية واقتصادية معتبرة تعزز من نفوذهما الإقليمي, وقد أفرزت التحولات الجيوسياسية المتسارعة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، بيئة خصبة لصعود أدوار هذين البلدين في صياغة توازنات المنطقة. ويُلاحظ أن التنافس بين القوتين لا يكون إلا عبر تداخل مجموعة من العوامل البنيوية والظرفية والتي تتفاعل فيما بينها لتؤثر على مسار هذا التنافس، إمّا بتعزيزه وتحويله إلى صراع غير مباشر، أو باحتوائه في إطار من التوازن والتقاطع المرحلي في المصالح.

في إطار سعيها لتفعيل دورها الإقليمي، شهدت تركيا تحوّلاً ملحوظًا في سياستها الخارجية مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أواخر عام 2002، حيث اتسمت السياسة الخارجية التركية منذ ذلك الحين بدرجة أكبر من الوضوح والفعالية. وقد شكّل عام 2006 محطة مفصلية في هذا المسار، إذ تمكن الحزب من بسط نفوذه على رئاسة الجمهورية، البرلمان، والقضاء، مما منح القيادة السياسية قدرة أكبر على توجيه السياسة الخارجية بما يخدم تطلعاتها الإقليمية، وقد تجلّت ملامح هذا التحول في الانخراط النشط لتركيا في قضايا الشرق الأوسط، استنادًا إلى رؤية "العمق الاستراتيجي" التي طرحها أحمد داوود أوغلو، والتي ترتكز على توظيف الإرث التاريخي والموقع الجغرافي كوسائل لتعزيز النفوذ الإقليمي.

وعلى الجانب الإيراني مثّلت الأحداث التي تلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 نقطة تحوّل جذري في بنية النظام السياسي الإيراني، تمثلت في الإطاحة بالنظام الملكي

لسلالة بهلوي، وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية, وقد جاء هذا التحوّل في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسيةً وتعقيدًا من حيث التفاعلات الإقليمية والدولية، الأمر الذي منح الثورة بُعدًا استراتيجياً يتجاوز حدود إيران الجغرافية، وأسّس لمرحلة جديدة من التنافس والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط، انطلاقًا من مشروع سياسي-ديني يسعى لإعادة رسم ملامح التوازنات الإقليمي, براز دور الهوية الإسلامية الشيعية في صياغة الأطر الفكرية الداخلية للحكم والتوجهات الخارجية للنظام السياسي.

يتّضح من خلال ما سبق أن التنافس بين كل من تركيا وإيران مرشّح للتصاعد، في ظل سعي كل طرف إلى تمرير مشروعه الإقليمي الخاص، لا سيما في مناطق الجوار الجغرافي المشترك. ويطمح الطرفان إلى توسيع نطاق تأثيرهما الإقليمي وتعميق حضور كل منهما، من خلال توظيف مختلف عناصر القوة المتاحة لديهما، سواء كانت سياسية، اقتصادية، عسكرية أو دينية. ويُسهم غياب مشروع عربي موحّد في إفساح المجال أمام هذين الفاعلين لتعزيز نفوذهما دون مواجهات إقليمية فعالة. ومن ثم، فإن مستقبل هذا التنافس، واحتمالات تفوّق أحد الطرفين على الآخر، يبقى مرهونًا بدرجة كبيرة بطبيعة التحولات الإقليمية والدولية، وكذلك بالمواقف والسياسات التي تنتهجها القوى الدولية تجاه كل من أنقرة وطهران.

أهمية الدراسة:

يكتسب الشرق الأوسط أهمية استراتيجية استثنائية في بنية النظام الدولي بفضل موقعه الجغرافي الحيوي وموارده الطبيعية الهائلة وتشابكاته السياسية والأمنية المعقدة. فالمنطقة تشكل جسرًا يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتضم أهم الممرات البحرية العالمية مثل قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب، التي تمثل شرايين أساسية لحركة التجارة والطاقة الدولية. كما يحتضن الشرق الأوسط نسبة كبيرة من احتياطات النفط والغاز في العالم، الأمر الذي يجعل استقراره أو اضطرابه عاملًا مؤثرًا في مسار الاقتصاد العالمي. إضافة إلى ذلك، يتسم الشرق الأوسط بتفاعل مستمر بين قوى إقليمية تتنافس على النفوذ فيه، و على رأسها تركيا و إيران، ايكرتفي.ياسايسويجلااهذوفنعيسوتوةيميلقلإاهتناكمزيزعتىلإامهنملكىلعتسعىذإ،نارياو ةيداصتقاتاردقوي روحمي فارغجعقومنمهكلتمتامبعسكريةقادرةاهرودسيركتىلع ةيساسيذوفنتاكبشىلعنارياعسىلإتدمتعا،لباقملاي فةقطنملااياضقي فرّثؤتةيميلقإةوقكنمي جيتارتسلاا اهروضحتيبثتىلإتسعى،طسولأاقرشلادوللاخدعيفةدتمميفأو ةيركسعوةيدئاقعوةيساموليبتاوداتللاخ.

كما تركز الدراسة على فهم التنافيس و بين القوتين و تأثيره على منطقة الشرق الأوسط .

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب ذاتية:**

- الرغبة و الميول في دراسة الملف التركي الإيراني و تنافس الأخيرتين في منطقة الشرق الأوسط.

- الإهتمام بالتنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط و محاولة تفسير هذا السباق بين القوتين الإقليميتين و تسليط الضوء على بُأر التنافس.

- **أسباب موضوعية:**

- تركيا وإيران تُعدّان من أبرز القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وتملكان تاريخاً طويلاً من النفوذ والتأثير في شؤون المنطقة. دراسة التنافس بينهما تساعد في فهم توازنات القوى الحالية والمستقبلية.-تسليط الضوء على هذا التنافس الاقليمي بين ايران و تركيا و تداعياته على منطقة الشرق الاوسط خاصة مع احداث 7اكتوبر بغزة, و إنهيار نظام بشار الأسد 8 ديسمبر2024.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة التنافس إقليميا و دوليا.

-دراسة و تحليل طبيعة التنافس بين تركيا و إيران في الشرق الأوسط.

- دراسة أدوات السباق بين إيران و تركيا لزعامة في الشرق الأوسط.

-الوصول في الاخير إلى أهم السناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات التركية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.

الدراسات السابقة.

1. إسماعيل، محمود. إيران وتركيا: التاريخ والتحولات الجيوسياسية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2016 : تتناول هذه الدراسة البعد التاريخي والجغرافي في العلاقات بين إيران وتركيا، مستعرضةً التحولات التي طرأت على مواقف الطرفين تجاه بعضهما البعض منذ العهد الصفوي–العثماني, مرورًا بفترة الدولة القومية الحديثة، وصولاً إلى المرحلة المعاصرة.يركّز المؤلف على كيفية تَشكُّل الطموحات الإقليمية لكل من أنقرة وطهران انطلاقًا من إرث حضاري وتاريخي عميق. ويبينا في دراستنا كيف أن الجغرافيا السياسية والتجاور الحدودي أسهما في خلق حالة من التفاعل المستمر بين الصراع والتعاون. خاصة في ظل سعي كل طرف لاستعادة دور "المركز الحضاري" في منطقة الشرق الأوسط.
2. عبد الغني، عبد الله. الصراع التركي الإيراني في الشرق الأوسط: دراسة في المحددات والأبعاد. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018, تناول عبد الغني في كتابه جملة من العوامل المؤثرة في هذا التنافس، مثل الهوية المذهبية، الإرث التاريخي، وتباين المصالح الإقليمية، كما يسلّط الضوء على الدور الذي تلعبه القوى الدولية في توجيه مسار هذا الصراع بشكل غير مباشر و يوضحنا في الدراسة أن هذا التنافس لا ينبع فقط من تعارض المصالح في ملفات محددة (مثل سوريا والعراق)، بل من رغبة كلا الطرفين في فرض نموذج إقليمي خاص به.

3. الكبيسي، عبد الله يوسف. دور القدرات العسكرية التركية والإيرانية في إعادة تشكيل الأمن الإقليمي. عمان: دار الشروق للنشر، 2018,تناولت الدراسة تحليلاً معمقًا للإنفاق العسكري، تطوير الصناعات الدفاعية، والتحالفات الأمنية التي شكلها الطرفان، إضافة إلى التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة في مناطق التوتر، لا سيما في سوريا، العراق، وليبيا.يخلص الكبيسي إلى أن السباق نحو التسلح وتوظيف القوة العسكرية أصبح أحد أهم أدوات إعادة ترسيم خرائط النفوذ الإقليمي، في الدراسة أشرنا إلى أن العامل

العسكري يشكل تهديدًا مستمرًا للاستقرار في الشرق الأوسط.خاصة مع تصاعد المِليشيات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

رغم تشارك تركيا وإيران في العديد من المصالح الاستراتيجية وامتلاكهما أدوات نفوذ واسعة في الشرق الأوسط، إلا أن علاقتهما تتأرجح بين التعاون البراغماتي والصراع غير المباشر. هذا يطرح تساؤلات حول طبيعة العوامل المحركة لهذا التفاعل المتقلب، وحدود التعاون الممكن بينهما، ومدى تأثير تنافسهما على أمن واستقرار الإقليم.

* إلى أي مدى يؤثر التنافس و التعاون في المصالح الجيوسياسية بين تركيا وإيران على مسارات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير؟.

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي ظاهرة التنافس الدولي ؟
2. ما هو السياق التاريخي والسياسي الذي ساهم في تشكّل التنافس بين تركيا وإيران؟
3. ما هي الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدولتان لتعزيز نفوذهما الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ؟
4. ما هو تأثير التنافس التركي الإيراني على الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط؟
5. ما مستقبل العلاقات التركية الايرانية في ظل التنافس الأقليمي بين الدولتين؟

فرضيات الدراسة:

1-تصاعد التنافس التركي الإيراني سيساهم في زعزعة الإستقرار السياسي و الأمني في منطقة الشرق الأوسط من خلال تكثيف التدخلات العسكرية.
2-إذا كان التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط قائم على دوافع استراتيجية وأيديولوجية ,فأن ذالك يؤدي إلى تضارب في المصالح و قلة فرص التعاون.
3-غياب فاعل عربي موحد ساهم في تعميق التنلفس التركي - الإيراني و فسح المجال امام كلا الطرفين لتوسيع نفوذها في المنطقة.

المقاربات المنهجية:

1-المنهج التحليلي: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي بوصفه الأساس في دراسة هذا الموضوع، حيث يهدف إلى وصف الظاهرة بدقة، وتحليل معطياتها، وربطها بالسياقات والمتغيرات المؤثرة في البيئتين الإقليمية والدولية، مع التركيز على توجهات صانعي القرار في الدولتين.

2-**المنهج التاريخي:**كما تم الإستعانة بالمنهج التاريخي, بهدف تتبع تطور العلاقات التركية الإيرانية عبر مراحل زمنية متعددة، وفهم الخلفيات التي أسهمت في تشكيل الوضعالراهن،بما يسمح باستشراف ملامح المستقبل,دراسة العلاقات التفاعلية بين مكونات النظام السياسي والاقتصادي والثقافي، وتحليل الترابط بين الأجزاء والكل داخل الطرفان .

3-**المنهج المقارن:**وتم أيضاً توظيف المنهج المقارن من أجل مقارنة القدرات والمقومات التي تمتلكها كل من تركيا وإيران والتي تفسّر سعيهما للهيمنة والنفوذ في المنطقة.

هيكلة الدراسة:

شملت الدراسة ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الاول: تضمن الايطار المفاهيمي و النظري لظاهرة التنافس بين الدول و اعتمدنا على نموذج تركياو ايران و تنافسهما في الشرق الاوسط , حيث في الفصل الاول تطرقانا الى مفهوم التنافس و اهم المفاهيم المشابهة له و ايضا مجالات التنافس بشكل عام و ايضا فسرنا التنافس التركي الايراني بستخدام مجموعة من النظريات منها الواقعية و اللبيرالية والبنائية.

الفصل الثاني: تطرقنا الى الموقع الاستراتيجي للشرق الاوسط و ايضا اهميته بالنسبة للدولتين,و لماذا تتنافسان عليه و ما هي مجالات التنافس بينهما .

الفصل الثالث: فقد برزنا اهم ادوات التنافس بين الدولتين الملفات الاقليمية للتنافس بين القوتين و ايضا الارضيات المشتركة للتعاون بين الدولتين و اخيرا افاق العلاقات بين الدولتين في ظل اقليم مضطرب.

صعوبات الدراسة :

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات التي أثرت جزئيًا على سرعة الإنجاز وعمق التحليل، من أبرزها: الطبيعة المتغيرة للتنافس، إذ يتسم التنافس بين تركيا وإيران بالمرونة والتقلب المستمر في التحالفات والمواقف، مما صعّب عملية التثبيت التحليلي , تشابك العوامل المؤثرة، حيث تتداخل الأبعاد الدينية، السياسية، الاقتصادية والعسكرية في صياغة هذا التنافس، وهو ما تطلب معالجة متعددة المستويات ومنهجيات دقيقة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

تمهيد :

تُعدّ ظاهرة التنافس بين الدول من الموضوعات الجوهرية في ميدان العلاقات الدولية، لا سيّما حين يتعلّق الأمر بقوى إقليمية تتقاطع مصالحها وتتنازع على مناطق النفوذ والتأثير. في هذا السياق يبرز التنافس بين الجمهورية التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية كأحد أبرز مظاهر الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لما تتمتع به الدولتان من عمق تاريخي، وقدرات جيوسياسية، متشابكة, ويهدف هذا الفصل إلى وضع إطار مفاهيمي يساعد في فهم هذا التنافس من خلال استعراض أبرز المفاهيم النظرية المرتبطة به، كالصراع الإقليمي، والمفاهيم المرتبطة بالتنافس على المستوى الإقليمي و الدولي والمصطلحات المرتبطة بالتعاون الإقليمي و أبرز النظريات التي تحلل التنافس منها الواقعية والليبيرالية و أيضا البنائية

I. المبحث الأول: مفهوم التنافس الدولي.

المطلب الأول: تعريف التنافس لغة /اصطلاحا.

1. **مفهوم التنافس**: ان التنافس هو ظاهرة انسانية , وجدت بوجود اختلاف المصالح و تضاربها و سعي الافراد و الجماعات الى تحقيق المكاسب على حساب الطرف الاخر, انطلاقا من حجم الوسائل و الامكانيات المتاحة لكل طرف.

- **التنافس لغة**: يرجع اصل كلمة التنافس الى اللاتينية cun-ludere وبالفرنسية **compètition**،اما الدلالة اللغوية فيعني التزاحم بين الافراد و الجماعات في سبيل التفوق لبلوغ قيمة معينة.[1] ورد ايضا في "القرآن الكريم"في الاية26من سورة المطففين لقوله تعال"***وختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون***"مخاطبا عباده على بذل الجهد والتسابق لِنيل الحسنات هو منبع النفع ومصدر حسب القرآن الكريم , قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"**إني لا أخشى عليكم الفقر ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تبسط عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها فتهلككم كما أهلكتهم**".وهنا المعنى منها حث المسلمين على عدم التنافس على الشرور والسيآت والتنافس على الخير بكل أنواعه.

ذكرة كلمة تنافس في معجم لسان العرب للإبن المنظور: و تنافسا ذلك الامر و تنافسا فيه أي تحاسدنا و تسابقنا عليه و ايضا في تفسير اخر و هو من المنافسة الرغبة في الشيء و الانفرادية و هو من الشيء النفيس ,تنافس القوم في شيء أي تباذلو عليه و رغبته في تحصيله و التفوق فيه .[2] اما في المعجم الفرنسي ففسر التنافس على أنها مصالح مشتركة بين

---

[1] نسيمة طويل ،" ظاهرة التنافس الدولي في الاعلاقات الدولية"،**المجلة الجزائرية للامن و التنمية السياسية**، لعدد 10.،(جانفي 2017)، ص 14.

[2] ابن المنظور،**مصطلح التنافس** ، لسان العرب .(بيروت ،دار صادر للنشر: ط 6 ،1991)، ص 238.

اشخاص او مجموعات او دول بحد ذاتها ,بوسائل مباشرة او غير مباشرة[1]. و التنافس بشكل عام في اللغة العربية يأتي من الجذر "نفس" الذي يعني *التسابق* أو الرغبة في التفوق .وهي تعبير يدل على التفاعل بين أطراف متعددة يتنافسون على هدف معين. وبالتالي، يشير إلى "السباق" أو "المسابقة" حيث يتبارى طرفان أو أكثر للوصول إلى غاية معينة قد تكون مادية أو معنوية.

2- مصطلح الدولي: ان مصطلح الدولي internationale يعود اصله الى الفيلسوف **الانجليزي جيريمي بنثام** الذي استعمله خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر 1780 في كتابه "بحث في الحكم"و فسره على انه تلك العلاقة التى تربط بين القوى العظمى.اما في المعجم الفرنسي فحتلل كلمة" الدولي" على انه ذالك الربط الموجود بين الدول او الامم و التي تبني علاقاتها عليه.[2]وهذا المصطلح مشتق من اسم الدولة و جمعها الدول و هي تعني ما يتداول بينها فيكون مرة لهذا و مرة لذالك فينطبق على المال و السلع .ووصف الدولي يستخدم لتأكيد على دور الدولة و وزنها كفاعل اساسي في العلاقات الدولية.و تطلق ايضا صفة الدولي على فرع من فروع القانون الذي يختص في معالجة القضايا التي تكون بين الدول كلنزاع الحدودي و الاعتداءات لدولة على اخرى [3].

3-التنافس اصطلاحا: تم تعريفه من قبل منظمة التجارة العالمية انه الحصول على مزايا إقتصادية و سياسية سواء كانت بصور نفوذ أو تسهيلات,و يعرف ايضا انها عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لعدد من القرارات السياسية و نشاط يسعى من ورائه طرفان او اكثر الى تحقيق نفس الهدف [4].,ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي concurrence internationale,على الجانب الاقتصادي الطاغي على هذا المفهوم من حيث التركيز على الاستخدام في المجال الاقتصادي أو بعض المفاهيم المشتقة منه مثل, المنافسة الاقتصادية او التنافسية الدولية و بعد ذالك انتقلت الى المجال السياسي ضمن دراسات الاقتصاد السياسي و العلاقات الإقتصادية الدولية[5],و أيضا تم تعريفه في المعاجم الغربية أنه حالة التنافس للجهات الدول و, كذلك يشير الى حالة من التنافس المستمر بين الفواعل لتحقيق مصالحها الوطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية, أما قاموس **كامبريج:**

---

[1] Pierre la rousse **,synonyme"concurance"**, la rousse en ligne,vue: 04/04/2025 a 15:20am.lien:

https://www.larousse.fr/dictionnaires/synonymes/c

[2] المنجد في اللغة و الاعلام ،" مصطلح التنافس"، تم الاطلاع عليه(2025/05/06على الساعة 13:45ص) ، لرابط: https://shamela.ws/book/36950:

[3] حسين قادري ،" النزاعات الدولية دراسة و تحليل"، **مجلة منشورات خير جليس، (** 2007)-، ص 27.

[4] ناصر عبد الفتاح ثابت، "منظمة التجارة العالمية مفهومها و اعضاؤها مزايا و آليات تسويق المنازعات"،**مجلةلقبيطة لحج، لكلية المجتمع،** العدد 10(2022)، ص125 .

[5] نذير حمدي محمد ، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، **المركز الديموقراطي العربي**،(يوليو 2014)، ص5 .

أنه الصراع بين الدول لتحقيق مزايا استراتيجية أو إقتصادية أو سياسية,[1]و هذا ما اكده **جون مير شايمر** حول النظام الدولي،حيث يرى ان النظام الدولي الفوضوي يدفع الدول الكبرى الى التنافس بشكل دائم على القوة و النفوذ لضمان بقائها,وقال **كينيث والتز**، أن في النظام الفوضوي لايوجد انسجام تلقائي ,القاعدة هي التنافس لا التعاون[2].

4-تعريف التنافس الدولي: مفهوم سياسي يشير الى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل الى مرحلة الصراع و تأخذ ابعاد اقتصادية او سياسية لتحقيق مصالح على مستوى إقليمي أو عالمي [3],و هذه التنافسية يمكن أن تتضخم و تأخذ صورة الصراع اذا لم تتم معالجتها فالدول تسعى الى تعظيم مكاسبها وفق مفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول اخرى مما يولد حالة من التنافس ,أما في تعريف آخر فهو يشير الى حالة من الاختلاف يمكن أن تصل الى مرحلة الصرا ع و ذالك بغية تحقيق المصالح و تعبير عن عدم التوافق في المصالح و القيم و التي تتخذ اشكال جديدة فتسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوطات الموروث.ومع تنامي ظاهرة العولمة العابرة للحدود ,وما تخلفه من تحديات في اختراق لسيادة الدول عن طريق التكنولوجيا و بروز فواعل فوق القومية كالشركات متعددة الجنسية ومن كل هذا قد يتخذ التنافس شكلا اخر بتحوله الى مرحلة متقدمة تعرف بالتناقض و الاختلاف ثم التوتر و الازمة, كما قال **هانز مورغنثاو** "ان الصراع دائم بين الدول من اجل القوة و النفوذ تحكم فيه العلاقات الدولية بمنطق المصلحة القومية و القوت".[4]

5- تعريف التنافس الاقليمي:" حالة من الصراع أو التنافس بين دولتين أو أكثر داخل نطاق جغرافي معين، تهدف من خلالها كل دولة إلى تعزيز نفوذها السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي في الإقليم، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال أدوات ناعمة أو صلبة، ويعكس هذا التنافس تباين المصالح والأهداف الاستراتيجية بين الأطراف الفاعلة في الإقليم ذاته[5], وفي تعريف آخر هو حالة من التفاعل بين دولتين أو أكثر داخل نطاق جغرافي محدد، تسعى من خلالها كل دولة إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مستخدمةً ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات .يتخذ هذا التنافس أشكالًا متعددة، قد تكون سلمية عبر التعاون والتحالفات، أو تتجه نحو الصراع عندما تسعى إحدى الدول إلى احتكار النفوذ ومنع الآخرين من الوصول إلى مصالحهم.

---

[1] William r.thompson.rivaltey .**oxford research encylopedia of politics(**.2017) .vue le 04/05/2025 ,a 11:30pm ،lien: https//oxford .com/rview/10.109.

[2] Waltz .kenneth.**theary of internationale politics,** (new york : adison wisely publishing.1979). p 45.

[3] عبد الرزاق بوزيدي ، "الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية".**مجلة العلوم الانسانية** ،المجلد 21،العدد 2،(2019)،ص 33.

[4] جميلة زيغم ،**دراسة التنافس الامريكي.الصيني على الطاقة في افريقيا .دراسة حالة السودان**، أطروحة لشهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (.جامعة الجزائر 3: السنة الجامعية 2016-2017)، ص 20.

[5] . عبد الله جاسم محمد. "التنافس الإقليمي في الخليج العرب دراسة في تحولات التوازن الإقليمي"، .***مجلة العلوم السياسية***، العدد7 ،5(2020.)، ص 13.

6- مجالات التنافس:

* **المجال الاقتصادي:** يعتبر الاقتصاد من بين العناصر المأثرة في مجال العلاقات الدوليةلما له من تأثير مباشر على حياة الافراد والمؤسسات و الدول فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي و قابلية الدولة إلى إدامة إقتصاد قوي في السلم و الحرب[1],إلى أن التنافس القتصادى الدولى حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية, مركزين جهودهما وإمكانتهما نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولى، وأن أهداف هذا التنافس بطبيعة الحال متباينة، فيلزم وجود سياسة تحكم هذا التنافس.

تعرف الأدبيات الإقتصادية سياسة المنافسة: بأنها مجمل السياسات التى تؤثر على المنافسة فى سوق معين, وتعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها مجمل القواعد والإجراءات التى يمكن إستخدامها لترقية هياكلالأسواق التنافسية و، بما فى ذلك قانون المنافسة للتعامل مع الممارسات المناهضة للتنافس ، سوء إستغلال السوق، و الأحتكار[2].

التنافس الإقتصادي على المستوى الدولى يحكمها نوعين من القواعد: الأولى هى الأحكام القانونية الداخلية فى كل دولة، والثانية هى القواعد متعددة الطراف في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ولهذا، يعرف البعض سياسة المنافسة بأنها مجموعة متنوعة من السياسات تشرف عليها الحكومات داخل الدولة بهدف منع الممارسات الحتكارية الداخلية،إلى جانب قواعد السلوك الإقتصادي السليم ، تبعدها عن الممارسات المقيدة للأعمالوللتحرير المنشود للتجارة الدولية، فى سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، مثل تحديد الثمن[3].

* **المجال السياسي:** و هو صراع بين النخب المختلفة احزاب , دول, نخب, جماعات الضغط من اجل تحقيق مصالح معينة كالوصول الى السلطة او التأثير على القرارات السياسية على المستوى الداخلي او الخارجي و ينقسم الى قسمين اولا : تنافس داخلي بين الاحزاب منها الموالات و المعارضة في إطار سلمي و بين السلطة و المعارضة و اما على المستوى الخارجي خاصة بين الدول للتأثير علي الإقليم و العالم, التنافس الصيني – الامريكي, في جنوب شرق أسيا, التنافس الروسي–الاوروبي في اوكرانيا, كذلك التنافس الايراني– السعودي في الشرق الاوسط لهدف الهيمنة الإقليميةٍ.[4]

* **المجال الثقافي:** شكلت الثقافة و الهوية عنصرين هامين من عناصر السياسة الخارجية للدول بأعتبارها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده تتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة و الدين و التاريخ و العاداة و التي قد تأخذ شكل التعبير الايديولوجي في

---

[1] عبير شلغيم، مطبوعة محاضرات في **مقياس العلاقات الدولية** ،السنة الثانية جذع مشترك ،(الجزائر:جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،السنة، 2022،)، ص 59.

[2] عيسى عبد الحميد، "سياسات التنظيم والمنافسة "،**مجلة سلسلة جسر التنمية**،االعدد 28 ،(أبريل 2004)، ص3.

[3] أحمد جامع،**اتفاقات التجارة العالمية** ،(القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص 15.

[4] حازم الببلاوي, "العلاقات الدولية في عصر العولمة",**مركز دراسات الوحدة العربية**,بيروت (,2014) ، ص 35

بعض اوجهها وما تتركه هذه العناصر من اثر على سلوك الدولة في صياغة قرارتها [1] ,ويعتبر النموذج الثقافي ذلك الكل المركب الذي يتألف من القيم و المعتقدات والمعايير و الرموز وغيرها من المنتجات العقلية و يعبر عن نمط الحياة و طبيعة العلاقات التي تربط بين افراد و توجهاتهم, و قد عرّف الثقافة **لورو و ثيال** في كتابهما **"الجيوبوليتيك"**قدرة الفاعل على ان يفرض نفسه كنموذج يحتذى به للتنظيم السياسي و كحامل لواء القيم .حيث أن البعد الثقافي في السياسة الدولية لم يعد ذالك الميدان مجرد ترف لفظي لو مجرد أفكار تتناقل في المجتمع,إن هذه الافكار إندمجت و أصبحت من أدوات السياسة الخارجية للدولة و عنصر لتفسير و تبرير التحالفات .[2]

المطلب الثاني : التنافس الدولي و المفاهيم المشابهة.

1. مفهوم التوتر:

يعود أصل كلمة التوتر " توتر"إلى لاتينية في كلمة "tendere"، والتي تعني التمدد، و يحدث التوتر عندما يُمدد شيء ما جسديًا أو عاطفيًا. يمكن أن تؤدي العلاقات المتوترة بين الدول إلى تصاعد التوترات السياسية.[3] **مارسيل ميل Marcel Mill** على "أنه مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوات المسلحة" وهو ما يشير إلى أن التوتر مرحلة سابقة للصراع وأقل في التوجه العدائي" ,اما في المعجم العربي فمعنى كلمة التوتر هي حالة تسود طرفين أو دولتين و تنطوي على تبادل الاتهامات و تصعيد حملات إعلامية من جانب كل طرف الى طرف آخر بشأن نزاع قائم بينهما[4],و في تعريف آخر هو مجموعة من المواقف و الميول نتيجة الشك و عدم الثقة و هو موقف صراعي لا يؤدي الى اللجوء للقوت المسلحة و أو حالة عداء و تخوف و شكوك و تصور بتباين المصالح و على هذا يعد التوتر حالة سابقة للازمة[5] ,و يعرفه الباحث **عبد العزيز جراد**,بإعتباره اول مرحلة من مراحل النزاع و انه شيء يهدد بالقطيعة ,وهو يشير بذالك الى حالة من القلق و عدم الثقة

---

[1] . محمد فاضل نعمة ،"الدبلوماسية الثقافية و دورها في تعزيز قرار السياسةالخارجية".**مركز السلام للثقافة الدبلوماسية**،(2/01/24 010)، ص 18.

[2] نزار الفراوي ،"الثقافة و القوة الناعمة في الحروب و افكار لاالسياسة الخارجية" ،**مركز برق للابحاث و الدراسات**، (2016)، ص3.

[3] معجم على الانترنت،"التوتر معناه"تم الاطلاع عليه ،2025/04/30. على الساعة 10:40ص ، الرابط: .https://www.vocabulary.com/dictionary/tension

[4] جامعة بيرزيت , "معنى التوتر السياسي فيالمعاجم العربية و الانطولوجيا" تم الاطلاع عليه،30/04/ 2025 على الساعة 9:20ص ،الرابط: ،https://ontology.birzeit.edu/ter/

[5] حسين حسين صالح سميع ,"الصراع السياسي الدولي مفهوم اسباب و انواعه", **مجلة اداب الجديدة** , مركز البحوث والدراسات اليمنية, العدد 15(اكتوبر2022)، ص 13.

المتبادلة بين دولتين و يمكن ان تتصاعد حدة التوتر و تتحول الى ازمة ثم الازمة الى نزاع إذا لم تتمكن الاطراف من الحد من شدة التوتر.[1]

2. مفهوم الأزمة:

عرفها الباحث في العلوم السياسية "المختار الصحاح" الأزمة بأنها: الشدة والقحط أو المأزم، المضيق وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم ,وموضع حرب مأزم[2]. و في تعريف آخر, فالأزمة هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة إستعداد المؤسسة، والذي يمكن أن يؤدي إلى تدميرها أو على الأقل إلحاق الضرر بها, اما تعريف "قامـــوس رندا" للأزمة,بأنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطــة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير[3],و أصل كلمة "الأزمة"فيعود جذوره الى الكلمة اليونانية (krino) التي تعني وسائل إدارة القرار السياسي , اما قاموس اكسفورد فقد عرف مصطلح الازمة انها فترة قصيرة متوترة يتصور فيها امكانية الحرب بين دولتين .

تعددت التعريفات الموجهة إلى لمصطلح الازمة و انقسم الباحثون الى ثلاث مدارس في تعريفهم للأزمة **المدرسة النسوية** والتي تنطر فيها انها نتيجة حتمية للتفعلات الدولية من خلال سياق التطور التدريجي للاحداث الدولية, اما **مدرسة صنع القرار**, فلأزمة هي صعوبة و تعقيد يشوبه الخطر بالنسبة للصناع القرار حيث يجعلهم في حالة من الشك و الريبة بسبب التهديد الذي ينطوي عليه الموقف, و يرون ان الازمة تتميز بظيق الوقت المتاح للتخاذ موقف و الرد و قلة المعلومات اللازمة لتخاذ القرار مما يؤدي الى ارباك صناع القرار و عدم السيطرة على الموقف[4].و نلاحظ ذالك في الازمة الديبلوماسية التي حدثة مأخرآ بين الجزائر و فرنسا و التي نلاحظ فيها تضارب في الموقف الفرنسي حيث صرح وزير الداخلية **برونو روتايو** بضرورة قطع العلاقات مع الجزائر اما الرئيس الفرنسي **إيمانويل ماكرون** فقد دعى إلى ضبط النفوس و التوجه الى آلية الحوار لحل الازمة.و نلاحظ التضارب في المواقف حيث ان الازمة لم تتح لهم الوقت للتشاور و التفاهم على رد موحد.

3. مفهوم النزاع :

يعرف النزاع لغة: على أنه التخاصم والتجاذب، وتنازع القوم في شيء :اختصموا وبينهم نزاعه، أي خصومة في حق.اما **اصطلاحا** مأخوذ من الكلمة الانجليزية conflict ان

---

[1] ابراهيم بولمكاحل ,**سلسة محضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية** ,المحور الاول، السنة الثانية، قسم العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ،(2018)، ص 12.

[2] رهام راسم عودة ، **واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة**. ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، (فلسطين:غزة،الجامعة الاسلامية،كلية الاقتصاد،إدارة أعمال ،2008)، ص .11.

[3] ستيف ألبريخت ، **إدارة الأزمات، فن الدفاع عن النفس للشركات، (** القاهرة **:** الشركة العربية للإصدار العلمي، 2008)، ص9.

[4] جميلة زغيم ، **دراسة التنافس الامريكي.الصيني على الطاقة في افريقيا دراسة حالة السودان** ،(الجزائر:جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية ، 2017/2016)، ص 25.

مصطلح النزاع هو ترجمة لكلمة صراع' تضارب 'تصادم'شقاق cunflictus أصل الكلمة باللاتينية.[1]

يستخدم مصطلح النزاع في العادة للاشارة الى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الافراد او الجماعات او مجموعة قبلية تنخرط في التعارض مع مجموعة اخرى معينة حول عدة اسباب و تشكل تضاد في المصالح[2], وعرف كل من " **ميال ورامسبوثام**" و " و**در هاوسان** " ان النزاع هو متابعة لأداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيه الوسائل السلمية او المسلحة,كما يميزون بين النزاع حول مصالح يمكن التفاوض حولها و تسويتها بعقد صفقة محددة و نزاع متأصل يدور محورها حول تلبية الحاجات الانسانية , و التي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الاسباب الرئيسية التي أدت لظهوره.كما يرى أيضا روبرت نورث **robert north** ان ما تقوم به الدول من سياسيات دفاعية و افعال و تحركات لحماية امنها السياسي و الاقتصادي تفهمه الدول الاخرى على انه تهديد لأمنها, و كرد فعل منها تقوم هي الاخرى لإتخاذ إجراءات مماثلة لحماية امنها و هو ما يثير حفيظة الدول الاولى ,و عبر عنها دنيس ساندل,**denis sendel** على انها ظاهرة ديناميكية فهي وضع يحاول فيه طرفان على الاقل و ممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليهما ضمن اطار مفاهيمهم و معتقداتهم من خلال اضعاف بقدرات الطرف الاخر بشكل مباشر[3] . فلنزاع وضع تنافسي يكون في الاطراف واعين بتضارب المصالح و عدم انسجام المواقف و الرؤى, وعليه يمكن القول بأن النزاع هو التنازع الناتج عن الأختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض في المواقف ويؤدي في الاخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق.[4] يعتقد **إسماعيل صبري** أن الصراع يتمحور حول النضال المرتبط بالقيم والأهداف، بينما يمثل النزاع حالة أقل شمولية في محاور الإختلاف؛ كما يرتكز التعارض في الصراع على المصالح، في حين أن النزاع يشير غالباً إلى التعارض في الحقوق القانونية.

4-مفهوم الصراع:

تعرف **دائرة المعارف الاجتماعية** الصراع السياسي بأنه "موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه او أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهم مضطرا فيها إلى تبني أو إتخاذ موقف لايتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى **معهد هايلدبرغ لأبحاث الصراع الدولي** فيعرف الصراع بأنه "تصادم على القيم الوطنية على الأقل بين طرفين من الجماعات المنظمة والدول ومجموعة من الدول والمنظمات المصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضاياهم[5],وقد عرفه الدكتور " **عباس العماري** " علي أنه " ذلك التفاعل الناجم عن

---

[1] كريم رقولي," النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي، مدخل مفاهيمي" , **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية** ، العدد01 ، (سبتمبر 2019) ، ص3.

[2] كريم رقولي ، نفس المرجع، ص 5.

[3] جمال محمد الصالح ، **دور الشركات الامنيةالخاصة في ادارة النزاعات المسلحة في افريقيا بعد نياية الحرب الباردة** ,اطروحة دكتوراه ,(الجزائر:جامعة قالمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،إدارة دولية , 8 ماي 2019) ، ص 34,-40.

[4] مهنا محمد نصر ، معروف خلدون ناجي، **تسوية النازعات الدولية**،(القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر، 1996)، ص9.

[5] عبد الله قرباع، **"مفهوم الصراع الدولي"The concept of international conflict** - ، الموسوعة السياسيّة، (2020-03-30،) تم الإطلاع عليه(2025-04-30على الساعة 00:21:ليلا)، الرابط:

المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات السياسية والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة " ، وهو الشق الأكثر بروزا وديناميكية في العلاقات الدولية في مقابل شقها الآخر المتمثل في التعاون الدولي[1],فجوهر الصراع ما هو إلا تنازع الإرادات ، هذا التنازع يرجع إلي التباين والاختلاف في دوافع الدول ، وتصوراتها لأهدافها وتطلعاتها ، وكذلك الاختلاف في مواردها وإمكانياته.

و هناك مظاهر وخصائص للصراع تحدده و منها

أولاً : أن الصراع لابد وأن يتوافر لوجوده طرفان علي الأقل يشتبكان أو يشتركان في هذا التفاعل.

ثانيا: أن هذين الطرفين لابد وأن يشتركا في أفعال وتصرفات متعارضة مع بعضها البعض,

ثالثا: أن هذين الطرفين أو الأطراف المتصارعة لابد وأن تكون تصرفاتهم أو سلوكهم إرغامي أي أن يستهدف إلحاق الضرر أو تدمير أو إيقاع الأطراف الأخرى أو بصورة عامة ، السيطرة أو تحقيق السيطرة عل الأطراف الأخرى واكتساب وضع أفضل بكثير مما كان عليه الأمر في بداية الصراع . وكل هذا لابد وأن يكون موجها ضد الخصوم في عملية الصراع,

رابعا: الصراحة أو الوضوح أي أن تكون التفاعلات المضادة أو المتصارعة علنية ومن ثم يكون من السهل علي الملاحظين المحايدين اكتشاف هذه التفاعلا ت ,

خامسا: الهدف الأساسي ، من وراء دخول الدولة في صراعها مع الآخر هو تحطيم الخصم والتفوق عليه مع الاستفادة من الموارد النادرة إذا وجدت من أجل دعم قوتها والحصول علي المكانة المرموقة في النسق الدول[2],

سادسا: سلوكيات ظاهرية تعبر عن المواقف والادراكات المتصارعة . ومواقف مولدة للاختلافات ، مثل الموارد أو تباين المصالح والقيم . والادراكات والمشاعر المؤدية للصراع ، مثل العدوانية والتنافر.[3]

4. مفهوم الحرب:

الحرب هي أعلى مرحلة من مستويات النزاع , النزاع المسلح العنيف, و في سياق آخر يستخدم مصطلح الحرب للتعبيرعن حالة التصادم بين جماعات او اطراف دولية التي تتضمن استخدام العنف المادي و الاسلحة,[4]عرفها **برتراند راسل** ان الحرب هو نزاع بين مجموعتين او اكثر,تحاول كل منها قتل او تشويه او تعطيل اكبر عدد من المجموعات

---

https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[1] رشديا لعمارى ، " **إدارة الأزمات في عالم متغير**" ، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993) ، ص 16.

[2] طه المستكاوي ، "صورة الذات بين العرب والإسرائيليين" ، **عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية** ، ط1 ،(2007) ، ص 43 .

[3] حسن خليل، **قضايا الدولية معاصرة دراسة موضوع النظام العالمي الجديد**،(بيروت: دارالمنهل ،ط1،2007)، ص15 .

[4] ابراهيم بولمكاحل،مرجع سابق ذكره ، ص 10.

الاخرى للوصول الى هدف تعمل عليه, يُعرف **كينيث والتزWaltz** الحرب على أنها: الاستخدام المنظم للعنف ،السلاح ،بين طرفين دوليين مستقلين". وهي عند كل من **سمول وسينجر**Singer and Small تعني:معارك حربية بني طرفين دوليين، أعضاء في النظام الدولي يروح ضحية الاعمال العسكرية فيها ما يزيد عن الف قتيل". وعند عامل السياسة **جاك ليفيLevy** فإن الحرب تعني:استخدام العنف المنظم علي نطاق واسع **Violence Scale-Large** بين الوحدات السياسية [1] ,أما **نيكولاس سامبينزSambanis** فعرفها على أنها مواجهة عنيفة ومسلحة بين جماعات منظمة، واحدة منها على الاقل تمثل حكومة وطنية، ينجم عنها عدد من القتلي جراء هذه المواجهات , أما **جون موللر** وهذه الحرب تختلف في حجمها ونطاقها، فهناك حروب دولية أو عالمية، وهناك حروب بين الحكومات الوطنية والجماعات المحلية المسلحة في حال الحرب الاهلية، إلا ان الاجماع بين كافة أشكال الحروب هي أن "ضحاياها يتجاوز الف كل عام، كضحايا مباشرين جراء القتال[2], و قد قدم **دفييد سينغر و كارل دويتش** ثلاث شروط اساسية لتصنيف النزاع على انه حرب و هي:

- وجود 1000 قتيل كحد ادنى في السنة من العسكريين خلال المعارك بين الطرفين او اكثر.
- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب و اعتماد الخطط للقتال.
- وجود تغطية شرعية من خلال وجود دولة او وحدة سياسية معينة تعتبر ان ما تقوم به ليست جريمة بل واجب و ذالك لخدمة اهداف جوهرية و شرعية للوحدة السياسية.

منه نستخلص أن الحرب تدخل ضمن مستويات التنافس من حيث بطريقة مباشرة بين الوحدات السياسية او الجماعات و ذالك قصد الانهاء الكلي للعدو اما بطرق غير مباشرة و ذالك بحروب الوكالة أو غيريها من الادوات المستخدمة.

المطلب الثالث: التعاون و الأعتماد المتبادل و علاقته بالتنافس الدولي.

1. التعاون و التنافس:

التعاون: يعرف التعاون انه مشاركة العمل بين طرفين يمكن ان يكون اشخاص بصفة عادية و يمكن ان يكون اطراف كالمؤسسات و الشركات او اطراف دولية الدول و المنظمات الدولية بغية انجاز مهمة معينة تصب في صالح الطرفين,اما في علم الاجتماع فقد عرف التعاون انه عبارة عن علاقة شخصية بين طرفين يظهر بينهما رابط الشراكة و الحساسية

[1] Kenneth Waltz: "Man, the "State, and War: A Theoretical Analysis". **New York: Columbia University Press,** 1959p 24.، David Singer and Melvin Small، "The Wages of War, 1816-1965، **Statistical Handbook**". (New York Wiley, 1972).p 21.

[2] John Mueller: "War has almost Ceased to Exist An Assessment". **Political Science Quarterly**, Vol. 124, No. 2 (2009), p. 45.

للاحتياجات كل طرف, و عرفه علم الاجتماع على انه الآلية التي تقوم على عمل مجموعة من الافراد معآ بدافع الحصول على المنفعة المشتركة فيما بينهم [1], اما في القاموس الفرنسي**la rousse** فعرف التعاون انه انها السياسة التبادلية بين الدول للتعاون في المجال الإقتصادي التي تعود بالمنفعة على الاطراف المتعاونة.[2]

_**التنافس:** وهو سلوك تتبعه الدول لحماية او توسيع مصالحها الوطنية و قد يشمل الصراع على النفوذ و الموارد و الامن.

العلاقة بين التعاون والتنافس: وتكمن العلاقة بين التعاون و التنافس في كونها علاقة تفاعلية و متغيرة,ففي احيان كثيرة يدفع التنافس الدول إلى دخول في أشكال من التعاون بتفادي التصعيد أو لتحقيق مكاسب مشتركة , التعاون ضروري من أجل خدمة المصالح الثنائية، ودرء الأضرار الناتجة عن عدم تنسيق الجهود، والتنافس ضروري من أجل تعظيم المنافع والحد من الخسائر المحتملة التي تنتج عن تفوق دولة وتخلف أخرى. وحتى الدول المتحاربة تتعاون لتقليص الأضرار وتفادي الأخطاء, كما يؤدي التعاون بدوره الى ظهور تنافس جديد حول تقاسم النفوذ او المصالح الناتجة عنه[3], أما من الناحية التنظير فتفسر الواقعية التعاون امر وارد لكنه مقيد بمنطق التنافس الامني الذي لا يجب ان يبطله التعاون لان الدول عبارة عن اطراف فاعلة غير متكافئة القوة فدافعها الاساسي للتعاون هو المصلحة الذاتية , لكن الواقعيون الجدد يرون أنه يوجد نطاق واسع من الظروف يمكن للخصوم التعاون منها, الاهداف الامنية,أما الليبيرالية فتعتبر ان التعاون هو الوسيلة المثلى لتفادي النزاعات و تحقيق الرخاء المشترك,و ترى أن التعاون مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة و التى تدفع الى احترام قواعد المنظومة الدولية و تؤمن بتقاسم الخيرات , اما الليبيرالية المؤسسية ترى ان هناك امكانية لتنمية و تطوير انماط التعاون الدولي فيظل تحقيق الوفرة و المساوات و الامن مصالح متبادلة بين الدول, أما البنائية تؤكدعلى ان طبيعة العلاقة تبنى وفقا للتصورات و الهويات المتبادلة بين الدول ما يجعل التعاون او التنافس نتيجة لتصورات اجتماعية و سياسية اكثر من كونهما نتائج حتمية.

---

[1] رتيبة برد,"الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية نظرة على الابعاد الاقليمية و عبر الاقليمية،**المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**, المجلد6 ، العدد الاول، (2022)، ص 23.

[2] Pierre la rousse.synonyme coopération. **La rousse en ligne** vu le 04/04/2025, a 19:30 pm , lien:

https://www.larousse.fr/dictionnaires/synonymes/c

[3] حميد الكفائي، "التعاون لا يلغي التنافس بين الدول العصرية"،(3 فبراير2024) تم الاطلاع عليه : 2025/05/01 على الساعة 17:20مساء ، الرابط: https://www.skynewsarabia.com/blog.

و في المجمل, فإن العلاقة بين التعاون و التنافس في العلاقات الدولية ليست علاقة ثنائية متناقضة , بل علاقة معقدة تمثل سمة اساسية في سلوك الدول , و تكشف عن واقع دولي يقوم على التفاعل و التوازن بين المصالح المتضاربة و المشتركة في آن واحد[1].

2-التنافس في ظل الاعتماد المتبادل:

الاعتماد المتبادل: هي مجموع من التفاعلات فيما بين الدول و المنظمات، وذلك على مستوى عال، له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، مثل الاقتصاد و التكنولوجيا و هذه التفاعلات تربط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للموائمة الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها .كما أن ما يميز مضمون الالعتماد المتبادل هو قضية الهداف المشتركة، إضافة إلى أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية[2]. و في تعريف آخر يغبر عن وضع يتميز بحالة من التنافس و التعاون التأثر و التأثير المتبادل بين الدول و أيضا الفاعلين الأخرين من غير الدول فيما بينهما , تأثر سياسة احد الفاعلين على الاخر, فهي علاقة ذات اتجاهين متبادلين متعاكسين و هي عكس التبعية التي تكون في اتجاه واحد[3],يشير الاعتماد المتبادل إلى حالة من الترابط بين الدول، بحيث يصبح سلوك أي طرف مؤثرًا ومتأثرا بسلوك الأطراف الأخرى.

وقد عرّف **كيوهان وناي Keohane Nye** الاعتماد المتبادل بأنه "علاقة تبادلية تُقيّد فيها أفعال أحد الأطراف نتيجة لتأثيرها على أطراف أخرى ووفقًا لنظريتهما، ينقسم الاعتماد المتبادل إلى:

- **الاعتماد المتبادل المتكافئ: (Symmetrical Interdependence)** حيث تكون درجة التأثر بين الأطراف متقارب.
- **الاعتماد المتبادل غير المتكافئ: (Asymmetrical Interdependence)** حيث يمتلك أحد الأطراف القدرة على استخدام هذا الاعتماد كأداة للضغط أو النفوذ[4].

-التنافس و الاعتماد المتبادل:

I. **التنافس الاقتصادي:**تعتمد الدول على بعضها البعض في التجارة والاستثمار، لكن هذا لا يمنع التنافس على الأسواق والنفوذ داخل المنظمات الاقتصادية الدولية. وتستخدم الدول أدوات مثل الحمائية التجارية والعقوبات الاقتصادية لتأمين مصالحها.مثال واقعي: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة منذ عام 2018، والتي عكست تصاعد التوتر في ظل علاقات تجارية مترابطة.**التنافس التكنولوجي:**أصبح التفوق التكنولوجي عنصرًا

---

[1] .سمير جسام راضي ," مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية" , **مجلة العلوم السياسية** , ,العدد45, (2012),ص ,45.

[2] عبد الحكيم ذهبي , **محاضرات في مقياس نظريات التكامل واالندماج الدولي**,الجزائر: جامعة البليدة 2،لونيسي علي, كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسيةا,السنة 2024/2023)، ص7.

[3] خضر عباس عطوان، صفاء ابراهيم الموسوي، "الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي" □□□□□ **"قضايا سياسية**،العدد 66، (07-2021)، ص82 - 102.

[4] روبرت كيوهان، وجوزيف ناي "القوة والاعتماد المتبادل في السياسة العالمية"، ترجمة حسين عمر، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**،(2009.)، ص45.

استراتيجيًا، والدول الكبرى تسعى لقيادة قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وأشباه الموصلات. هذا النوع من التنافس قد يؤدي إلى "تفكك" سلاسل التوريد أو إنشاء تكتلات تكنولوجية متنافسة,**الضغط السياسي من خلال الاعتماد المتبادل:**عندما يكون الاعتماد غير متوازن، تستخدم بعض الدول هذا التفاوت كأداة للضغط. مثال على ذلك هو استخدام روسيا لصادرات الغاز للضغط على أوروبا خلال الأزمات الجيوسياسي[1],يتضح أن الاعتماد المتبادل لا يُنهي التنافس الدولي، بل يُعيد تشكيله بطرق أكثر تعقيدًا. فالتنافس بات يتمحور حول النفوذ الاقتصادي، السيطرة التكنولوجية، والهيمنة على شبكات الإنتاج والاتصال. وفي ظل النظام الدولي المعولم، لا يمكن تجاهل العلاقة التفاعلية بين التعاون والتنافس، حيث أصبح الاعتماد المتبادل أداة مزدوجة: للتكامل من جهة، وللنفوذ والصراع من جهة أخرى[2].

المبحث الثاني :مفهوم التنافس الجيوسياسي.

الجغرافية السياسية: تاساردلا هتدهش يذلا روطتلل يعيبط جاتنك ةسايسويجلا زورب ربتعي ةقلعتملابا قلعت ام اميسلا ،ةيسايسلا ايفارغجلبا اذإف .ةيرشبلا ايفارغجلاو ةيعيبطلا ايفارغجلا ةيسايسلا ايفارغجلا تناك تهتم ىلإ ىعست ةسايسويجلا نإف ،ةنئاك يه امك ةلودلا ةساردب نكمي ةسايسويجلا نإف ،اذه نم .ةيفارغجلا تايطعملا ءوض ىلع نوكت نأ بجي امك اهروصتو .ةيسايسلا ايفارغجلل روطتو دادتما اهرابتعا

مفهوم الجيوسياسية و دلالاته:استعمل مفهوم الجيوسياسة لأول مرة من طرف السويدي رودولف كجيلين Rudolf kjellen في 1905 .أين عرف الجيوسياسة على اعتبارها العلم الذي يعنى بدراسة الدولة على اعتبارها جهاز جغرافي وظاهرة مكانية. فالجيوسياسة علم الدولة بإعتبارها: بلد، إقليم، منطقة، أو في شكلها الأكثر تعبيرا وهي الإمبراطورية. في ذات السياق،عرفت مجلة الجيوبوليتيك الألمانية في 1928 الجيوسياسة عتبارها العلم الذي يضطلع بدراسة الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها[3].

1***المطلب الاول: التعاون الجيو سياسي:**التعاون هو تحرك جماعي لألطراف الدولية المعنية بـ ه ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و ارادة و رغبة وقدرة من الفاعلين بشـ كل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة االقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون .لعل هذه المـ بادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل طرف .إلا أن التعاون فـ ي غالب الأحيان، و كما أثبته الواقع في العالقات االقتصادية الدولية قد إرتبط بمفهوم آخر عندما يتعلق الأمر.بنشوء العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية أو ما قد يعبر عنه بالعلاقة شمال جنوب ، حيث تميز هذا الواقع بظاهرة تنطوي على توزيع ال متكافئ للثروات القتصادية ؛ وعلي

[1] Farrell, H., & Newman, A. L. (2019). "Weaponized Interdependence، How Global Economic Networks Shape State Coercion." ***International Security,*** vol 44(1), 42– 79.

[2] حسين الزعبي، "الاعتماد المتبادل كعامل مؤثر في العلاقات الدولية دراسة في المفهوم والنظرية"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 211 ،(شتاء 2018)، ص130.

[3] عدنان السيد حسين،"الجغرافية السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر"،ط2،بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات

ه فالتعاون يظهر إذا من خلال أسسه النظرية و أدبيات الأقتصادية و الأيديولوجية مرتبطا ارتبا طا مباشرا بقيم التضامن الدولي.

3*المطلب الثاني:الصراع في اللغة مأخوذ من مادة (صرع)، وتعني التغلب أو إسقاط الخصم أ رضًا، ويُقال "صرعه" أي غلبه وقهره، كما يأتي بمعنى التزاحم والتدافع بين طرفين أو أكثر لت حقيق غاية معينة " هو النزاع والخصام والخلاف والشقاق.

لصراع اصطلاحاً: يشير مصطلح الصراع الى انه ذلك النشاط الانساني الذي ينشأ نتيجة رغبة طرفين او اكثر للقيام بأعمال وأهداف متعارضة فيما بينهم، او هو حالة سببها تعارض حقيقي أو متصور للاحتياجات والقيم والمصالح بين طرفين أو اكثر ونتيجة هذا الصراع يسعى طرفا الصراع للسيطرة وعلى قدرات الطرف الاخر والتحكم به

من بين الباحثين والكتاب العرب عرف "إسماعيل صبري" الصراع على انه "تنازع الارادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي اتخاذ قرارات وانتهاجات سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق[1].

عرّف "جوزيف فرانكل" الصراع بأنه "ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية معتبراً أن الاهتمامات المشتركة والاختلاف هي أساس أية علاقة بين المجتمعات.في حين عرفه "ستيفن سيبيل" بأنه: "شكل من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها"، أما "جون بورتون" فقد عرّفه بدلالة "التناقض لمجموعة قيم ومدركات لأطراف متعددة[2]".

سياسيًا، يُعرَّف الصراع الدولي بأنه حالة تنازع على السلطة، الموارد، أو النفوذ بين الدول والفاعلين الدوليين داخل نظام دولي فوضوي يفتقر إلى سلطة مركزية ملزمة، بينما تختلف المدارس الفكرية في تفسير أسبابه (طبيعة بشرية – بنية النظام – اقتصاد عالمي – غياب المؤسسات)، فإنها تتفق على أنه ظاهرة مستمرة وملازمة للعلاقات الدولية.

واستناداً إلى ما سبق فإن الصراع الدولي يعرف على أنه موقف خاص مدرك ومتبادل ومتناقض بين دولتين أو أكثر، حول المصالح المادية أو القيم الأساسية، ويمس بشكل خاص قضايا السيادة الوطنية، الأمن الهوية، وغير ذلك مما يفضي بالدول الأطراف إلى تبني اتوجد بعض المفاهيم التي قد تقترن مع مفهوم الصراع وتعرف بدلالته، إلا أنها تختلف من حيث المضمون عن الصراع، فقد يكون الصراع أحياناً محصلة ونتيجة لها كالمنافسة والتوتر وإن كانت بعض مراحل الصراع تتضمن هذين المفهومين فضلاً عن الأزمة والنزاع. وبعضها

[1] حسين حسين صالح سميع. الصراع السياسي الدولي مفهومه واسبابه وانواعه. **مجلة آداب الحديدة**(2022)، صفحة 161.

[2]Joseph, f. (1969). International politics: conflict and Harmony. Press: Allen Lane The Penguin.

يكون نتيجة للصراع عندما يصل إلى أشد مراحله وأكثرها عنفاً كالحرب [1].وعليه سنتطرق إلى أهم هذه المفاهيم وهي :

-**التنافس**: هو حالة وسطية بين الصراع والتعاون فالإرادات هنا لا تسعى إلى التصادم التام أو إلغاء بعضها بل السباق والاحتكاك للحصول على منافع متنوعة دون تطبيق شروط النظرية الصفرية المتعلقة بالربح التام والخسارة التامة لمواقف تتعارض مع المصالح المحتملة للدولة أو الدول الأخرى .

وعليه يمكن القول بأن الصراعات تتوزع عبر مستويات متعددة تبدأ من الدائرة الفردية المتمثلة في العلاقات الشخصية، ثم تمتد إلى المستوى المجتمعي والمؤسسي بما يشمله من منظمات وأماكن عمل، كما تتصاعد حدتها لتشمل الصراع بين المؤسسات الاقتصادية والحكومية، وصولاً إلى المستوى الدولي الذي يتسم بالتعقيد والتشابك بين الأبعاد السياسية والاقتصادية، وبذلك تعكس هذه المستويات تدرج الصراع من البسيط إلى الأكثر خطورة واتساعاً[2].

المبحث الثالث : التنافس و التعاون من خلال تصورات العلاقات الدولية(نموذج تركيا وإيران).

II. يمثل التنافس الدولي ظاهرة جوهرية في العلاقات بين الدول، تتجلى في الصراع على النفوذ والموارد والمكانة داخل النظام الدولي. لفهم طبيعة هذا التنافس، توفّر نظريات العلاقات الدولية مجموعة من الأطر التحليلية المختلفة، إذ تُفسّر كل نظرية هذا التنافس بناءً على افتراضاتها حول طبيعة الدولة، النظام الدولي، وأولويات الفاعلين. ويُعتبر تحليل التنافس الدولي من خلال هذه النظريات أمرًا بالغ الأهمية لفهم السياسات العالمية، واستراتيجيات القوة، والتحالفات، وحتى آليات ضبط الصراع.

المطلب الأول: التنافس و التعاون حسب طرح الواقعية.

1. التنافس ضمن الطرح الواقعي:

التنافس حسب النظرة الواقعية في العلاقات الدولية ظاهرة قديمة بين الشعوب والأمم، حيث تسعى الدول لتحقيق مصالحها بدوافع مختلفة في جو من عدم التكافؤ والفوضى وغياب سلطة عالمية فوق قومية، معتمدين في ذلك على ما يملكون من إمكانيات وقدرات تشكل نقاط قوتهم

[1] العنزي, ا. الصراع الدولي في العقد الاول للهيمنة والقطبية الاحادية. **بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي2016.**
[2]الجميلي, ص. م. (2016). صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي. دار المنهل اللبناني.2025

وتفوقهم إذ أن القوة هي المؤشر الضروري الذي يضمن للدول خوض رهان أي تنافس دولي والفوز به.

يرى الواقعيون أنه لا شيء غير المصلحة يحدد التوجه الخارجي للدول. ويؤكد "**هانز مورغينتو**" على أن فكرة الصراع من أجل المصالح هي في الواقع جوهر السياسة ولبابها. فالسياسة الدولية الخارجية والداخلية ليسا إلا وجهين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل السلطان أي القوة والهيمنة[1],كما يرى ايضا الكاتب الهولندي **كوتيليا(koutilya)** الذي اعطى مفاهيم حول السلوك الدولي اذ حملت افكاره عن كيفية البحث لاجاد الطرق و الوسائل الكفيلة لتقوية الدولة لسعي وراء توسيع اراضيها و تدمير الخصوم , اما في العصر الحديث نجد **ميكيافيلي** الذي وضع امن الدولة في قلب اهتماماته من خلال افكاره في كتاب (**الامير**),[2] و ايضا من بين رواد الواقعية **توماس هوبز** الذي اشار في كتابه **(الطاغوت**)ان القوة عامل حاسم في السلوك الانساني فإنسان يسعى دون هوادة الى امتلاك المزيد من القوة و هو الحال بالنسبة للدول تسعى دائما الى تعظيم مصادر القوة و التوسع,اما **كينث والتز في الواقعية البنيوية** فقد اكد ان طبيعة النظام الدولي و غياب سلطة عليا تلجأ اليها الدول في الازمات و رغبة الدول في البقاء يجعلها مضطرة للتنافس بينها **اما الوافعية الهجومية** ترى ان الفوضى تفرض بإستمرار على الدول تعظيم القوة من اجل المنافي بينها و تقليل من إحتمالية الغزو من اطرف دولة اخرى و ان الدولة يجب ان تكون قوية قدر المستطاع للتنافس في المحيط الاقليمي و الدولي[3].

* **إفتراضات المدرسة الواقعية لتفسير ظاهرة التنافس الدولي:** لا توجد حكومة عالمية، مما يعني أن كل دولة تعتمد على نفسها للدفاع عن مصالحها[4]، وهذا يخلق حالة دائمة من الشك والصراع, الدول تتنافس من أجل زيادة قوتها العسكرية والسياسية لضمان البقاء وتفوقها على الآخرين[5], والتنافس بين الدول يؤدي إلى ما يُعرف بـ توازن القوى **Balance of Power,** وهو النظام الذي يمنع دولة واحدة من الهيمنة الكاملة,و تشدد الواقعية الجديدة على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو متعدد الأقطاب و وفقًا للواقعية، الدولة هي الوحدة الأساسية في النظام الدولي، وهي تسعى بشكل عقلاني لتحقيق مصالحها الوطنية، خاصة ما يتعلق بالأمن والقوة, الخوف وانعدام الثقة نتيجة لغياب آلية دولية فعالة

---

[1] محرز أحمد محمد، **الحق في المنافسة المشروعة**،(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994)، ص15 .

[2]Méliblom ,frédiric charllon , **théories" et concepts des relation internationale**", '(paris : hachette supérieures ,2001) p 13.

[3] رابح خليفي , "الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نظرية ", **مجلة الفكر القانوني و السياسي** ,العدد 07, (2017/05/05)، ص 11.

[4] - عمار بن سلطان،" مداخل نظرية لتحليل العالقات الدولية, الجزائر"، **طاكسيج كوم**,(2009)، ص183.

[5] - عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العالقات الدولية**، (عمان: دار الشروق للنشر، 2010) ، ص 15.

لفض النزاعات، يسود مناخ من الشك والخوف المتبادل, سباقات التسلح النووي والإقليمي التنافس النووي بين الهند وباكستان، أو السعي الإيراني لامتلاك التكنولوجيا النووية، يعبّر عن الدافع الأمني الواقعي. وفقًا للواقعية، فإن التنافس الدولي ليس مجرد خيار سياسي بل ضرورة استراتيجية تمليها بنية النظام الدولي الفوضوي وغياب الثقة بين الدول. وهذا ما يجعل من هذا التنافس ظاهرة مستمرة في العلاقات الدولية، تُعاد صياغتها في كل عصر وفق التحديات والمصالح السائدة[1].

2. نموذج التنافس التركي الايراني حسب الواقعية:

تعد كل من تركيا و ايران من بين اكبر القوى الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط و تتنافسان في العديد من القضايا و منها النفوذ في المنطقة و تحقيق مصلحة من خلال الهيمنة على المجال الاقليمي لكل منهما.

***إيران:** منذ نجاح الثورة الايرانية سنة 1979 و سقوط الشاه غيرت استراتيجيتها على المستوى الاقليمي حيث ترى انها قوة اقليمية مؤثرة في النطقة و لها مصالحها الي يجب ان تحافظ عليها و ذالك من خلال تسخير إمكانياتها كالقدرة البشرية, قوات الدفاع-الحرس الثوري450 الف عسكري في الخدمة, يمكنه تحقيق اهداف الثورة الايرانية و ايضا استثمار في التحالفات في المحيط الاقليمي منها حزب الله في لبنان و حماس في فلسطين,البرنامج النووي الايراني الذي تريد به ايران الدخول ضمن الدول النووية [2].

* **تركيا**: منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم سنة 2002 و هو يسعى الى الهيمنة الاقليمية على المنطقة لكن وجع مجموعة من العقبات و منها إيران التي تسعى الى ان تصبح قوة نووية و لذلك سارعة الى تطوير قدراتها العسكرية حست بلغت ميزانية الجيش 8,600مليار دولار (2019)و قرابة 1067 طائرة حربية , 12غواصة اكثر من 190قطعة بحرية ,3200دبابة و ما يزيد عن 735 الف جندي 355الف في الخدمة.[3]

* **التنافس في العراق:**وفي التواجد العسكري الكثيف لتركيا في شمال العراق و خاصة قرب مدينة الموصل و التي تراها تركيا جزء تاريخي منها حيث سنة 2015 تم ارسال قوات تركية الى مدينة بعشيقة اثر الانزلاق الامني الذي حدث و سعت تركى الى تعزيز تواجدها في العراق منها اتفاقيات التعاون الامني و العسكري و تقويض حزب العمال الكردستاني و ايضا توقيع معاهدات اقتصادية منها(طرق التنمية) بهدف ايضا الضغط على حزب العمال

---

[1] عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان بن باز،"النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: قراءة تحليلية"**مجلة جامعة الملك سعود** ،العلوم الإدارية، المجلد 22، العدد 1،(2010)، ص 33.

[2] التجاني دلال,ايران وتأثيرها الاقليمي في منطقة الشر الاوسط , **مركز الروابط للبحوث و للدراسات الاستراتيجية** ،(25يناير 2018) ،ص 7.

[3] مقال في موقع cnnبالعربي ," قدرات تركيا العسكرية" , نشر ،ا(09 اكتوبر 2019) ، تم الاطلاع عليه 2025/05/06 على الساعة 15:40مساء ،الرابط: https://arabic.cnn.commi/01 /infographic-turkey-military-army/22:

الكردستاني الذي تراه تركيا من بين اعداءها"[1]اما على الجانب الايراني منذ سقوط نظام صدام حسين 2003 تمكنت ايران من ترسيخ داخل ايران ايضا التعاون مع الحكومات المتعاقبة على العراق في المجال الامني و تمويلها لأكثر من 60 فصيل شيعي متواجد في العراق و ابرزها حزب الله العراقي و منظمة بدر

* **سوريا:**دعم ايران لنظام بشار الاسد قبل سقوطه سنة 2025من خلال تواجد اكثر من 8000 مقاتل ايراني في الجيش السوري و ايضا استخدام طهران لاذرعها الحربية في المنطقة منها حزب الله اللبناني لمساعدة الجيش السوري ضد المعارضة و تقديم مساعدات مالية للنظام و قصف اسرائيل من قبل حزب الله اللبناني ذالك في ايطار مساعدت حماس في حرب 8 اكتوبر الماضي على اسرائيل[2] , اما الجانب التركي قيل الثورة السورية 2011 كانت هناك العديد من الاتفاقيات الاقتصادية و منها الغاء التأشيرة للمواطنين السوريين اما بعد الثورة فقد دعمت تركيا المعارضة ضد نظام بشار الاسد خاصة بعد اسقاط طائرة تركية من قبل النظام السوري , و قامت تركيا بمجموعة من التدخلات العسكرية و منها درع الفورات 24 اوت2016 و عملية غصن الزيتون 20 جانفي 2018 ضد الاقليات الكردية [3], و نلاحظ من كل هذا ان تركيا سعت و بقوة الى فرض اسمها في المنطقة و ذالك لمواجهة التمدد الايراني .و انعدام الثقة بينها يظهر في طعم الاطراف المتعارضة في كل من سوريا و العراق و غياب سلطة دولية يسمح للدولتين بالتصرح بحرية نسبية في المنطقة .

المطلب الثاني: التنافس و التعاون حسب طرح الليبرالية.

1. تعريف الليبرالية:

تندرج الليبرالية ضمن الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية و هي مذهب يقوم على الحرية الفردية و وجوب إحترام الافراد و استقلالهم , إرساء الديمقراطية بأعتبارها إرادت الشعب من خلال المؤسسات الديمقراطية و نظام مكون من دول ديمقراطية يخلق سلاما دائما خالي من الصراع و الحروب[4],اما كلمة liberal فهيا ذات اصول لاتينية استعمل للدلالة على طبقة الرجال الأحرار, أما في قاموس **oxford** فهي تشير إلى الاشخاص الذين ينتهجون سلوك و افكار متسامحة , أما من الناحية الاصطلاحية فهو مذهب رأسمالي ينادي بالحرية الاقتصادية و السياسية[5].

---

[1] مثنى على المهداوي ,"السياسة التركية اتجاه العراق ما بعد الانتخابات" , **مجلة العلوم السياسية** , العدد32, (2006)، ص177.

[2] شيماء محمود عبد الله , التمدد و النفوذ الايراني في سوريا سياسيا- اقتصاديا- عسكريا, **المركز العربي للبحوث و الدراسات**, (19 نوفمبر 2020) ، ص 23.

[3] سفيان مخنف, "البعد العسكري في الاسياسة الخارجية التركية دراسة حالة سوريا" , **مجلة مدارات سياسية** , العدد 5 , (جوان 2018) ، ص 38-39.

[4] إيفانز غراهام و جفري نوينهام ,"الليبرالية في للعلاقات الدولية" , , **مركز الخليج للابحاث** ,(2004)، ص14.

[5] تارا طه عثمان , "النظرية الليبيرالية و العلاقات الدولية" , العراق ,**مركز الدراسات الاستراتيجية كردستان**, (2013) ، ص 12.

2-التنافس ضمن الطرح الليبيرالي :

الليبيرالية تدعو إلى ضرورة إيجاد مؤسسات فوق قومية تمتلك سلطة الإلزام من شأنها إقامة العدالة والقانون وتنظيم العلاقات الدولية بين أفراد المجتمع الدولي في إطار التعاون والاعتماد المتبادل،غياب هذه الهيئات فوق الوطنية فإن الدول والفواعل الدولية الأخرى ستغوص في البحث عن مصالحها و هذا ما يشكل تضارب في المصالح مم يخلق عداء بين الدول المتنافسة و يهدد الامن العالمي,و اكدت على ضرورة إنشاء مؤسسات عالمية تشارك فيها الدول وتحترم قراراتها وتنظيماتها دون إلحاق الضرر بأي من الأطراف المتنافسة مهما كان وزنها في السلم الدولي [1]

*إفتراضات المدرسة الليبيرالية لتفسير لظاهرة التنافس بين الدول:

المدرسة الليبيرالية قدمة مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة التنافس بين الدول في اطار العلاقات الدولية و اهمها:الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية لكنها ليست الوحيدة في النظام الدولي و التنافس الدولي لا يتم فقط بين الدول، بل ايضا بين فواعل مختلفة مثل الشركات العلمية و المنظمات غير الحكومية,[2] و ترى الليبيرالية أن المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) تلعب دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات الدولية وتقليل التوترات مما يأمن جو التنافس خاصة بين الدول المتناقضة ومن جهة اخرى ايضا ترى ان الاعتماد المتبادل خاصة الاقتصادي و التعاون في مجالات السياسة الدنيا يقلل من حدة الصراعا و يهيأ لتنافس ايجابي بين الدول[3].

*النموذج التركي الأيراني:

-التعاون الاقتصادي كأداة لخفض التوتر:و يتجلى التعاون بين تركياو ايران في مجال التجارة و الطاقة , صرح المتحدث بأسم الجمارك الايرانية ان حجم التجارة بين البلدين قد بلغ 6.856مليار دولاد سنة 2021و في العام ذاته وقعت 6 مذكرات تفاهم بهدف زيادة حجم التجارة بين البلدين الى 30 مليار دولار بحلول عام 2027[4],و تعتبر تركيا **التي** تقدم تسهيلات بالنسبة للإيرانيين للإستثمار فيها حيث من سنة 2017 الى 2022 بلغة الاستثمارات في مجال العقار الى 5 مليار دولار.

---

[1] طاهر تارا،**النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**،(عمّان :دار الفكر العربي2013)، ص98-99.

[2] مصطفى مروة خليل محمد" القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "***المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية***، المجلد 6، العدد 11، يناير (2021)، ص 157.

[3] علي السلام أحمد،"التنظير الليبرالي للعلاقات الدولية: من التعاون إلى السلام الديمقراطي." **مجلة الدراسات السياسية والقانونية**، المجلد 10، العدد 2، (2018) ، ص 265.

[4] عبد الله عقرباوي," العلاقات بين تركيا وإيران. ما هي مساحات الاتفاق والصراع بينهما" ,(2021/12/6) تم الطلاع عليه يوم 2025/05/05 على الساعة 10:30 ص، الرابط: https://aja.me/npw7iv80

ـالاعتماد المتبادل: يعتبر القطاع الاقتصادي من اهل القطاعات التي يوجد فيها تعاون كثيف بين الدولتين و ذالك لطبيعة الاقتصاد التركي الذي يتسم بالإنتاج و توفير مختلف السلع مثل الالبسة و الآليات اما ايران فهو بطبيعته اقتصاد ريعي و الذي يعتمد على المحروقات , حيث هناك ممرات تجارية كثيرة بين الدولتين منها الممر الرابط بين ' اسلام اباد و طهران و اسطنبول 'و ايران ايضا مصدر استراتيجي للنفط و الغاز الطبيعي بالنسبة لتركيا فهي اكبر مورد للنفط و الغاز الايراني .[1] و لاشك ان هذه علاقة اعتماد متبادل بين الطرفين و خاصة في مجالات الطاقة,و من كل هذا فالتنافس بين ايران و تركيا يبقى في اطار النفوذ و السعى الى الهيمنة الاقليمية لكن التعاون موجود دائما و خاصة من الجانب الايراني و التي ترى تركيا لملاذ آمن اتجاه العقوبات الغربية.

المطلب الثالث: التنافس و التعاون حسب طرح البنائية.

1. البنائية و تفسيرها للتنافس:

البنائية تنظر إلى العالم الدولي باعتباره نتاجًا لأفكار وهويات ومعايير اجتماعية، وليس فقط مصالح مادية أو توزيع القوة كما تفعل الواقعية المفتاح في البنائية هو أن الواقع الدولي ليس موضوعيًا بالكامل، بل يُبنى جتماعياً من خلال الخطابات والتفاعلات بين الفاعلين الدوليين; و ايضا, لبنائية ترى أن التنافس بين الدول ليس حتميًا، بل يعتمد على كيف تنظر الدول إلى بعضها البعض التنافس قد ينبني على تصورات أيديولوجية أو ثقافية، وليس فقط على مصالح اقتصادية أو عسكرية و منها البنائية تؤمن بإمكانية تغيير النظام الدولي من خلال تغيير الخطابات والمعايير[2]

2. إفتراضات المدرسة البنائية لتفسير ظاهرة التنافس بين الدول :

الدول لا تتصرف فقط وفق مصالح موضوعية مثل, الأمن أو القوة، بل حسب الهوية التي تبنيها لنفسها وللآخرين,البيئة الدولية لا تُفرض على الدول، بل تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي والمعايير والخطابات, اللغة والخطاب السياسي يساهمان في خلق الأعداء والحلفاء، وفي تشكيل طبيعة التنافس, البنائية ترفض فكرة أن الصراع أمر طبيعي أو دائم, على عكس الواقعية، لا ترى البنائية أن التنافس والصراع حتمي,تؤمن بإمكانية بناء علاقات دولية أكثر سلمية من خلال إعادة تشكيل الهويات والمصالح والمعايير[3].

النموذج التركي الايراني حسب البنائية :

---

[1] صالح بوقاره , "التعاون والتنافس في السياسة الخارجية لدولتي تركيا وايران تجاه أزمتي العراق، منذ2003 وسوريا، منذ2011" , **مجلة المعيار**, مجلد27 عدد 1، (2012)، ص189.

[2] حنان دريسي ، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلةمدارات سياسية** ، العدد 17(27 ديسمبر 2021) ، ص 245.

[3] ألكسندر وندت ، "الهوية والمصلح النظرية الاجتماعية والسياسة الخارجية". **ترجمة عبد الله عبد الرحمن** ، **مركز دراسات الوحدة العربية**،(2004)، ص 25–30.

إيران: إرتبط ظهور صناع القرار و القيادات السياسية في ايران التي تحمل مشروع سياسي ديني فقهي مستند الى المذهب الشيعي ,خاصة بعد الثورة الايرانية الاسلامية 1979و الذي جاء في طياته تصدير الايديولوجية الايرانية و المذهب الشيعي الى المنطقة,و الممثل لمشروع وحدة العالم الاسلامي , بالاعتماد على اسلوب إثارة شعوب و دول المنطقة من خلال الأقليات مثل الحثيين في اليمن و حزب الله في لبنان[1].

لذلك كان لجانب الثقافة الاسلامية الدور البارز في رسم السياسة الخارجية الايرانية و هو تحقيق الطموحات القومية و الهيمنة على شؤون دول الجوار و اعادة مجد الامبراطورية الفارسية من خلال خلق هوية ثقافية ,و يمكن القول ان السياسة الخارجية الايرانية حسب الطرح البنائي هي مجموعة المعايير التي تقود ايران الى تبني سلوك نشر الاديولوجية في منطقة الشرق الاوسط.

تركيا: و نلاحظ بعد وصول حزب التنمية و العدالة الى سدة الحكم 2002 حاول توظيف الثقافة التركية و الاديولوجية السنية في خطاباته الموجهة الى الخارج (البعد الثقافي)و الانتقال من نموذج اتاتورك للدولة الي تقوم على الحداثة بواسطة التغريب الثقافي الى النموذج الذي يجمع بين الدموقراطية و الهوية التركية المستندة الى الحضارة الاسلامية [2]و سعى حزب العدالة و التنمية الى تحقيق حلم تركيا الكبرى عن طريؤق بسط الثقافة التركية على الدول الناطقة بالعربية حيث قامت بتأسيس المنتدى التركي-العربي بالتعاون مع جامعة الدول العربية لكسر الحواجز بين الطرفيين, و من خلال هذا البعد الثقافي الجديد الذي انتهجته تركيا حاولة تصديره الى الشرق الاوسط خاصة سوريا و العراق من خلال المنظمات الغير حكومية و الدعم المالي و التقني لبعض الاطراف .[3]

خلاصة الفصل: فيما يلي توسعة للفكرة نفسها مع صياغة أكثر تفصيلاً ووضوحاً:يقدّم هذا الفصل معالجة شاملة لمفهوم التنافس بين الدول، مستعرضاً أبعاده المختلفة وعلاقاته بالمفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية. ففي إطار التفسير النظري، يوضح الفصل كيف يتخذ التنافس بين الدول أشكالاً متعددة، منها الوسائل السلمية التي تشمل التفاعلات الاقتصادية، والمنافسات السياسية، والصراعات الأيديولوجية، وهي أدوات تسعى الدول من خلالها إلى تعزيز نفوذها دون اللجوء إلى القوة الصلبة. وفي المقابل، يتناول الفصل أيضاً الأدوات الصلبة أو العدوانية التي تتجسّد في التدخلات العسكرية والنزاعات المسلحة، والتي تُستخدم عندما ترى الدول أن مصالحها الحيوية مهددة أو عندما تعجز الأدوات السلمية عن تحقيق أهدافها.

---

[1] ماشاء الله شمس الواعظين ,"العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة و افاق المستقبل" ,**مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1(1996)، ص251.

[2] خلف الله الزبير , "تركيا من العمق الاستراتيجي الى العمق الحضاري" , **تركيا برس**، (24فبراير 2014), تم الطلاع عليه يوم 2025/05/07 على الساعة 41 :7 ص ،الرابط:

https.turk.press.co/hode/5992

[3] مصطفى اللباء , "ملامح المشروع التركي الايراني في المنطقة العربية بعد احتلال العراق, " , **مركز القومي لدراسات الشرق الاوسط** , العدد 10, (2008)، ص 84.

وفي الجانب النظري، اعتمد الفصل على باقة من النظريات المفسّرة للعلاقات الدولية وظاهرة التنافس، وعلى رأسها الواقعية التي تركّز على القوة والمصلحة القومية، والليبرالية التي تعطي وزناً أكبر للمؤسسات الدولية والتعاون الاقتصادي. كما تم توظيف هاتين النظريتين، إلى جانب مقاربات أخرى، في تحليل النموذج التركي–الإيراني باعتباره أحد أبرز أمثلة التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط. ويبرز التحليل وجود أرضيات مشتركة بين الطرفين تجعل المنطقة ساحة مفتوحة للتنافس، مثل الموقع الجيوسياسي، والموارد الاقتصادية، وطموحات النفوذ الإقليمي. إضافة إلى ذلك، يتعمّق الفصل في دراسة الاختلافات الأيديولوجية والمذهبية بين الدولتين، وكيف ساهمت تلك الاختلافات في تشكيل نمط خاص من التنافس، يجمع بين الصراع غير المباشر والسعي إلى بسط النفوذ عبر حلفاء ووكلاء في المنطقة.

وبذلك، يقدّم الفصل إطاراً تحليلياً يجمع بين البعد النظري والتطبيقي، ليُظهر كيف يتداخل العامل الجيوسياسي مع العامل الأيديولوجي في صياغة العلاقات التركية–الإيرانية، وكيف تشكّل هذه العوامل مجتمعةً صورة التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط.

.

الفصل الثاني: محددات ودوافع التنافس الإقليمي التركي الإيراني في الشرق الأوسطْ.

تمهيد

يعد التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران من القضايا البارزة في السياسة الشرق أوسطية المعاصرة. يتجلى هذا التنافس في مجموعة من المجالات الحيوية التي تؤثر على العلاقات بين البلدين وتنعكس بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي. من خلال تفاعلات سياسية، اقتصادية وأمنية متعددة، يبرز كلا البلدين كفاعلين رئيسيين يسعيان لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية في منطقة غنية بالموارد ومتعددة الصراعات.

I.المبحث الاول: منطقة الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكيا.

المطلب الاول: حدود منطقة الشرق الأوسط .

في الدراسات الجغرافية والسياسية، تُعرّف منطقة الشرق الأوسط عمومًا بأنها المنطقة الممتدة حول السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وتشمل شبه الجزيرة العربية على الأقل، وفي بعض التعريفات تتوسع لتشمل إيران وشمال إفريقيا أحيانًا[1]. في الجهة الغربية، يشكّل البحر الأبيض المتوسط الفاصل الطبيعي بين الشرق الأوسط وأوروبا، حيث تواجه دول مثل لبنان وسوريا وفلسطين و دولًا أوروبية كاليونان وإيطاليا. ويضم إلى التعريف في بعض المصادرأيضا مصر كاملةً بما فيها شبه جزيرة سيناء، بينما تُعدّ تركيا وقبرص حلقة وصل برّية وبحرية بين آسيا وأوروبا، ما يجعل حدود الغرب في هذه المنطقة موضوعًا للنقاش بين الجغرافيين والسياسيين على حد سواء.

على المحور الشرقي، تمتد حدود الشرق الأوسط لتشمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مع سواحلها على الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي، وتدخل أحيانًا تعابير أكثر اتساعًا في حيز التعريف لتشمل امتدادات نحو بحر قزوين في الشمال الشرقي. أمّا في الجنوب، فتحدّ المنطقة من جهة البحر الأحمر وخليج عدن وصولًا إلى المحيط الهندي، حيث ترتبط سواحل المملكة العربية السعودية واليمن وسلطنة عُمان بممرات بحرية استراتيجية تعكس أهمية المنطقة كمفترق طرق بين قارات آسيا وأفريقيا.[2]

تتشكّل الحدود الشمالية للشرق الأوسط بفعل تضاريس سهل الأناضول وجبال القوقاز التي تفصلها عن آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، ويحدّها من الشمال البحر الأسود، بينما تُضمّ في بعض التعريفات الواسعة دول جنوب القوقاز مثل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا.[3] هذه الحدود الطبيعية والثقافية جعلت من منطقة الشرق الأوسط بقعة إنصهار حضارات متعددة؛ فمنطقة تمتد عبر ثلاث قارات، وتضمّ تضاريس متنوعة بين الصحارى والسهول الساحلية والجبال المرتفعة، ما أسهم في إنتشار الطرق التجارية البرية والبحرية منذ العصور القديمة.

---

[1] Cleveland, William L., and Martin Bunton. A History of the Modern Middle East. 6th ed. **Boulder, CO** : **Westview Press**, (2021)' P.22.

[2] أحمد فتحي، "الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية"، مركز الزيتونة للدراسات السياسية، **مجلة الدراسات استراتيجية**، العدد 8، (جويلية 2008)، ص 4.

[3] حسين حيدر علي ، "الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 34–36، (2018)، ص 11.

تاريخيًا، بُنيت الحدود السياسية الحديثة للشرق الأوسط على أساس اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الأولى، لا سيما اتفاقية سايكس–بيكو التي رسمت حدود الدول على أساس المصالح الاستعمارية الأوروبية متجاهلةً كثيرًا التركيبة العرقية والثقافية للمنطقة.[1] ومع مرور العقود، تطوّرت مفاهيم المنطقة لتشمل تسميات أوسع مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، أو ما يُسمّى بالشرق الأوسط الكبير الذي يضمّ دولًا في شرق إفريقيا وآسيا الوسطى، في محاولة للتعبير عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية المتغيرة لهذه المنطقة الحيوية.[2]

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية، الإقتصادية والأمنية للمنطقة .

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية على الساحة الدولية، لما تتمتع به من ثقل جيوسياسي واقتصادي يجعلها مركزًا رئيسيًا في تفاعلات السياسة العالمية. فالجغرافيا السياسية لهذه المنطقة، الممتدة بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، أكسبتها موقعًا استراتيجيًا نادرًا، ما جعل منها حلقة وصل بين أهم ممرات التجارة والطاقة في العالم، وموضوعًا دائمًا في حسابات القوى الإقليمية والدولية.

من الناحية الجيوسياسية، تحتل المنطقة موقعًا حساسًا يشرف على عدة مضايق وقنوات مائية رئيسية مثل مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، ومضيق البوسفور، وهي جميعها منافذ حيوية للتجارة الدولية، خصوصًا تجارة الطاقة. هذا الموقع الجغرافي أعطى المنطقة دورًا محوريًا في رسم خريطة التحالفات والصراعات، وجعلها ساحة لتنافس النفوذ بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين، إلى جانب اللاعبين الإقليميين كتركيا، إيران، وإسرائيل.

تتقاطع الأهمية الجيوسياسية للمنطقة مع بعدها الاقتصادي، لكونها تضم أكبر احتياطات النفط والغاز في العالم. فالمنطقة تمتلك حوالي 68% من احتياطات النفط المؤكدة عالميًا، وقرابة 38% من احتياطات الغاز الطبيعي، كما أن إنتاجها من الطاقة يتميز بوفرة الإنتاج وقلة التكلفة[3]. وتُعتبر حقول النفط والغاز فيها من بين الأغزر والأقل تكلفة من حيث الاستخراج، ما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية,إضافة إلى ذلك، فإن قرب المنطقة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى في أوروبا وآسيا، يمنحها ميزة استراتيجية في ما يتعلق بتكلفة النقل وسرعة التصدير، كما أن الاستقرار الجيولوجي النسبي لمعظم حقولها النفطية يجعلها أكثر أمانًا على المدى الطويل للاستثمار في مجال الطاقة.

وقد انعكست هذه الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية في سياسات الدول الكبرى تجاه الشرق الأوسط، حيث تسعى هذه القوى إلى تأمين مصالحها من خلال التحالفات العسكرية، التدخلات المباشرة، أو عبر دعم أنظمة سياسية موالية[4]. كما أن التفاعلات الإقليمية، بما فيها

---

[1] أحمد فتحي، مرجع سابق ذكره ، ص 5.

[2] عبد الحق مجدي، "الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات شرق أوسطية"، **مركز الشرق الأوسط للدراسات**، العدد 56 ،(صيف 2011)، ص 44.

[3] فتحي أحمد، مرجع سابقذكره ، ص 10.

[4] آمنة عيساوة، "**الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي**" مذكرة الماستر،(الجزائر: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016–2017)، ص 78.

الصراعات الطائفية، النزاعات الحدودية، والقضية الفلسطينية، تمثل جزءًا من الديناميات الجيوسياسية التي تؤثر بشكل مباشر في استقرار المنطقة ومصالح العالم فيها.

1. الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.

تُعد الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط أحد الأعمدة المحورية التي تُسهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية على الساحة الدولية. فسلامة الممرات البحرية الحيوية التي تمر عبر هذه المنطقة تُعد مسألة ذات أولوية قصوى لدى القوى الكبرى، نظرًا لما تمثله من شرايين رئيسية لحركة التجارة العالمية. وتشمل هذه الممرات قناة السويس، البحر الأحمر، خليج عدن، وبحر العرب، وهي مناطق شديدة الحساسية والتأثير على الأمن التجاري الدولي.[1]

وقد تجلى هذا البُعد الأمني بوضوح من خلال التحركات الدولية لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية التي نشطت قبالة السواحل الصومالية.[2] إذ أدّت تلك التهديدات إلى ارتفاع كبير في تكاليف التأمين البحري، مما ألقى بظلاله السلبية على تدفق السلع والخدمات، وأثار قلقًا عالميًا بشأن سلامة النقل البحري.

في هذا السياق، اتجهت الجهود الدولية إلى الحيلولة دون تمكّن الجماعات المسلحة، لا سيما تنظيم القاعدة والفصائل المرتبطة به في اليمن، من السيطرة على المناطق الساحلية الاستراتيجية، خصوصًا في جنوب البلاد. إذ يُعد هذا التهديد خطيرًا ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل أيضًا على النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

II. المبحث الثاني: الجذور التاريخية للتنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي لكل من تركيا و إيران في منطقة الشرق الأوسط.

تُعدُّ الجغرافيا أحد العوامل الحاسمة في صياغة مكانة الدول على الصعيدين السياسي والإقتصادي[3] إذ تلعب الخصائص الجغرافية، مثل الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والمناخ، والتضاريس، دورًا محوريًا في تحديد قدرة الدولة على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي,فالدول التي تتحكم في الممرات البحرية أو تمتلك سواحل طويلة وموانئ استراتيجية، غالبًا ما تكتسب نفوذًا تجاريًا وعسكريًا كبيرًا، كما هو الحال في مضيق هرمز أو قناة السويس.

1-تركيا

تركز الأهمية الجغرافية لتركيا أولاً في موقعها الفريد عند ملتقى قارتي أوروبا وآسيا، حيث تمتدُّ أراضيها عبر شبه جزيرة الأناضول (آسيا الصغرى) وجزء من أوروبا (ثغراي

---

[1] يسرى الجوهري، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**،(الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 2013)، ص 55 .

[2] آمنة عيساوة،مرجع سابق ، ص 87.

[3] لطفي طارق، **قوة الدولة من خلال جغرافيتها دراسات وقائع دستورية وسياسية**،(الرباط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد 21 ،2017)، ص 22.

تراقيا)، مما يجعلها حلقة وصل بين البلقان والقوقاز والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط الشرقية.

تُعزِّز هذه الوضعية دورها كمركزٍ للتجارة الدولية ونقل الطاقة، فهي تُمثّل معبراً رئيسياً للطرق البرية والسكك الحديدية التي تربط أوروبا بآسيا الوسطى، فضلاً عن كونها بوابةً بحريةً عبر مضيقي البوسفور والدردنيل, تغطي الجمهورية التركية مساحة جغرافية تُقدّر بـ 779,542 كيلومترًا مربعًا، مما يجعلها من الدول ذات الامتداد الواسع في المنطقة. تتّسم حدودها بتنوّع جغرافي وسياسي، إذ تحدّها من الشمال الغربي كلٌّ من بلغاريا واليونان، ومن الشمال يحدّها البحر الأسود، بينما تقع جورجيا إلى الشمال الشرقي. أما من الجهة الشرقية، فتجاور تركيا كلًا من إيران وجيب ناخيتشيفان التابع لأذربيجان، في حين تحدّها من الجنوب كل من العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط. ومن الغرب، تطل تركيا على بحر إيجه.

بناءً على هذا التوزيع الحدودي، يتبيّن أن تركيا تشترك في حدود برية مع ثماني دول، موزعة على النحو التالي:

جدول رقم 01: أطوال الحدود البرية و البحرية لتركيا

الدولة	أرمينيا	أذربيجان	بلغاريا	جورجيا	اليونان	إيران	العراق	سوريا	الحدود البحرية
الطول (كم)	268	9	240	252	206	499	331	822	72000

المصدر: عقيل سعيد محفوظ." **المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية"**، أطروحة دكتوراه، (حلب: كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، 2006،)، ص 61.

بناء على ما تقدم يمكن أن تلخص بأن الحدود الجغرافية التي تحوزها الآن تركيا هي امتداد لتطور تاريخي صراعي عسكري طويل ، خاذته الدولة العثمانية منذ زمن عثمان ابن ارطغل إلى غاية تأسيس الجمهورية على يد كمال أتاتورك, تتمتّع تركيا بالسيطرة على ما يُعرف بالمضائق التركية، التي تضمّ مضيقي البوسفور والدردنيل؛ فالبوسفور يوحِّد البحر الأسود ببحر مرمرة ويفصل بين ضفتي إسطنبول الأوروبية والآسيوية، ويُعتبر الممر الوحيد لسفن الشحن النفطية العابرة من البحر الأسود إلى البحار الدافئة. أما الدردنيل فربط بين بحر إيجة وبحر مرمرة، وهو ممر حيويٌ يربط أوروبا بآسيا الصغرى ويشكّل خط دفاع طبيعي لإسطنبول.[1]

تُشكّل هذه المضائق نقطةَ التقاءٍ استراتيجيةً للمصالح الدولية، فقد شهدت عبر التاريخ نزاعاتٍ وحروباً دولية، بما في ذلك حملة جاليبولي خلال الحرب العالمية الأولى، والتي أظهرت أهميتها العسكرية والجيوسياسية.

يُعدُّ الطابع الطوبوغرافي لتركيا متنوعاً للغاية، إذ يغلب عليها الطابع الجبلي مع هضبة أناضول المركزية محاطة بسلاسل جبال طوروس في الجنوب وبونتيك في الشمال، إضافة

[1] محمد زاهد جلول، "التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم"، ، **مركز نماء للبحوث والدراسات**،(2007)، ص 12.

إلى جبل أرارات الشاهق في الشرق بارتفاع 5,165 متراً[1]. هذا التنوع الجبلي يخلق مناخاتٍ متباينةً من البحر الأبيض المتوسط إلى المناخ القاري القاسي، ما يتيح تنوُّعاً في الزراعة .

الخريطة 01: الموقع الجغرافي لتركيا

تكتسب تركيا أهميةً إضافيةً عبر كونها ممرّاً حيوياً لأنابيب الطاقة العابرة من بحر قزوين إلى أوروبا؛ فقد شكّل خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان مساراً لنقل النفط من حقل أذري–شيراق–قونشلي إلى ميناء جيهان على البحرالمتوسط، بطول 1,768 كلم، ما عزز دورها كمركزٍ للطاقة العالمية. كما يسهم خط أنابيب جنوب القوقاز وخط الأنابيب العابر للأناضول (TANAP) في نقل الغاز الطبيعي الأذربيجاني إلى الأسواق الأوروبية، مما يدعم مكانة تركيا كمفترق طرقٍ للطاقة الإقليمية والعالمية.

الخريطة 02: مسار خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان

1. إيران

على الجانب الآخر، تحتل إيران موقعاً استراتيجياً لا يقلُّ أهميةً، إذ تمتدُّ على هضبة إيران الصحراوية المركزية المحاطة بسلاسل جبال زاغروس في الغرب وألبورز في الشمال، وهو ما يمنحها حمايةً طبيعيةً ويمكّنها من التحكم في المنافذ البرية إلى الداخل. تُحيط هذه

[1] عقيل سعيد محفوظ ، مرجع سابق ذكره ، ص 87.

الهضبة بجبال شاهقة، حيث يتجاوز ارتفاع ثلث مساحة البلاد 1,980 كيلمترمربعا، فيما تُشكل السواحل الشمالية على بحر قزوين والسواحل الجنوبية على الخليج الفارسي ومضيق هرمز منافذ بحريةً حيوية, تتنوع المناخات في إيران من شبه استوائي على السواحل الجنوبية إلى شبه قطبي في قمم جبال ألبورز، مع هطول أمطار متفاوتة تتركز على السواحل الشمالية والغربية، بينما تعاني الهضبة الداخلية من ندرة المياه ودرجات حرارة عالية صيفاً.

يلعب بحر قزوين دوراً مهماً كمصدر للمياه والأسماك، ويُعدّ أكبر بحيرة داخلية في العالم بمساحة تبلغ نحو 386,400 كلم²، ما يمنح إيران منفذاً بحرياً مهماً إلى شمال القارة الأسيوية.[1]

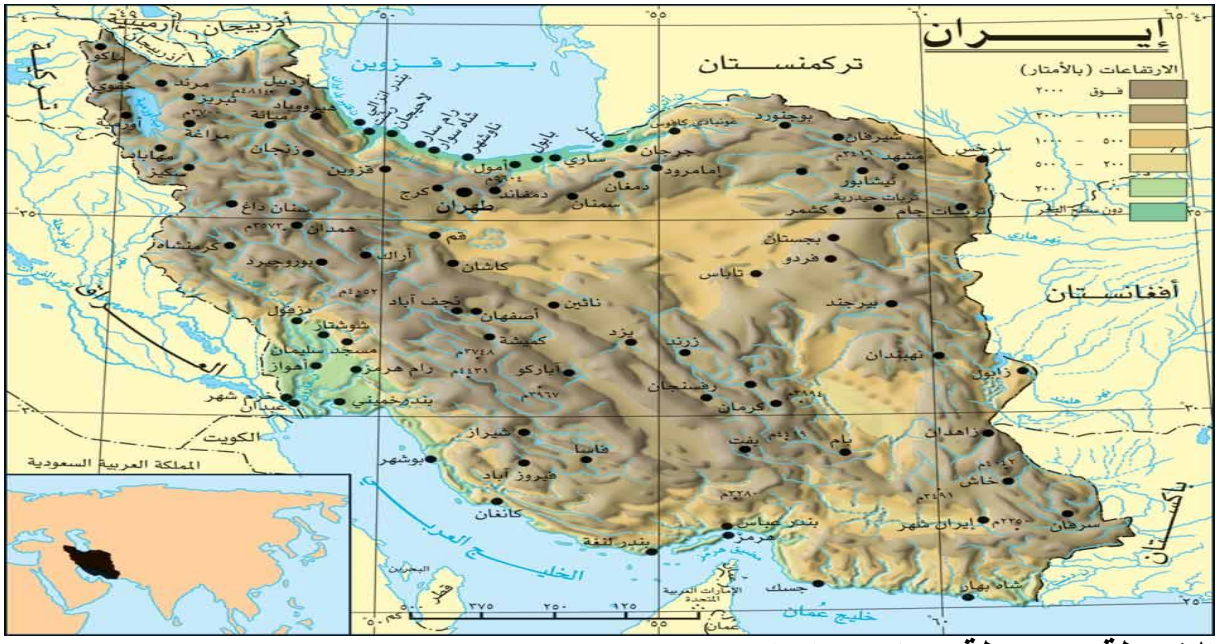

الخريطة 3:خريطة تضاريس إيران

كما هو موضح في الخريطة رقم (3) ,تكتسب إيران أهميةً استراتيجيةً أخرى عبر مضيق هرمز، الذي يربط الخليج الفارسي ببحر عمان والمحيط الهندي، ويُعتبر الممر الوحيد لخروج ناقلات النفط من الخليج الفارسي؛ إذ يعبره نحو 20 مليون برميل نفط يومياً، أي ما يقارب خمس الإنتاج العالمي.

تُعدُّ إيران من أكبر دول العالم امتلاكاً للاحتياطيات الهيدروكربونية، فهي تحوز نحو 10% من احتياطيات النفط العالمية و15% من احتياطيات الغاز، مما يجعلها قوةً طاقيةً لا يُستهان بها. تُعزّز هذه الثروة موقع إيران في سوق الطاقة العالمي، وتتيح لها استخدام خطوط الأنابيب البحرية والبرية لتصدير منتجاتها إلى آسيا وأوروبا، رغم العقوبات والتحديات التقنية.

[1] محمد أشرف ، "علاقات إيران الدولية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية دراسة مسحية"، ، **معهد البحوث والدراسات العربية**،(2018)، ص 78.

على الصعيد البُنى التحتية للنقل، تنخرط إيران في برامج دوليةٍ مثل (TRACECAطريق الحرير الجديد) و(INSTC الممر الشمالي–الجنوبي)،الخريطة رقم (4) مما يؤهلها لتكون حلقة وصلٍ بين أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا.

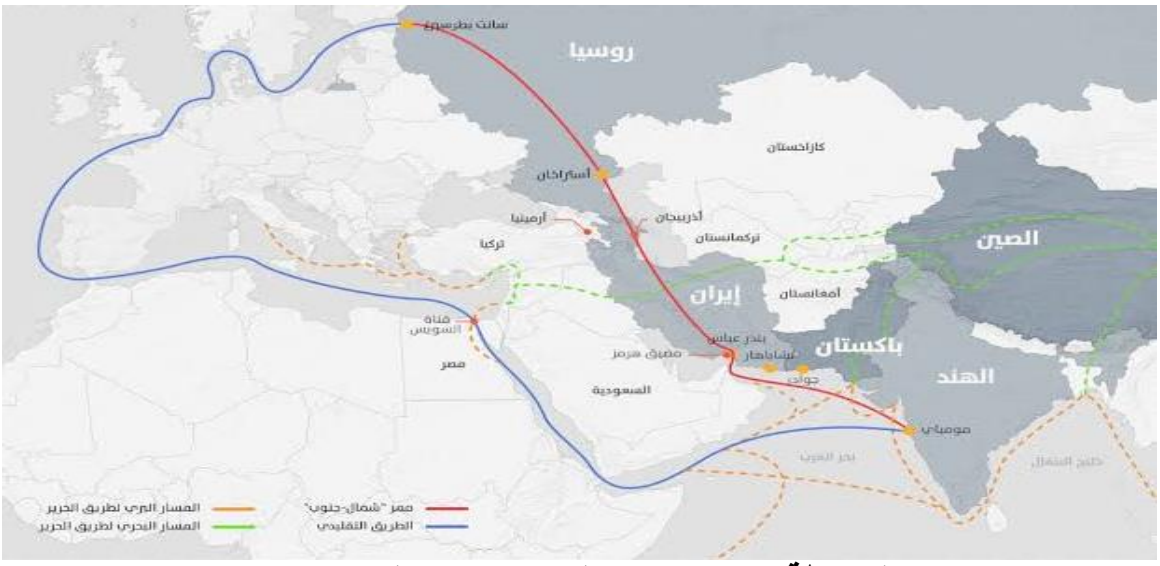

الخريطة 04: ممر شمال جنوب بين الهند وروسيا

يُعدُّ ميناء تشابهار على بحر عمان محور تطويرٍ لإيران للوصول المباشر إلى المحيط الهندي، وهو يتيح لها تجاوز مضيق هرمز والاعتماد على طرق بحرية بديلةٍ للتجارة مع الهند ودول آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات التركية الإيرنية.

إن التاريخ الطويل لكل من تركيا وإيران قد تشكل من خلال سلسلة من التجارب المشتركة، بحيث بات من الصعب فهم أحدهما دون الرجوع إلى الآخر. فقد ساهم التفاعل المستمر بين البلدين، سواء من خلال التحالف أو التنافس، في صياغة ملامح أنظمتهما السياسية، ليغدو كل منهما انعكاسًا جزئيًا لمسار الآخر.

خلف الصراع المرير والممتد بين الإمبراطورية العثمانية والدولة الصفوية إرثًا من التوتر والعداء ما زالت آثاره حاضرة في رموز الدولتين. فعلى سبيل المثال، يُفسر البعض اختيار الشاه إسماعيل الصفوي للشمس رمزًا في علم إيران بأنه جاء كنوع من المعارضة الرمزية للهلال الذي يميز العلم التركي، في إشارة إلى تناقض رمزي بين الشمس والقمر[1]. بل يذهب البعض إلى اعتبار إعلان التشيّع في إيران خلال القرن السادس عشر، رغم كونها ذات أغلبية سنية آنذاك، محاولة لترسيخ الانقسام المذهبي وتعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة الدولة العثمانية السنية.

[1]محمد عزيزي، "تركيا إيران الصراع على العرب في التاريخ والجغرافيا والمذاهب"(افريل 2008)،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/17 على الساعة 14:10 زوالا، الرابط:
www.orientnwes.net

وقد أفضى هذا الإرث التاريخي إلى نشوء رؤيتين فكريتين متقابلتين لدى البلدين؛ إذ تمثل تركيا الامتداد التاريخي للإمبراطورية العثمانية ذات المرجعية السنية، في حين تجسد إيران الإرث الفارسي المتشبع بالفكر الشيعي[1]. وقد ساهم هذا التباين العقائدي والمذهبي في خلق أرضية خصبة للخلاف والصدام، مما أضفى على العلاقات الثنائية طابعًا تنافسيًا وصراعيًا عبر مختلف الحقب الزمنية، سواء في التاريخ القديم أو الحديث.

رغم الطابع الصراعي الذي طبع العلاقات بين تركيا وإيران خلال الحقب التاريخية القديمة، فإن هذا التفاعل لم يتوقف عند حدود العداء، بل شهد في فترات لاحقتاً تحولات نوعية ساهمت في إعادة تشكيله. فمعا انتهاء الحقبة الدموية بين العثمانيين والصفويين، وسقوط كل من الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، بدأ فصل جديد من العلاقات الثنائية مع بروز القيادات العلمانية في البلدين، ممثلة في مصطفى كمال أتاتورك بتركيا، ورضا شاه بهلوي في إيران.

هذا التحول فتح الباب أمام تقارب استراتيجي حمل طابعًا تحالفيًا، فيما يُعرف بمرحلة "الكمالي – الشاهنشاهي"، حيث سادت العلاقات بين البلدين أجواء من الانفتاح والتفاهم[2]. تقاسمت الدولتان آنذاك مشروعًا مشتركًا تمثل في تبني نماذج تحديثية مستلهمة من الغرب سعت إلى تقليص دور المؤسسة الدينية في المجتمع, وقد وجدت إيران في النموذج الكمالي التركي نموذجًا يمكن الاحتذاء به، خاصة فيما يتعلق بعلمنة الدولة والتحديث المؤسساتي

وفي ظل سياق دولي موسوم بالاستقطابات والتحالفات، برزت الولايات المتحدة كعنصر فاعل ومؤثر في رسم ملامح العلاقات الإقليمية، غير أن ما يميز العلاقة التركية – الإيرانية في تلك الفترة هو استقلالها النسبي عن هذا النسق. فلم تنخرط إيران بعد الثورة الإسلامية في محاولات تصدير أيديولوجيتها إلى تركيا كما فعلت مع جيران آخرين، بل حرصت على تجنب أي خطاب قد يُفهم على أنه موجه ضد أنقرة. من جانبها، لم تتعامل تركيا مع الثورة الإيرانية برؤية عدائية، بل سادت العلاقات بين البلدين حالة من التوازن، وهو ما تجلى بوضوح مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية.[3]

لم تكن الحرب بين وإيران مجرد انعكاس للاستقطاب الدولي في ظل الحرب الباردة، بل كشفت عن ديناميات إقليمية أكثر تعقيدًا. ففي حين سعت الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية إلى استثمار العداء للثورة الإيرانية بهدف محاصرتها، اختار العراق شن حرب مباشرة سنة 1980 بدعم من أطراف عدة[4]، استغلت المناخ الدولي المعادي لطهران.

في هذا السياق، تبنّت تركيا موقفًا براغماتيًا ومستقلًا إلى حد كبير، فحافظت على علاقات متوازنة مع الطرفين المتنازعين، مركّزة بشكل خاص على الجانب الاقتصادي في علاقتها

---

[1] علي إبراهيم درويش ، "السياسة و الدين في مرحلة تأسيس الدولة الصوفية"، **المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية**، (2012)ص46-45.

[2] عمر تشبينار ," سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة" ، **مركز الدراسات الشرق الأوسط** ،العدد 10،(2008)، ص 24.

[3] محمد سمير عياد، "**مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق** "، مذكرة ماستر،(الجزائر:جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003–2004). ص 33.

[4] فهمي هويدي، **العرب وإيران وهم الصراع ووهم الوفاق**،(مصر: دار الشروق، ط1 ،1991)، ص16.

مع إيران. استثمرت أنقرة هذه المرحلة لتعزيز صادراتها نحو إيران، التي أصبحت في منتصف الثمانينيات السوق الأهم للمنتجات التركية، متفوقة بذلك على ألمانيا الغربية التي كانت الشريك التجاري الأول آنذاك.

وقد أدركت تركيا أن تقوية الروابط الإقتصادية مع إيران والعراق على حد سواء، من شأنه أن يعزز من موقعها كفاعل محايد ويحمي مصالحها بعيدًا عن ضغوط الاصطفاف الغربي لفرض عقوبات على طهران. ومن جانبها، رأت إيران في تركيا منفذًا استراتيجيًا أساسيًا للحصول على الإمدادات والموارد خلال فترة العزلة التي فرضتها الحرب، مما عمّق من أهمية العلاقة الثنائية, هذا التقارب، الذي تم في ظرف سياسي دولي مضطرب، لم يكن مجرد استثناء مؤقت، بل شكّل منعطفًا حاسمًا أضاف بعدًا جديدًا للعلاقات بين الجمهورية التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. فقد تحول التفاعل بينهما من طابع الصراع التاريخي إلى نموذج يمكن فيه تحقيق مصالح مشتركة في ظل التباينات العقائدية والسياسية.[1]

المطلب الثالث: أهداف التوسع لكُل من تُركيا و إيران في منطقة الشرق الأوسط.

يُعد التنافس بين تركيا وإيران للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أبرز مظاهر الصراع الجيوسياسي في العالم الإسلامي المعاصر, هذا التنافس لا يُفهم فقط في إطاره الآني، بل هو امتداد لصراع تاريخي طويل تعود جذوره إلى العصور الإمبراطورية، حين كانت الدولة العثمانية السنية والإمبراطورية الصفوية الشيعية تتنازعان على الزعامة الإسلامية والهيمنة الإقليمية. لقد شكّل الشرق الأوسط على مدى قرون ساحةً للصراع بين هذين القطبين، وهو ما لا يزال يلقي بظلاله على السياسات الحالية لكل من أنقرة وطهران

تركيا، بوصفها الوريث الجيوسياسي للدولة العثمانية، تسعى في عهدها الحديث، خصوصًا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، إلى استعادة دورها القيادي في العالم الإسلامي من خلال ما يُعرف بـ"العثمانية الجديدة". وقد تبلورت هذه الرؤية في سياسات أنقرة تجاه القضايا العربية والإسلامية، إذ رأت في الفراغ الذي خلفته الانسحابات الغربية، لا سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، فرصة لإعادة تموضعها في الخارطة الإقليمية. شكّلت سوريا والعراق مسرحين رئيسيين لهذا النفوذ، حيث تدخلت تركيا بشكل مباشر لحماية حدودها الجنوبية من تهديدات تنظيم داعش، ومنع قيام كيان كردي مستقل، وفي الوقت ذاته لبناء نفوذ دائم في مناطق سنية يمكن توظيفها لاحقًا كأوراق ضغط إستراتيجية.[2]

أما إيران، فقد أسست نفوذها الإقليمي على عقيدة تصدير الثورة منذ 1979، متخذة من المذهب الشيعي وسيلة لبناء شبكات ولاء خارجية في دول مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن. وقد وجدت في الانقسامات الطائفية أداة مثالية لتعزيز وجودها، حيث دعمت ميليشيات محلية، كحزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق، ضمن ما يُعرف بـ"محور المقاومة". وساهمت الأوضاع المتدهورة في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين في تمكين

[1] علي حسين باكير،" محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات**، (2019)، ص 12.

[2] خالد الزعبي ،"السياسة الخارجية التركية في ظل العثمانية الجديدة دراسة تحليلية"، **مركز دراسات الشرق الأوسط** ، (2018)، ص 145.

طهران من بسط سيطرتها السياسية والاقتصادية على هذا البلد الحيوي، والذي يُعد بوابةً إستراتيجيةً للوصول إلى الشام ولبنان[1].

من الناحية الاقتصادية، يدرك الطرفان أن الهيمنة على موارد الطاقة وخطوط نقلها تمثل رافعة أساسية للنفوذ. إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد روسيا، لكنها تعاني من عقوبات خانقة وبنية تحتية متردية، ما يحول دون استفادتها الكاملة من هذا المورد. ومع ذلك، فإنها تستغل ورقة الغاز كورقة ضغط سياسية، خصوصًا في العراق، حيث تمثل إيران المورد الأساسي للطاقة الكهربائية. بالمقابل، تعمل تركيا على تعزيز مكانتها كممر للطاقة، وتسعى لتحويل نفسها إلى محور إقليمي لتصدير الغاز إلى أوروبا، خاصة من خلال مشاريع التعاون مع أذربيجان، واهتمامها بالغاز الكردستاني كبديل للغاز الإيراني والروسي، وهو ما يثير حساسية طهران.

يتجاوز الصراع التركي–الإيراني الحدود الاقتصادية والطائفية، ليبلغ أبعادًا ثقافية وإعلامية. فتركيا تقدم نفسها كحامية للإسلام السني المعتدل، وتستثمر في التعليم، الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز حضورها في الدول العربية والإسلامية، بينما تروج إيران لخطاب مقاوم للغرب وإسرائيل، وتتبنى خطابًا شعبويًا يدغدغ مشاعر المظلومية الشيعية، خاصة في البحرين والعراق واليمن.[2]

تُظهر هذه الديناميكيات أن الطرفين لا يتحركان فقط بدوافع استراتيجية آنية، بل إن لديهما مشروعين متكاملين للهيمنة: تركيا تسعى لإعادة ترسيم نفوذها على أساس المصلحة القومية مع توظيف التاريخ العثماني، في حين تسعى إيران لخلق عمق إستراتيجي شيعي عبر الميليشيات والممرات البرية الممتدة من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط. ويبدو أن كليهما يدرك أن من يسيطر على المشرق العربي، خاصة سوريا والعراق ولبنان، يستطيع أن يؤثر في مستقبل المعادلة الإقليمية برمّتها.

ومع تسارع التحولات الدولية، وعودة الاهتمام العالمي بالشرق الأوسط بسبب ملفات الطاقة، والهجرة، والإرهاب، فإن التنافس التركي–الإيراني مرشح للتصاعد، لا سيما في ظل وجود قوى عربية ضعيفة أو منقسمة، وعدم قدرة الدول الكبرى على فرض استقرار دائم. لذا، فإن هذا الصراع لا يمكن فهمه فقط من زاوية السياسات اليومية، بل هو صراع على الزعامة، وإعادة رسم ملامح النظام الإقليمي على أسس جديدة، قد يتخذ شكل تحالفات مرنة، أو مواجهات غير مباشرة، لكنه في كل الحالات يعكس سعيًا عميقًا للهيمنة على مستقبل المنطقة.[3]

III.المبحث الثالث: العوامل المُأثرة في تحديد الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط.

[1]أسعد فالح إبراهيم اللصاصة، **الدبلوماسية العربية إتجاه الأزمة العراقية** ، (عمان: دار جليس الزمان ،ط1 ،2013)، ص 35.

[2]محمد عبد الرحمن يونس، ولقمان عمر محمود النعيمي،"القضايا المؤثرة على العلاقات الإيرانية – التركية 2005–2021". **مركز الدراسات الإقليمية**، (2021)، ص 13.

[3]سليمة صالحة و آخرين، "الأهداف والمصالح التركية في النظام العربيالتداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية"، ،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،(2021)، ص 11.

يُشكّل الدور الإقليمي لتركيا وإيران نتاج تفاعل معقد بين عوامل سياسية واقتصادية ودينية، حيث تتنافس الدولتان على تعزيز نفوذهما في الشرق الأوسط عبر أدوات متعددة تتراوح بين التحالفات العسكرية والخطابات الهوياتية. تعكس سياساتهما الخارجية صراعاً بين نموذجين: أحدهما يجمع الإسلام بالحداثة في حالة تركيا، والآخر يُحوّل المذهب إلى أداة ثورية في حالة إيران. في هذا المبحث سنحاول أن نبرز العوامل الحاسمة التي تُحدد طبيعة هذا التنافس، بدءاً من المحددات السياسية والثقافية، مروراً بالاقتصادية والعسكرية، وصولاً إلى الدينية التي تُشكّل الإطار الأيديولوجي لحركتهما الإقليمية.

المطلب الأول: اهمية العوامل السياسية في صعود قيام الثورة الإيرانية و صعود حزب العدالة و التنمية التركي.

تشكّل الثورة الإسلامية الإيرانية وصعود حزب العدالة والتنمية التركي محوريْن أساسييْن لفهم التحولات السياسية الكبرى التي أعادت تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط، حيث أسهما في بلورة نموذجين مختلفين من الحكم السياسي والتأثير الإقليمي، ما أفضى إلى تشكّل قوة تركية-إيرانية متنافسة لكنها مؤثرة في المنطقة.

انطلقت الثورة الإسلامية في إيران عام 1978-1979 كحركة شعبية واسعة ضد حكم الشاه محمد رضا بهلوي، الذي كان يُعتبر حليفًا رئيسيًا للغرب، خاصة الولايات المتحدة. هذه الثورة كانت فريدة من نوعها، إذ نجحت في إسقاط نظام ملكي مستقر نسبيًا، رغم امتلاكه جيشًا وأجهزة أمنية ضخمة، وأقامت نظامًا جديدًا قائمًا على حكم الإسلام السياسي الشيعي بقيادة الإمام روح الله الخميني.

كان من أبرز محددات الثورة السياسية هو الجمع بين المطالب الدينية والسياسية، حيث أسست الجمهورية الإسلامية على مبدأ ولاية الفقيه، وهو نظام حكم يجمع بين السلطة الدينية والسياسية، ما شكّل نموذجًا جديدًا في المنطقة. كما تبنّت الثورة سياسة تصدير الثورة الإسلامية، التي تعني نشر أيديولوجية الثورة ودعم الجماعات الشيعية في دول المنطقة مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن والحشد الشعبي في العراق، بهدف توسيع النفوذ الإيراني وتحويل إيران إلى قوة إقليمية قيادية في العالم الإسلامي.

على الصعيد الداخلي، أحدثت الثورة تغييرات اجتماعية وسياسية جذرية، منها القضاء على مظاهر الفساد الاجتماعي، وتعزيز الوعي السياسي، وتحقيق استقلال سياسي حقيقي بعيدًا عن النفوذ الأجنبي، فضلاً عن بناء دولة تقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية السياسية ضمن إطار إسلامي. كما عززت الثورة من موقف إيران إزاء القضايا الإقليمية، لا سيما القضية الفلسطينية، حيث باتت إيران داعمًا رئيسيًا للمقاومة الفلسطينية، مما أعطاها دورًا محوريًا في محور المقاومة ضد إسرائيل.[1]

في المقابل، شهدت تركيا تحولًا سياسيًا مهمًا مع صعود حزب العدالة والتنمية (AKP) عام 2001 بقيادة رجب طيب أردوغان، الذي قاد الحزب إلى الفوز بالانتخابات عام 2002،

[1] خالد الزعبي،مرجع سابق ذكره ، ص 40.

مما مكنه من إعادة تشكيل السياسة التركية داخليًا وخارجيًا. تبنى الحزب نهجًا يجمع بين الإسلام السياسي المعتدل والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على تعزيز دور تركيا كقوة إقليمية.[1]

سياسيًا، نجح حزب العدالة والتنمية في تحقيق استقرار داخلي نسبي، وتحسين الاقتصاد، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، مع تعزيز الهوية الإسلامية المعتدلة التي تتوافق مع قيم الديمقراطية الحديثة.[2] أما على الصعيد الخارجي، فقد اتخذ الحزب سياسة خارجية نشطة وطموحة، حيث سعى لتعزيز نفوذ تركيا في الشرق الأوسط والقوقاز، مستفيدًا من الفراغات التي خلّفتها الحروب والنزاعات الإقليمية، خاصة في سوريا والعراق.

تركيا تحت حكم العدالة والتنمية أصبحت لاعبًا رئيسيًا في النزاعات الإقليمية، حيث دعمت المعارضة السورية في الحرب الأهلية، وشاركت عسكريًا في شمال سوريا، كما دعمت أذربيجان في حرب **قره باغ الثانية**، مما أضعف النفوذ الإيراني في بعض المناطق الاستراتيجية. هذا التوسع السياسي والعسكري يعكس رغبة تركيا في إعادة صياغة نفوذها الإقليمي بعيدًا عن التبعية للغرب أو الشرق، بما يتماشى مع شعار "الاقتصاد أولاً" و"النفوذ الإقليمي".

تشكلت القوة التركية-الإيرانية في الشرق الأوسط من خلال تفاعل معقد بين نموذجين سياسيين مختلفين، الأول إيراني شيعي ثوري يسعى لتصدير أيديولوجيته وتوسيع نفوذه عبر دعم الجماعات المسلحة والحركات السياسية، والثاني تركي سني محافظ معتدل يسعى لتعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية من خلال التنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية النشطة.[3]

يتجلى هذا التنافس في عدة ساحات إقليمية، أبرزها سوريا حيث تتصارع أنقرة وطهران على النفوذ عبر دعم أطراف متعارضة، وفي العراق حيث تتنافس على السيطرة على الفضاء السياسي والعسكري، وكذلك في القوقاز حيث دعمت تركيا أذربيجان بينما تحاول إيران الحفاظ على نفوذها في المناطق ذات الأغلبية الشيعية. هذا التنافس لا يقتصر على الصراع العسكري والسياسي، بل يمتد إلى أبعاد أيديولوجية وثقافية تعكس الصراع بين الإسلام السياسي الشيعي والسني.

في الوقت نفسه، هناك بعض أوجه التعاون المحدودة بين البلدين في ملفات معينة، لكن التوترات تبقى السمة الغالبة، خصوصًا مع تصاعد النفوذ التركي في مناطق كانت تقليديًا تحت النفوذ الإيراني. هذا التنافس يعكس تحولات جيوسياسية أوسع في الشرق الأوسط، حيث تتراجع الهيمنة التقليدية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، ويبرز لاعبون إقليميون جدد قادرون على إعادة تشكيل موازين القوى.[4]

---

[1] خالد بلواتي ومحمد حمداوي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العربية في عهد "أردوغان"**، مذكرة ماستر، (الجزائر:،جامعة محمد لمين دباغين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، علاقات دولية ، سطيف2 ،2024)، ص 34.

[2] محمد عبد الرحمن يونسو آخرون، مرجع سابق ذكره، ص 22.

[3] هشام فراس عباس ،" منطلقات التحرك الإيراني تجاه أسيا الوسطى بعد الانسحاب الأمريكي،مقاربة جيوبولتيكية"، **مجلة مدارات إيرانيـة**، المجلـد4، العـدد 13 ،(2021)، ص 12 .

[4] خالد بلواتي وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية و الإيرانية في الشرق الأوسط .

السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط تمثل أحد أهم المحركات التي تشكل المشهد الإقليمي الحالي، حيث تتداخل فيها الأبعاد الجيوسياسية، الاقتصادية، والأيديولوجية لتخلق توازنات قوى معقدة ومتغيرة. تركيا، التي تحتل موقعًا استراتيجيًا يربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، اتخذت منذ صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 مسارًا جديدًا في سياستها الخارجية، يهدف إلى استعادة دورها التاريخي كقوة إقليمية فاعلة[1]. تستند هذه السياسة إلى إرث الإمبراطورية العثمانية الذي يمنحها روابط ثقافية ودينية مع شعوب المنطقة، خصوصًا في الدول العربية والكردية، وتستخدم هذه الروابط كأداة ناعمة لتعزيز النفوذ التركي عبر اللغة والثقافة والدين الإسلامي السني المعتدل.[2] في الوقت نفسه، تولي تركيا أهمية قصوى لقضايا الأمن القومي، خاصة فيما يتعلق بالأكراد، حيث تعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية تهدد وحدة البلاد، مما دفعها إلى تنفيذ عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية والعراقية لمنع تشكيل مناطق حكم ذاتي كردية على حدودها. هذه العمليات ليست مجرد تحركات دفاعية، بل جزء من استراتيجية أوسع لتعزيز نفوذ تركيا في سوريا وتحويل مناطق نفوذها إلى قواعد سياسية واقتصادية، مما يمنح أنقرة أدوات ضغط على النظام السوري والقوى الإقليمية والدولية المتدخلة.

إلى جانب ذلك، تركز تركيا على الدبلوماسية الاقتصادية كركيزة أساسية في سياستها الخارجية، حيث عملت على تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي، التي شهدت تحسنًا ملحوظًا بعد فترة من التوترات. تسعى تركيا لجذب الاستثمارات الخليجية لدعم اقتصادها المتعثر، وتوسيع صادراتها إلى هذه الدول، مما يجعل العلاقات الاقتصادية أداة فعالة لتعزيز النفوذ التركي. كما تستخدم تركيا مبادرات تنموية ومشاريع مثل "الطريق الحرير الجديد" لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية في آسيا وأفريقيا، وهو ما يعكس تحولًا في استراتيجيتها الخارجية نحو تنويع مصادر القوة بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على الغرب. في البحر المتوسط، تسعى تركيا إلى تأمين مصالحها الاقتصادية، خصوصًا في مجال الغاز الطبيعي، مما أدى إلى توترات مع اليونان وقبرص اللتين تعارضان تحركاتها في المياه الإقليمية. هذا الصراع البحري يعكس رغبة تركيا في تعزيز نفوذها البحري والاقتصادي لتكون قوة إقليمية بحرية مؤثرة.

على الجانب الآخر، تبنت إيران منذ ثورتها الإسلامية عام 1979 نموذجًا فريدًا في السياسة الخارجية يقوم على تصدير الثورة الإسلامية وتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة، مستندة إلى أيديولوجيا سياسية دينية تجمع بين المذهب الشيعي والمقاومة ضد النفوذ الغربي[3]. الثورة الإيرانية لم تكن مجرد تغيير نظام داخلي، بل مشروع إقليمي ودولي يسعى لنشر قيم الثورة الإسلامية التي تدعو إلى مقاومة الهيمنة الغربية والإسرائيلية ودعم الشعوب المستضعفة. هذا

---

[1] محمد شاكر، "العلاقات الإيرانية الطاجيكية: إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية"، **مجلة الدراسات الإيرانية** ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد 5 ،(ديسمبر 2017م)، ص122.

[2] Amin Akbar, "Iran's Soft Power in Syria after the Syrian Civil War," **Mediterranean Politics** 28, no. 2, 227–249,(2023); and "Iran's Soft Power in the Middle East via the Promotion of the Persian Language," **Contemporary Politics** 29, no. 4 , .(2023). p 422 .

[3] سليمة صالحة و مجموعة مؤلفين، مرجع سابق ذكره ، ص 19.

المشروع جعل إيران تعطي أولوية قصوى لدعم الحركات الشيعية والجماعات المسلحة التي تتبنى نفس الرؤية، مثل حزب الله في لبنان، الحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن. من خلال بناء شبكة من الحلفاء الإقليميين، تمكنت إيران من تأسيس "محور مقاومة" يمتد من طهران إلى بيروت عبر بغداد وصنعاء، مما يمنحها قدرة على التأثير في الصراعات الإقليمية ويخلق توازنًا ضد النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة.[1]

تعتمد إيران في سياستها الخارجية على مزيج من القوة العسكرية والدبلوماسية، حيث تقدم دعمًا عسكريًا وسياسيًا للنظام السوري، مما ساعده على البقاء في السلطة رغم الحرب الأهلية المستمرة. كما تدعم الأحزاب والقوات الشيعية في العراق، مما يجعل العراق ساحة نفوذ إيراني رئيسية، ويعزز من تأثيرها في السياسة العراقية[2]. في لبنان، يلعب حزب الله دورًا محوريًا كذراع عسكري وسياسي لإيران، مؤثرًا على توازن القوى في المنطقة. تواجه إيران تحديات كبيرة على صعيد علاقاتها مع دول الخليج العربي وتركيا، حيث تتنافس على النفوذ في مناطق حساسة جيوسياسيًا، كما تواجه ضغوطًا دولية وعقوبات اقتصادية أمريكية أثرت على اقتصادها، لكنها تمكنت من تجاوز هذه العقوبات جزئيًا عبر تعزيز التعاون مع دول مثل روسيا والصين وتوسيع علاقاتها الإقليمية.[3]

التنافس بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط يتسم بالتعقيد والتداخل، حيث يجمع بين الجغرافيا والدين والسياسة والاقتصاد. سوريا تمثل الساحة الأبرز لهذا التنافس، إذ تدعم إيران النظام السوري عسكريًا وسياسيًا، بينما تدعم تركيا المعارضة وتسعى للسيطرة على مناطق شمال سوريا لمنع تشكيل كيان كردي مستقل يهدد أمنها القومي. في العراق، تتنافس الدولتان على النفوذ بين الفصائل الكردية والشيعية، حيث تدعم إيران الأحزاب الشيعية وتملك نفوذًا قويًا في الحكومة العراقية، بينما تسعى تركيا إلى توسيع علاقاتها مع الأكراد والسنّة للحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية. أما في لبنان، فيظل حزب الله المدعوم من إيران قوة مؤثرة، بينما تحاول تركيا بناء علاقات مع بعض الفصائل السياسية، لكنها تواجه تحديات بسبب النفوذ الإيراني العميق. يتأثر هذا التنافس أيضًا بالتحالفات الدولية، حيث تدعم الولايات المتحدة بعض الفصائل المعارضة لإيران، بينما تحاول روسيا الحفاظ على علاقات متوازنة مع الطرفين، مما يجعل الشرق الأوسط ساحة معقدة من التفاعلات السياسية والجيوستراتيجية.[4]

في المجمل، تعكس السياسة الخارجية التركية والإيرانية في الشرق الأوسط نماذج مختلفة من القوة الإقليمية، حيث تعتمد تركيا على مزيج من الطموحات التاريخية، القوة الاقتصادية والقدرات العسكرية المحدودة، بينما تستند إيران إلى أيديولوجيا الثورة الإسلامية وبناء شبكة تحالفات استراتيجية. هذا التباين في الرؤى والاستراتيجيات يخلق تنافسًا إقليميًا مستمرًا يؤثر

---

[1] قاسم،سيد **شهداء محور المقاومة**، تجميع وتنسيق،أبو ذر مهروان فر،(بيروت: دار الوفاء للثقافة والإعلام،2021)، ص210، سليماني

[2] هشام فراس عباس، ، مرجع سابق ، ص.16

[3] أحمد مولانا، " الحسابات الاستراتيجية التركية في آسيا الوسطى،مزيج من الثقافة والسياسة والاقتصاد"،(10 سبتمبر2022)، تم الاطلاع عليه ف :2025/05/05. على الساعة :12:30 ص ، الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article

[4] الحلالمة ، الحارث، "التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلةجامعة النجاح للأبحاث و العلوم الأنسانية**، المجلد 35، العدد06،(2021)، ص 212.

بشكل مباشر على استقرار المنطقة ومستقبلها السياسي. لفهم هذه السياسات بشكل عميق، لا بد من النظر إلى السياقات التاريخية والثقافية، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والاقتصادية، مما يتيح قراءة شاملة لتطورات الشرق الأوسط المعقدة والمتغيرة باستمرار.[1]

المطلب الثالث:دور السياسة الإقليمية لتركيا و إيران في الشرق الأوسط.

يشكل التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط ظاهرة معقدة تستند إلى عوامل اقتصادية وعسكرية وسياسية متشابكة، تعكس سعي كل منهما لتأكيد موقعها كقوة إقليمية فاعلة قادرة على فرض نفوذها وتأمين مصالحها الاستراتيجية في منطقة حيوية. هذا التنافس يتجلى في كيفية تشكيل كل من القوتين لهيكلهما الإقليمي عبر استراتيجيات متعددة الأبعاد، تجمع بين القوة العسكرية المتطورة والاقتصاد الديناميكي، مع استغلال الفراغات السياسية التي خلقتها تحولات المنطقة خلال العقدين الماضيين.

تركيا، منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، تبنت استراتيجية شاملة لبناء قوة إقليمية متكاملة، تجمع بين الدبلوماسية المرنة والقدرات العسكرية المتقدمة، مدعومة باقتصاد قوي يشكل ركيزة أساسية لمشروعها التوسعي. هذا التحول التركي تزامن مع تراجع دور القوى التقليدية في الشرق الأوسط، مما أتاح لأنقرة استغلال الفراغات السياسية والعسكرية لتثبيت وجودها في ساحات متعددة، أبرزها سوريا والعراق وليبيا. تدخل تركيا المباشر في هذه الدول عبر دعم فصائل المعارضة، وبناء قواعد عسكرية خارج حدودها، يعكس رغبتها في إعادة صياغة موازين النفوذ الإقليمي، وتقليل النفوذ الإيراني والروسي، خصوصًا في سوريا حيث شكل سقوط نظام الأسد نقطة تحول استراتيجية تهدد مصالح طهران وتفتح المجال أمام أنقرة لبناء نظام إقليمي جديد. كما أن تركيا استثمرت في تطوير صناعتها العسكرية، فنجحت في تصنيع طائرات مسيرة متطورة وأنظمة دفاع جوي، مما عزز من قدرتها على التحكم في ساحات النزاع المختلفة، وفرض إرادتها في مناطق الصراع.

على الصعيد الاقتصادي، استفادت تركيا من موقعها الجغرافي كجسر بين أوروبا وآسيا لتعزيز علاقاتها التجارية مع دول الشرق الأوسط، خاصة دول الخليج والعراق وسوريا، مع التركيز على توسيع أسواقها وتعزيز نفوذها الاقتصادي، وهو ما دعم مشروعها الإقليمي بشكل مباشر. كما عملت تركيا على استغلال تحولات السوق العالمية، خاصة في مجال الطاقة، لتصبح مركزًا إقليميًا لتصدير الغاز الطبيعي، مستفيدة من اتفاقيات مع إقليم كردستان العراق لتزويد أوروبا بالغاز، في محاولة لتقليص فرص إيران في استغلال مواردها الغازية كأداة ضغط.[2]

إيران من جانبها، بنت مشروعها الإقليمي على تعزيز نفوذها عبر أذرعها العسكرية والسياسية المذهبية، حيث يلعب الحرس الثوري دورًا محوريًا في دعم الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا ولبنان واليمن، مستغلة البعد الطائفي لتوسيع نفوذها في عمق المنطقة.

---

[1] إلياس فراس محمد ، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، (الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2023)، ص 11.

[2] عبد الله، علي،"القضايا المؤثرة على العلاقات الإيرانية – التركية 2005–2021"، **مركز دراسات الموصل**،(2024) ، ص 46.

كما تسعى إيران إلى الحفاظ على خطوط إمدادها وتأمين ممراتها الاستراتيجية، لا سيما ممر "الهلال الشيعي" الذي يربطها بلبنان عبر العراق وسوريا، وهو ما يشكل أداة ضغط قوية في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية[1]. رغم العقوبات الاقتصادية الدولية التي تحد من إمكانياتها، تعتمد إيران بشكل كبير على مواردها النفطية والغازية كأداة تأثير، وتحاول تعميق علاقاتها التجارية مع أوروبا عبر استغلال حاجة السوق الأوروبية للغاز البديل عن الغاز الروسي، مما يزيد من تعقيد التنافس الاقتصادي مع تركيا التي تسعى لاحتكار هذا الدور,[2] في سوريا شكلت الأزمة نقطة محورية في إعادة تشكيل النفوذ الإقليمي، حيث تدخلت تركيا عسكريًا لدعم المعارضة وتقليص النفوذ الإيراني والروسي، بينما إستمرت إيران بدعم نظام الأسد عبر الحرس الثوري والميليشيات التابعة لها، مما حول سوريا إلى ساحة مواجهة مباشرة وغير مباشرة بين القوتين، مع تأثيرات عميقة على التوازنات الإقليمية, تركيا لم تكتفِ بالتدخل العسكري، بل لعبت دورًا دبلوماسيًا محوريًا في تخفيف التوترات بين إيران وإسرائيل مما يعكس قدرتها على الموازنة بين القوى الإقليمية والعمل كوسيط إقليمي للحفاظ على إستقرار نسبي في المنطقة,[3] التنافس الاقتصادي والعسكري بين تركيا وإيران يتسم بتوازن دقيق، حيث تسعى كل منهما إلى فرض رؤيتها الأمنية والسياسية عبر أدوات متعددة. تركيا تستثمر في تطوير قدراتها العسكرية، خاصة في مجال الطائرات المسيرة وأنظمة الدفاع الجوي، بينما تركز إيران على تطوير قدرات الصواريخ الباليستية والنووية كضمان استراتيجي، مما يعكس صراعًا على الهيمنة الإقليمية قائمًا على مزيج من القوة الصلبة والناعمة. هذا التوازن يحول دون تصعيد مفتوح لكنه يزيد من حدة المنافسة في ساحات متعددة، خاصة في العراق وسوريا ولبنان والقوقاز.

عوامل أخرى تسهم في تشكيل هذا التنافس تشمل التحولات الدولية الراهنة، مثل تراجع أولوية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، وانشغال القوى الكبرى بالحروب والصراعات العالمية، ما أتاح لتركيا وإيران فرصًا لتعزيز نفوذهما في المنطقة عبر استغلال الفراغات الاستراتيجية[4]. كما أن الصراع على موارد الطاقة، خصوصًا الغاز الطبيعي، يمثل عاملًا جديدًا يضيف أبعادًا اقتصادية حيوية إلى التنافس، حيث تسعى كل من تركيا وإيران إلى السيطرة على خطوط إمداد الغاز وتصديره إلى الأسواق الأوروبية، مما يجعل من هذا الملف نقطة اشتباك رئيسية بينهما,[5]بالتالي، فإن تشكيل القوتين التركية والإيرانية في الشرق الأوسط لا يمكن فهمه بمعزل عن هذه العوامل الاقتصادية والعسكرية المتشابكة، التي تشكل نسيجًا معقدًا من التنافس والتعاون أحيانًا، ويعكس صراعًا إقليميًا مستمرًا على قيادة المنطقة، حيث تعتمد كل قوة على قدراتها الذاتية وعلاقاتها الدولية والإقليمية لبسط نفوذها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. هذا الصراع يتسم بالديناميكية والتغير المستمر، مع تأثيرات مباشرة على استقرار وأمن الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة والمقبلة.

IV.المبحث الرابع: المجالات الحيوية للتنافس الإقليمي بين تركيا و إيران.

[1] عبد الله علي،نفس المرجع ، ص 14.
[2] محفوظ سعيد عقيل،" العلاقات السورية-التركية التحولات والرهانات. بيروت" **مركز دراسات الوحدة العربية**، (2019)، ص 12.
[3] محمد عبد الرحمن يونس، ولقمان عمر محمود النعيمي. مرجع سابق ، ص 12.
[4] سليمة صالحة، ، مرجع سابق ذكره ، ص 54.
[5] سليمة صالحة،مرجع سابق ذكره، ص 26.

المطلب الأول: المجال السياسي و الإقتصادي

1. المجال السياسي

يُشكّل التنافس السياسي بين تركيا وإيران نسيجاً معقداً من التحالفات المتقاطعة والصراعات بالوكالة، تتداخل فيه العوامل الجيوسياسية والهوياتية بشكل يصعب فصله. في سوريا، تتحول الحرب الأهلية إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، حيث تُدير إيران شبكة ميليشيات تمتد من جنوب دمشق إلى ريف حلب، عبر دعم مباشر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري، الذي يُزوّد الميليشيات العراقية واللبنانية (كحزب الله) بالأسلحة والتمويل، بهدف ترسيخ "المحور الشيعي" الذي يربط طهران ببيروت عبر بغداد ودمشق. في المقابل، تعتمد تركيا على تحالف ثلاثي الأبعاد: دعم فصائل المعارضة السورية في إدلب (مثل هيئة تحرير الشام) لمنع تقدم قوات الأسد، وشن عمليات عسكرية متكررة ضد القوات الكردية (قسد) في عين عيسى والقامشلي، والتعاون الوظيفي مع روسيا في "مسار أستانا" الذي يُقسّم مناطق النفوذ، حيث تُحصي أنقرة على الأرض وجوداً عسكرياً في 12 نقطة مراقبة، تمنع تقدم الميليشيات الإيرانية نحو الحدود التركية.[1]

في العراق، تتحول بغداد إلى ساحة لصراع الهيمنة بين المشروعين التركي والإيراني، فمن جهة، تُسيطر طهران على مفاصل الدولة عبر أحزاب شيعية مثل "الفصائل الإيرانية" (دعاء، الحكمة، النجباء)، التي تُشكّل الغالبية في البرلمان وتُؤثر في تعيين الوزراء وقادة الجيش، بينما تركّز أنقرة على استثمارات استراتيجية في إقليم كردستان العراق، تشمل بناء مطار أربيل الدولي، وتطوير حقل خورمالا النفطي، وتمويل مشروع "طريق الحرير الجديد" الذي يربط تركيا بالخليج عبر دهوك[2]. في القوقاز، تتحول أذربيجان إلى مختبر للصراع الهوياتي، حيث تستغل تركيا انتصار باكو في حرب ناغورني كاراباخ (2020) لتعزيز وجودها العسكري عبر مركز "العمليات المشتركة" في قوبادلي، بينما تحاول إيران اختراق هذا النفوذ عبر دعم الأقلية الأذرية في أذربيجان (التي تُشكّل 20% من السكان) بمطالب انفصالية، مما أدى إلى توترات حدودية في أكتوبر 2021، وصلت إلى حد إجراء مناورات عسكرية إيرانية على حدود أذربيجان.[3]

2. المجال الاقتصاد

يُعتبر المجال الاقتصادي ساحة خفية للتنافس، تتراوح بين التعاون القسري بسبب العقوبات الدولية، والمنافسة الحادة على الموارد والطرق التجارية. في قطاع الطاقة، تُظهر العلاقات التركية-الإيرانية مفارقة لافتة: فمن جهة، تستورد تركيا 10 مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً (تمثّل 17% من إجمالي الواردات)، عبر خط أنابيب "تبريز-أنقرة" الذي تعرض لتفجيرات متكررة من قبل حزب العمال الكردستاني، مما يدفع أنقرة للبحث عن بدائل مثل الغاز الإسرائيلي أو القبرصي. ومن جهة أخرى، تُستخدم المؤسسات المالية

---

[1] منير موسى أبو رحمة، وآسية قوراري،" موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط".، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية رصانة**، (2020)، ص 16.

[2] عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019)، ص 17.

[3] خالد بلواتي ، و محمد حمداوي،، مرجع سابق، ص 35

التركية (كبنك "زيراط" و"قانون") لتحويل عائدات النفط الإيراني، عبر عمليات معقدة تشمل شركات وهمية في الإمارات، وصفقات ذهب تُهرّب عبر طهران إلى إسطنبول، ثم تُصدّر إلى دبي كمنتج تركي المنشأ, في التجارة البينية، أدت العقوبات الأمريكية إلى انهيار التبادل التجاري من 22 مليار دولار (2012) إلى 6 مليارات (2023)، مما دفع البلدين إلى اعتماد نظام مقايضة غير مسبوق: فمثلاً، في 2021، تمت مقايضة 200 ألف طن من النفط الإيراني الخام بمعدات طبية تركية بقيمة 1.2 مليار دولار، عبر ميناء جابهار الإيراني.[1]

في مجال البنية التحتية، تتصاعد المنافسة على مشاريع النقل القاري، حيث تُنفذ تركيا "الممر الأوسطي" الذي يربط الصين بأوروبا عبر خط سكك حديد "باكو-تبليسي-كارس"، بينما تُسرع إيران تطوير "الممر الدولي شمال-جنوب" (INSTC) بالشراكة مع الهند وروسيا، والذي يُختصر زمن الشحن من مومباي إلى موسكو من 40 إلى 20 يوماً[2]. في الموانئ البحرية، يُشكل ميناء "تشابهار" الإيراني على بحر عُمان منافساً لميناء "جوادر" الباكستاني المدعوم تركيًا، حيث تستهدف إيران جذب الاستثمارات الهندية عبر إعفاءات ضريبية تصل إلى 70%،[3] بينما تقدّم تركيا ضمانات سياسية للمستثمرين في جوادر عبر اتفاقيات أمنية مع إسلام أباد. في القطاع الزراعي، تُسيطر تركيا على صادرات القمح إلى إيران عبر معبر "رازي" الحدودي، حيث تُزوّد طهران بـ 1.8 مليون طن سنوياً، بينما تستورد إيران 70% من احتياجاتها من الفستق الحلبي من تركيا، عبر شبكة وسطاء في ديار بكر، تُعيد تعبئته كمنتج تركي لتحسين سعره التسويقي, تتشابك العوامل السياسية والاقتصادية في علاقة تركيا وإيران بشكل يعكس "الاعتماد المتبادل غير المتكافئ"، فمن جهة، تحتاج أنقرة إلى غاز طهران لتجنب أزمات كهرباء كتلك التي شهدتها إسطنبول و أنقرة شتاء 2023، بينما تعتمد إيران على العملة الصعبة التركية لشراء سلع تكنولوجية محظورة (كأجزاء الطائرات المسيرة) عبر شركات وهمية في إسطنبول. في المقابل، تُستخدم العقوبات الأمريكية كسلاح غير مباشر، حيث تُهدد واشنطن بفرض غرامات على الشركات التركية المتورطة في تهريب النفط الإيراني، كما حدث مع بنك "خلق" عام 2021، مما يدفع أنقرة إلى موازنة دقيقة بين المصالح التجارية والضغوط الغربية. في الأزمات الإقليمية، تتحول الصفقات الاقتصادية إلى أوراق تفاوضية، فمثلاً، خلال أزمة سد النهضة الإثيوبي، استخدمت تركيا صادراتها الزراعية إلى إيران كوسيلة للضغط على طهران لتعديل موقفها الداعم لمصر.[4]

---

[1] رابح انور ،جيوبولتيك القوى الإقليمية المعاصرة في الشرق الأوسط إيران وتركيا" **المركز العربي للبحوث والدراسات**، (2024)، ص 05-07.

[2] فاهيد بورتاجريشي، **الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب قوة إيران الجديدة**،(2019)، تم الاطلاع عليه يوم 2025/04/15على الساعة 17:14 مساء، الرابط: https://www.noonpost.com/27533/

[3] شبكة أخبار العراق، "طالباني الحكم في الإقليم مرفوض ولن نسمح بتصدير الغاز وفق سياسة حزب بارزاني"،(8يوليو 2022)، تاريخ الاطلاع: 2025/04/28،على الساعة 16:30 الرابط : https://aliraqnews.com/?p=314584 .

[4] كمال إينات،"العلاقات الإقتصادية بين تركيا و إيران"،**رؤية تركية**، السنة 05، العدد02 (1يوليو،2016)،ص 156.

المطلب الثاني: المجال العسكري والأمني.

يشكل التنافس العسكري والأمني بين تركيا وإيران أحد أكثر الأبعاد تعقيدًا وحساسية في المشهد الإقليمي، إذ يتجاوز مجرد التنافس التقليدي إلى صراع متعدد المستويات يشمل الحروب بالوكالة، العمليات الاستخباراتية، والتقنيات العسكرية الحديثة، مع حرص كلا الطرفين على تفادي مواجهة مباشرة قد تؤدي إلى تصعيد شامل, هذا التنافس يتجلى بوضوح في عدة ساحات رئيسية، أبرزها سوريا، العراق، القوقاز، ليبيا، واليمن، حيث تتشابك المصالح الأمنية والعسكرية مع الأبعاد السياسية والدينية والثقافية.

في سوريا، تُعد الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2011 نقطة محورية في تصاعد التنافس العسكري بين تركيا وإيران. فقد استثمرت إيران في دعم النظام السوري عبر فيلق القدس، الذي يقوده قاسم سليماني قبل اغتياله، بالإضافة إلى حزب الله اللبناني وميليشيات شيعية عراقية وسورية، بهدف تأمين ممر بري يمتد من طهران إلى بيروت مرورًا بالعراق وسوريا، وهو ما يُعرف بـ"الهلال الشيعي"[1]. هذا الممر الاستراتيجي يعزز النفوذ الإيراني في المنطقة، ويشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي، خاصة في المناطق الشمالية المحاذية للحدود التركية. ردًا على ذلك، شرعت تركيا في دعم فصائل معارضة للنظام السوري، أبرزها الجيش الوطني السوري وفصائل إسلامية مثل هيئة تحرير الشام، إلى جانب شن عمليات عسكرية واسعة النطاق داخل الأراضي السورية، مثل عملية "درع الفرات" (2016) التي استهدفت تحرير مناطق من سيطرة تنظيم داعش ووحدات حماية الشعب الكردية،[2] وعملية "غصن الزيتون" (2018) التي ركزت على عفرين، ثم عملية "نبع السلام" (2019) التي استهدفت شرق الفرات. هذه العمليات لم تكن تهدف فقط إلى مكافحة الإرهاب، بل كانت أيضًا ردًا على التمدد الإيراني والميليشيات التابعة لها، مع التركيز على منع إنشاء كيان كردي مستقل على الحدود التركية.

المعارك في سوريا اتسمت بتعقيد استثنائي، حيث شهدت اشتباكات مباشرة وغير مباشرة بين القوات التركية والميليشيات الإيرانية، مع تبادل القصف الصاروخي والهجمات الجوية، إضافة إلى عمليات اغتيال وتفجيرات استهدفت قادة ميليشيات الطرفين. كما استخدمت إيران تكتيكات الحروب غير النظامية، عبر تجنيد مقاتلين من الطوائف الشيعية في العراق وأفغانستان وباكستان، وتدريبهم على القتال في سوريا، بينما اعتمدت تركيا على دعم فصائل محلية مدربة وممولة، بالإضافة إلى استخدام الطائرات المسيرة لتوجيه ضربات دقيقة. هذا الصراع العسكري في سوريا كان له تأثير بالغ على توازن القوى في الشرق الأوسط، حيث ساهم في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، وجعل من سوريا ساحة اختبار لتقنيات وأساليب القتال الحديثة، بما في ذلك الحرب الإلكترونية والمعلوماتية.

أما في العراق، يتخذ التنافس العسكري بين تركيا وإيران أبعادًا حساسة للغاية، لا سيما في المناطق الشمالية التي تشكل معقلًا لحزب العمال الكردستاني. تركيا تمتلك قواعد عسكرية في بعشيقة وزليكان، وتنفذ عمليات عسكرية مستمرة ضد الحزب، الذي تعتبره منظمة

[1] إسماعيل، محمود. **إيران وتركيا التاريخ والتحولات الجيوسياسية**. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2016،) ، ص 65.
[2] محمد عبد الرحمن، "العلاقات الإيرانية التركية جدلية التعاون والتنافس في الإقليم"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، (2017)، ص 24.

إرهابية تهدد أمنها القومي. هذه العمليات تشمل غارات جوية، عمليات إنزال جوي، واشتباكات برية، وتستهدف معاقل حزب العمال في جبال قنديل[1]. إيران من جهتها تدعم الحشد الشعبي، الذي يضم ميليشيات شيعية مسلحة ذات نفوذ سياسي وعسكري كبير، وتستخدمه كأداة للضغط على تركيا، خاصة في ظل التوترات السياسية بين بغداد وأنقرة. الحشد الشعبي يشارك بدوره في عمليات أمنية ضد القوات التركية، ويشكل خط دفاع عن المصالح الإيرانية في العراق. هذا الصراع أدى إلى مواجهات متكررة، واشتباكات محدودة بين القوات التركية والميليشيات العراقية، مع تبادل اتهامات بالخرق المستمر للسيادة العراقية. كما أن إيران تعتمد على شبكة واسعة من العملاء والمخابرات في العراق لمراقبة تحركات القوات التركية، وتوفير معلومات استخباراتية دقيقة للميليشيات, في منطقة القوقاز، خاصة بعد حرب ناغورني كاراباخ عام 2020، برزت تركيا كلاعب إقليمي قوي عبر دعمها العسكري واللوجستي لأذربيجان. استخدام الطائرات المسيرة "بايراكتار تي بي2" كان نقطة تحول في الحرب، حيث مكنت أذربيجان من استعادة مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة الانفصاليين الأرمن.[2] هذه الطائرات المسيرة أثبتت فاعليتها في تدمير دبابات ومدرعات ومواقع دفاع جوي، مما أعطى تركيا نفوذًا استراتيجيًا في منطقة كانت تاريخيًا تحت النفوذ الروسي والإيراني. رد إيران جاء عبر مناورات عسكرية على الحدود مع أذربيجان، تضمنت إطلاق صواريخ باليستية "فاتح-110" في رسالة تحذير واضحة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العسكري مع أرمينيا، مما يعكس رغبتها في كبح النفوذ التركي المتزايد. هذا الصراع في القوقاز يعكس صراعًا أكبر على النفوذ في آسيا الوسطى، حيث تتنافس تركيا وإيران على رعاية الحركات القومية والدينية، مع محاولة كل طرف بناء تحالفات استراتيجية تدعم مصالحه.[3]

على الصعيد الاستخباراتي، تتسم المواجهة بين تركيا وإيران بالحدة والتعقيد، حيث تقوم كل دولة بعمليات تجسس متبادلة واسعة النطاق، تشمل اختراق الأجهزة الأمنية، دعم جماعات معارضة، وتجنيد عملاء داخل أراضي الطرف الآخر. تقارير استخباراتية تشير إلى تورط الحرس الثوري الإيراني في دعم جماعات كردية مسلحة داخل تركيا، وتزويدها بأسلحة متطورة وطائرات مسيرة انتحارية، بينما تستغل أنقرة علاقاتها مع المعارضة الإيرانية لتوفير معلومات استخباراتية دقيقة، وتسهيل عمليات تهريب الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود مع إقليم كردستان العراق. هذا الصراع الاستخباراتي يتوسع ليشمل الحرب السيبرانية، حيث نفذت إيران هجمات إلكترونية على البنية التحتية التركية، مستهدفة قطاعات الطاقة والاتصالات، بينما طورت تركيا أنظمة حرب إلكترونية متقدمة لتعطيل

[1] عبد الله يوسف الكبيسي، **دور القدرات العسكرية التركية والإيرانية في إعادة تشكيل الأمن الإقليمي**. (عمان: دار الشروق للنشر، 2018،)، ص 12.

[2] أحمد عبد الاستار لعزاوي ، "التنسيق الأمني والعسكري بين إيران وتركيا، دراسة تحليلية"، **مجلة الدراسات الأمنية**، العدد 12، (2021)، ص 09.

[3] أحمد عبد الستار العزاوي ،" **التنافس العسكري والأمني بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط**" ،رسالة ماجستير، (العراق: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية،جامعة بغداد، 2023)، ص 21.

شبكات الاتصالات الإيرانية، مما يعكس تحول الصراع إلى بعد جديد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة.[1]

في ليبيا، يُعتبر الصراع العسكري بين تركيا وإيران امتدادًا للتنافس الإقليمي، حيث تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني عبر إرسال مرتزقة سوريين مدربين، بالإضافة إلى معدات عسكرية متطورة، بما في ذلك طائرات مسيرة مسلحة. إيران من جانبها تدعم قوات الجنرال حفتر في الشرق الليبي عبر شبكات تهريب الأسلحة التي تمر عبر السودان، في محاولة لكبح النفوذ التركي في البحر المتوسط. هذا الصراع في ليبيا يعكس رغبة كل طرف في السيطرة على الممرات البحرية والمناطق الاستراتيجية، ويجعل من ليبيا ساحة صراع بالوكالة بينهما, أما في اليمن، فتتنافس تركيا وإيران بشكل غير مباشر، حيث تدعم إيران جماعة الحوثي بصواريخ باليستية متطورة من طراز "قاصم"، والتي استهدفت مواقع استراتيجية في السعودية والإمارات، بينما تزوّد تركيا التحالف العربي بطائرات مسيرة مسلحة، مع تركيز على تعزيز وجودها في ميناء المخا الاستراتيجي، الذي يعد نقطة حيوية للتحكم في مضيق باب المندب[2], هذا التنافس في اليمن يعكس الصراع على النفوذ في البحر الأحمر والممرات البحرية الحيوية، ويزيد من تعقيد الأزمة اليمنية التي تحولت إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية, من حيث القدرات العسكرية التقليدية، تستثمر إيران بشكل مكثف في تطوير الصواريخ الباليستية، حيث تمتلك ترسانة من الصواريخ ذات المدى المتوسط والطويل مثل "خرمشهر-4" التي تصل إلى 2000 كيلومتر، مما يضع تحت التهديد القواعد التركية في المنطقة، إضافة إلى تطوير صواريخ دقيقة التوجيه وصواريخ كروز. كما تطور إيران قدرات بحرية وصاروخية تمكنها من تهديد خطوط الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر. في المقابل، تعتمد تركيا على منظومات دفاع جوي متطورة، أبرزها منظومة "إس-400" الروسية التي أثارت جدلاً واسعًا في العلاقات مع حلف الناتو، إلى جانب تطوير طائرات مسيرة مسلحة محلية الصنع مثل "أكنجي" و"بيرقدار تي بي2"، التي أثبتت فعاليتها في ساحات القتال المختلفة. كما تستثمر تركيا في تطوير قدرات الحرب الإلكترونية والسيبرانية، مع أنظمة متقدمة مثل "كورال" لتعطيل شبكات الاتصالات المعادية[3].

الملف النووي الإيراني يشكل محور قلق استراتيجي لأنقرة، التي تخشى من تحول إيران إلى قوة نووية إقليمية، ما قد يعيد رسم موازين القوى ويعزز من قدرات طهران على فرض نفوذها بالقوة. تركيا تدعو إلى حل دبلوماسي شامل، لكنها في الوقت نفسه تعزز من قدراتها العسكرية التقليدية والتكنولوجية لمواجهة أي تهديد محتمل, في المجمل، يتسم التنافس العسكري والأمني بين تركيا وإيران بكونه صراعًا متعدد الأبعاد، يجمع بين المواجهات المباشرة، الحروب بالوكالة، العمليات الاستخباراتية، والحرب السيبرانية، مع استخدام متزايد للتقنيات الحديثة والأسلحة المتطورة. هذا التنافس يعكس صراعًا أوسع على النفوذ والهيمنة في منطقة الشرق الأوسط وما حولها، ويؤثر بشكل مباشر على استقرار الأمن

[1] مشهور الفواعرهة حابس سلطان، **السياسة الخارجية الإيرانية – التركية في المنطقة وأثرها على الدول العربية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2020)، ص 20.
[2] عبد الستار أحمد، مرجع سابق ذكره ، ص 13.
[3] محمد عربي لادمي، "مرجع سابق ذكره ، ص 09.

الإقليمي، مع استمرار كل طرف في تعزيز قدراته العسكرية والأمنية لمواجهة التحديات المتزايدة في ظل بيئة جيوسياسية متقلبة.

المطلب الثالث: الميدان الديني و الثقافي.

يُعد التنافس بين تركيا وإيران في المجالات الحيوية الدينية والثقافية أحد أبرز ملامح العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، وهو تنافس يمتد بجذوره إلى قرون طويلة، ويتجدد باستمرار وفق تحولات الواقع السياسي والاجتماعي في المنطقة. هذا التنافس لا ينبع فقط من اختلافات مذهبية أو دينية، بل يتجاوز ذلك ليشمل رؤيا ثقافية وتاريخية متباينة حول الدور والهوية والمكانة في المحيط الإقليمي.

تستند إيران في رؤيتها لنفسها إلى تصورات عميقة عن التفوق الثقافي والعرقي، حيث تعتبر الثقافة الفارسية واللغة الفارسية ركيزتين أساسيتين في تشكيل هويتها، وقد أضيف إلى ذلك البعد المذهبي الشيعي الذي أصبح لاحقاً أحد أهم عناصر التمايز الإيراني عن المحيط العربي والتركي. ينظر الإيرانيون إلى أنفسهم كحملة لرسالة إسلامية خاصة، ويعتبرون أن الخط الشيعي يمثل الطريق القويم للإسلام، رغم أن التشيع لم يصبح مذهب الدولة الرسمي إلا مع الدولة الصفوية في القرن السادس عشر[1], هذا الإحساس بالتفوق الثقافي والمذهبي دفع إيران إلى انتهاج سياسات توسعية ناعمة في مناطق النفوذ، مستخدمة أدوات دينية وثقافية لتعزيز حضورها، خاصة في البلدان التي توجد فيها أقليات شيعية أو روابط تاريخية مع الثقافة الفارسية.

في المقابل، تستند تركيا إلى إرث تاريخي طويل يتمثل في الدولة العثمانية، التي كانت لعقود طويلة الحامية للمسلمين السنة، وذات تأثير عميق في العالم العربي والإسلامي. ورغم أن تركيا الحديثة تبنت العلمانية في بنيتها السياسية، إلا أن الهوية الإسلامية للشعب التركي بقيت حاضرة بقوة، وشكلت عاملاً موازناً في مواجهة المذهبية الشيعية الإيرانية. تركيا تدرك حساسية النهج الإيراني في المنطقة، لذلك اختارت أن تقدم نفسها كقوة مصالحة واتحاد، تسعى إلى بناء جسور مع الشعوب العربية والإسلامية، مستفيدة من الروابط التاريخية والمذهبية المشتركة، لكنها في الوقت ذاته تتجنب الانزلاق إلى صراعات مذهبية مباشرة، وتفضل استخدام أدوات القوة الناعمة والتأثير الثقافي والسياسي.[2]

تاريخياً، كان التنافس بين تركيا وإيران يحمل طابعاً مذهبياً واضحاً، خاصة بعد تأسيس الدولة الصفوية الشيعية التي دخلت في صراع دموي مع الدولة العثمانية السنية، وبرز ذلك في معركة "تشالديران" الشهيرة عام 1514.[3] استمر هذا التنافس المذهبي والثقافي عبر القرون، وتبدل في أشكاله من صدامات عسكرية إلى صراعات ناعمة على النفوذ في مناطق مثل العراق وسوريا ولبنان، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز حضورها من خلال دعم جماعات دينية أو ثقافية تتوافق مع رؤيتها ومصالحها, في العصر الحديث، ومع صعود

---

[1] عبد الله عبد الغني، **الصراع التركي الإيراني في الشرق الأوسط: دراسة في المحددات والأبعاد**. (القاهرة : دار الفكر العربي، 2018)، ص 12.

[2] إسماعيل محمود، **إيران وتركيا: التاريخ والتحولات الجيوسياسية**(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2016،) ص23.

[3] عبد الله يوسف لكبيسي، "التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران وأثره على الأمن العربي." **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 61 (2019)، ص 112-135.

الجمهورية الإسلامية في إيران، أعادت طهران إنتاج خطابها الديني والثقافي في قالب ثوري، ما أثار قلق أنقرة من انتقال عدوى الثورة إلى الداخل التركي، خاصة في ظل وجود أقليات مذهبية وعرقية. هذا القلق دفع تركيا إلى تشديد الرقابة على النشاطات الدينية، وتبني سياسات حذرة تجاه إيران، مع استمرار التنافس في المجال الثقافي والديني، حيث تحاول كل دولة تقديم نموذجها الخاص للعالم الإسلامي: إيران بنموذجها الشيعي الثوري، وتركيا بنموذجها السني المعتدل أو العلماني ذي الجذور الإسلامية.

خلاصة

في الختام، يُمكن وصف التنافس العسكري بين الطرفين بـ"الحرب الباردة المُسلحة"، حيث تتفادى كل منهما المواجهة المباشرة، بينما تُسارع لتعزيز وجودها عبر وكلاء وتقنيات متطورة، في مشهد يعكس تحوّل الشرق الأوسط إلى مختبر للصراعات الهجينة,هذا التنافس يتجاوز الحدود التقليدية للمواجهة العسكرية، ليُعبّر عن صراع معقّد ومتعدد الأبعاد يشمل الجوانب السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وحتى الثقافية, حيث تتداخل الحروب بالوكالة، والمنافسة التكنولوجية، والتدخلات غير المباشرة، مما يزيد من هشاشة المنطقة ويُعمّق من تعقيدات المشهد الإقليمي.

الفصل الثالث:الشرق الأوسط كمنطقة للزعامة الإقليمية فى التنافس التركى الإيرانى.

تمهيد

في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط، تتبلور على الساحة الإقليمية ديناميات جديدة للتنافس بين قوتين جارتين هما تركيا وإيران إن هذا التنافس لا يقتصر على صراع تقليدي للسيطرة السياسية فحسب، بل يمتد ليشمل محاور متعددة من الاقتصاد والإعلام إلى التدخلات العسكرية، ما يضفي على علاقة أنقرة وطهران بعدا استراتيجياً ينعكس على استقرار المنطقة وأمنها. يعنى هذا الفصل بدراسة أبعاد هذا التنافس بعمق مستقصياً الأدوات التي توظفها كل دولة لتعزيز نفوذها في الدول المجاورة، وراصداً النقاط التي تتقاطع فيها مصالحهما أو تتصارع. ومن خلال قراءة تحليلية لهذه الأدوات وتجلياتها الميدانية يسمى هذا الفصل لفهم أعمق لمخاطر هذا التنافس وفرص التعايش أو التحالف المحتملة، بما يمكن الباحثين وصانعي القرار من تقييم التأثيرات الراهنة والاستشرافية على مستقبل أمن المنطقة واستقرارها.

I. المبحث الأول: ادوات التنافس بين تركيا و إيران.

في ظل التحولات المتسارعة في العلاقات الدولية، تتنوع أدوات التنافس بين الدول لتشمل جوانب متعددة تجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة. يتناول هذا المبحث الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق الهيمنة والنفوذ، حيث يركز المطلب الأول على الأدوات الناعمة مثل الإعلام والاقتصاد، اللذين يشكلان منصات رئيسية للهيمنة الرمزية والاختراق الجيوسياسي. أما المطلب الثاني فيسلط الضوء على الأدوات الصلبة، من خلال التدخلات العسكرية والأزمات السياسية، التي تُستثمر لبناء مناطق نفوذ وضمان السيطرة المباشرة وغير المباشرة في الساحة الدولية.

المطلب الأول: إستخدام القوة الناعمة في التنافس بين تركيا و إيران على الشرق الأوسط

في إطار أشكال التنافس الدولي المعاصر، تحظى الأدوات الناعمة، وعلى رأسها الإعلام والاقتصاد، بأهمية بالغة في تحقيق النفوذ والتأثير على الساحة الدولية. فالإعلام يبرز كمنصة رئيسية للهيمنة الرمزية من خلال تشكيل الرأي العام وصياغة الصورة الذهنية للدول، بينما يلعب الاقتصاد دورًا حاسمًا كأداة للاختراق الجيوسياسي، حيث يُستثمر في بناء شبكات المصالح وفرض سياسات التأثير دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة.

1. الإعلام كمنصة للهيمنة الرمزية

في سياق التنافس الدولي المعاصر، لم تعد القوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها كافية لضمان الهيمنة أو النفوذ، بل أصبح الإعلام أحد أهم أدوات القوة الناعمة التي تستثمرها الدول لبناء هيمنتها الرمزية. وتعني الهيمنة الرمزية هنا قدرة جهة ما على فرض رؤية معينة للعالم، وتشكيل الوعي الجمعي للأفراد والمجتمعات، عبر خطاب إعلامي محكم ومتكرر، بحيث تصبح هذه الرؤية جزءًا من المعتقدات والقيم السائدة دون أن يدرك الجمهور

بالضرورة آليات تشكيلها أو مصادرها[1]. وتتنوع آليات الهيمنة الرمزية عبر الإعلام لتشمل التحكم في المحتوى، وصياغة السرديات الكبرى، وتعزيز الخطاب الرسمي، بالإضافة إلى استبعاد أو تشويه الأصوات المخالفة، واستثمار الدراما والترفيه لترسيخ قيم معينة، فضلاً عن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الرأي العام وتوجيهه.

في الحالة التركية، شهد الإعلام تحولات جذرية خلال العقدين الأخيرين، حيث تم دمج وسائل الإعلام في شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية المقربة من السلطة. ونتيجة لذلك، تراجعت استقلالية الصحافة وازدادت الرقابة الذاتية، وأصبح الخطاب الإعلامي انعكاسًا مباشرًا للسياسات الرسمية للدولة. ولم يعد الإعلام التركي يقتصر على تقديم الأخبار والمعلومات، بل تحول إلى أداة رئيسية لتعزيز الهوية الإسلامية المعتدلة، وصياغة صورة تركيا كقوة إقليمية ودولية فاعلة, ويتم ذلك عبر التركيز على قضايا إقليمية ، مثل الأزمة السورية والصراع مع اليونان، حيث يقدم الإعلام رؤية متكاملة لدور تركيا كحامية للمسلمين ومدافعة عن قضايا المنطقة, كما يتم توظيف الإعلام في تعزيز صورة الرئيس أردوغان كزعيم قوي وقادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال برامج سياسية وتحليلات إعلامية متوافقة مع الخطاب الرسمي.

وعلى المستوى الخارجي، استثمرت تركيا في بث قنوات فضائية بلغات متعددة، مثل TRT العربية وTRT World، بهدف توجيه الخطاب الإعلامي نحو جمهور عربي ودولي أوسع. وتعمل هذه القنوات على بناء سردية متكاملة حول دور تركيا في المنطقة، وترويج رؤية سياسية وثقافية تتناسب مع مصالح الدولة وأجندتها السياسية. كما تستثمر تركيا في الدراما التلفزيونية والبرامج الترفيهية لترسيخ قيم معينة وتعزيز الولاء للنظام السياسي، وذلك عبر تقديم أعمال فنية تكرس صورة المجتمع التركي كمجتمع متسامح ومنفتح، مع الحفاظ على الهوية الإسلامية. وتعد هذه الآليات من أهم أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها تركيا في التنافس الدولي، حيث تتنافس على فرض رؤيتها للعالم عبر وسائل الإعلام، بدلاً من اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية المباشرة.[2]

أما في الحالة الإيرانية، فيلعب الإعلام دورًا مركزيًا في ترسيخ شرعية النظام الديني-السياسي، منذ الثورة الإسلامية عام 1979. ويعمل الإعلام الإيراني على تعزيز الخطاب الثوري ومواجهة الخطابات المعارضة، من خلال تقديم رواية رسمية للأحداث تبرر سياسات النظام وتدعم مواقفه. وعلى المستوى الخارجي، تعمل وسائل الإعلام الإيرانية، مثل قناة العالم الناطقة بالعربية وقناة برس تي في الناطقة بالإنجليزية، على نشر الخطاب الرسمي

[1] نريمان ابراهيم شقورة،" **تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال الحديثة على التغير السياسي في المنطقة العربية 2011-2014** "مذكرة ماجستير،(فلسطين : جامعة القدس، كلية العلوم السياسية 2014م)، ص 55.

[2] ميرفي طاهر أوغلو ،**اعلام التركي**،نشرفي،(02-07-2023)،تم الاطلاع عليه،،يوم،2025/05/10 على الساعة 17:00 مساءا، الرابط: https://mideastdc.org/ar/publication/snapshot-media-in-turkey-why-it-matters-and-challenges-ahead/ .

للنظام، مع التركيز على قضايا مثل مقاومة الهيمنة الغربية، ودعم حركات المقاومة في المنطقة، ونقد السياسات الأمريكية والإسرائيلية, ويهدف هذا الخطاب إلى بناء شبكة واسعة من التأثير في الدول العربية والإسلامية، وترويج صورة إيران كقوة مقاومة للهيمنة الغربية والصهيونية.

وعلى المستوى الداخلي، يتم استخدام الإعلام لترسيخ القيم الإسلامية والولاء للنظام، من خلال برامج دينية وسياسية وثقافية تكرس صورة الزعيم الديني كحامي للمجتمع ومصدر للشرعية. كما تستخدم السلطات الإيرانية الإعلام لمواجهة الأصوات المعارضة، سواء عبر التشهير بالمعارضين أو الترويج للخطاب الأمني الذي يربط بين المعارضة الداخلية والمؤامرات الخارجية. وتعد هذه الآليات من أهم أدوات الهيمنة الرمزية التي يستخدمها النظام الإيراني، حيث يعمل على فرض رؤيته للعالم عبر وسائل الإعلام، وتشكيل الوعي الجمعي للمجتمع، وتعزيز الولاء للنظام السياسي.[1]

وفي الختام، يمكن القول إن الإعلام في كل من تركيا وإيران يلعب دورًا محوريًا في بناء الهيمنة الرمزية، من خلال آليات متعددة تشمل التحكم في المحتوى، وتوجيه الخطاب السياسي، وصياغة الرأي العام، وتعزيز الولاء للنظام السياسي. وتعد هذه الآليات من أهم أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الدول في التنافس الدولي المعاصر، حيث تتنافس الدول على فرض رؤيتها للعالم عبر وسائل الإعلام، بدلاً من اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية المباشرة. ويبقى الإعلام، في هذا السياق، منصة رئيسية للهيمنة الرمزية، وأداة فاعلة في تشكيل الوعي الجمعي وصياغة المستقبل السياسي والاجتماعي للدول والمجتمعات.

2. الإقتصاد كأداة للإختراق الجيوسياسي

في سياق التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران على الهيمنة والنفوذ في الشرق الأوسط، يبرز الاقتصاد كأداة محورية للاختراق الجيوسياسي، حيث تستخدم الدولتان العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارات المشتركة لتعزيز نفوذهما السياسي وتوسيع دائرة تأثيرهما في المنطقة. ففي حين تمتلك كل من تركيا وإيران أدوات مختلفة في هذا المجال، إلا أن الهدف المشترك هو ربط المصالح الاقتصادية بالمصالح السياسية، وبناء شبكات من التبعية والولاء تمكنهما من التأثير في سلوك الدول الأخرى.

في الحالة التركية، تمثل المساعدات الإنمائية والاستثمارات في البنية التحتية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها أنقرة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط وأفريقيا. فمن خلال وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA)، تقدم تركيا مساعدات مالية وفنية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والطاقة، بهدف بناء علاقات استراتيجية مع الدول الفقيرة أو التي تشهد

[1] علي مهند سعيد،" ايران وتركيا والتنافس الإقليمي في الشرق الأوسط بعد 2011" ، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 22-1 ،(2019)، ص 12.

أزمات سياسية. فعلى سبيل المثال، تلقّت فلسطين مساعدات تركية بقيمة 324 مليون دولار خلال الأعوام 2013-2017، مما جعلها من أكثر الدول استفادة من التضامن التركي[1]. كما قامت تركيا ببناء مستشفيات وإرسال مستلزمات طبية وفرق طبية إلى غزة، بلغت قيمتها 10مليون دولار، إضافة إلى إرسال مستشفى عائم وطائرات شحن محملة بالإمدادات الطبية والمساعدات الإنسانية خلال الأزمات الأخيرة في القطاع[2], وفي إطار المساعدات الإنمائية الرسمية، خصصت تركيا نحو ربع مساعداتها للشرق الأوسط وأفريقيا, مع تركيز خاص على تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، مثل بناء المدارس والمستشفيات وشبكات المياه[3], كما استثمرت تركيا في مشاريع النقل والطاقة في دول مثل العراق وسوريا وليبيا، بهدف ربط هذه الدول بشبكة من المصالح الاقتصادية التي تترجم لاحقًا إلى نفوذ سياسي.

أما إيران، فتعتمد بشكل رئيسي على مواردها النفطية والغازية كأداة للاختراق الجيوسياسي. فمن خلال تصدير النفط والغاز إلى الدول المجاورة، وتقديم الدعم الاقتصادي والمساعدات الإنمائية، تسعى طهران إلى بناء شبكة من العلاقات الاقتصادية تمكنها من التأثير في سياسات هذه الدول. فعلى سبيل المثال، تعدّ إيران من أهم موردي الطاقة لتركيا، حيث تشكل صادرات الطاقة الإيرانية نسبة كبيرة من واردات تركيا من النفط والغاز، مما يجعل العلاقة الاقتصادية بين البلدين عنصراً حاسماً في ضبط سلوكهما السياسي والعسكري، حتى في أوقات التوتر الإقليمي. كما تستغل إيران شبكاتها المصرفية والمالية لتجاوز العقوبات الدولية، وتستخدم العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة كوسيلة لتعزيز نفوذها في المنطقة، خاصة في ظل الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة وحلفاؤها.[4]

وتتجلى مظاهر التنافس الاقتصادي بين تركيا وإيران في مناطق متعددة من الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، في العراق، تتنافس الدولتان على الاستثمار في قطاعات النفط والطاقة والبنية التحتية، حيث تقوم تركيا ببناء محطات توليد الكهرباء وخطوط نقل الطاقة، بينما تعمل إيران على تعزيز نفوذها من خلال تقديم الدعم الاقتصادي للجماعات والميليشيات المحلية. وفي سوريا، تقوم تركيا بتقديم مساعدات إنسانية وإنمائية للمناطق التي تسيطر عليها، بينما تدعم إيران النظام السوري من خلال توفير الوقود والمساعدات المالية والعسكرية. وفي لبنان، تعمل تركيا على تقديم المساعدات الإنمائية عبر وكالة TIKA، بينما تقدم إيران الدعم الاقتصادي لحزب الله وللمؤسسات الصحية والتعليمية التابعة له.

---

[1] عمر تشبينار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة" ، **مركز الشرق 24 الأوسط** ،العدد10، (2018)، ص 12.

[2] عبد الله يوسف الكبيسي ،"التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران وأثره على الأمن العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد-135 112،(2019)، ص61.

[3] عبد الله يوسف الكبيسي ، مرجع سابقذكره ،ص 62.

[4] فهمي هويدي، ، مرجع سابق ذكره ، ص 16-20.

وفي إطار التنافس على النفوذ في أفريقيا، تستثمر تركيا في مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة، بينما تعتمد إيران على تقديم المساعدات المالية والفنية لدعم الجماعات الإسلامية والمؤسسات الدينية. فعلى سبيل المثال، زادت المساعدات التركية المقدمة إلى أفريقيا بنسبة 67% في عام 2010، حيث وصلت المساعدات المقدمة من 30.9 مليون دولار إلى 71 مليون دولار أمريكي في نفس العام[1]. كما تركز تركيا مساعداتها من المنظور القطاعي على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتنفق المزيد من الموارد على قطاع التعليم والصحة.

وتعدّ القدرة على توفير الدعم الاقتصادي والاستثمار في القطاعات الحيوية أداة فعالة لكسب ولاء الحكومات والمجتمعات المحلية، وتعزيز النفوذ الجيوسياسي في المناطق التي تشهد أزمات سياسية أو اقتصادية. فعلى سبيل المثال، تقدم تركيا مساعدات مالية وفنية لدول مثل الصومال والسودان، بينما تقدم إيران الدعم الاقتصادي لدول مثل اليمن وسوريا عبر شبكاتها الخاصة.

وعلى الرغم من التنافس بين تركيا وإيران، إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما تظل عنصراً استراتيجياً في ضبط سلوكهما السياسي والعسكري' فكلتا الدولتين تدرك أهمية الحفاظ على العلاقات الاقتصادية، باعتبارها رابطاً قوياً يصعب كسره، حتى في أوقات التوتر السياسي. فعلى سبيل المثال، شهدت التجارة البينية بين البلدين نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بينهما 6 مليارات دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 15% عن العام السابق. وتشكل إيران مصدراً مهماً للطاقة بالنسبة لتركيا، كما تمثل تركيا سوقاً رئيسياً للصادرات الإيرانية غير النفطية، وطريق عبور للبضائع الإيرانية إلى الأسواق الأوروبية والعالمية.[2]

المطلب الثاني: إستثمار الأزمات السياسية في التنافس التركي الإيراني على الشرق الأوسط.

في إطار التنافس الإقليمي والدولي، لا تقتصر أدوات الصراع بين الدول على الوسائل الناعمة فحسب، بل تمتد لتشمل الأدوات الصلبة التي تتجلى في التدخلات العسكرية والسياسية المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى استثمار الأزمات السياسية لبناء مناطق نفوذ أو تعزيزها. وتبرز هذه الأدوات بقوة في حالتي تركيا وإيران، حيث تلجأ كل منهما إلى تدخلات سياسية وعسكرية متعددة الأشكال، إضافة إلى توظيف الأزمات الإقليمية لتحقيق مكاسب استراتيجية وتوسيع دائرة التأثير في الشرق الأوسط. ويسلط هذا المطلب الضوء

[1]Ngouana, E. V. Les Relations Turco-Africaines quelbilan en 2020 ، **centre africain D'Etudes Internationales, Diplomatiques, Économiques et Stratégiques** (CEIDES), 04. 2020. P.12.

[2] أحمد مولانا ، مرجع سابق.ص 63.

على الآليات التي تعتمدها الدولتان في استخدام القوة الصلبة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، سواء عبر التدخل المباشر أو استغلال الظروف السياسية المضطربة لتعزيز النفوذ الإقليمي.

1. خلق الأزمات السياسية.

تتخذ الأزمات السياسية في الشرق الأوسط أشكالًا متعددة ومتداخلة، سواء من خلال المواقف الدبلوماسية العلنية أو عبر آليات غير مباشرة تعتمد على دعم الجماعات المحلية وتوظيف الأزمات السياسية. في هذا السياق، يبرز التنافس بين تركيا وإيران بوصفه نموذجًا للصراع الجيوسياسي الذي يعتمد على الأدوات السياسية الصلبة والناعمة معًا، حيث تستثمر الدولتان في كافة السبل لتعزيز نفوذهما وتوسيع دائرة تأثيرهما في المنطقة.

على مستوى التدخلات السياسية المباشرة، تمارس كل من تركيا وإيران ضغوطًا دبلوماسية علنية عبر التصريحات الرسمية للرؤساء ووزراء الخارجية، واللقاءات الثنائية أو المتعددة الأطراف، والتحركات الدبلوماسية في المحافل الدولية. فعلى سبيل المثال، في سياق الأزمة السورية، عبّرت تركيا عن موقفها بوضوح عبر تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية التركي، حيث اتهمت إيران مرارًا بدعم النظام السوري والميليشيات التابعة له، ووصفت ذلك بأنه تهديد للأمن الإقليمي. كما استدعت أنقرة السفير الإيراني في أنقرة في أكثر من مناسبة احتجاجًا على تصريحات رسمية إيرانية تنتقد سياسات تركيا في شمال سوريا أو العراق. وفي المقابل، ردت إيران عبر تصريحات رسمية لمسؤولين كبار مثل وزير الخارجية الإيراني، حيث اتهمت تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، ودعمت الجماعات المسلحة التي تعتبرها معادية لمصالح إيران.[1]

أما التدخلات السياسية غير المباشرة، فتتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا وتنوعًا، وتشمل دعم الجماعات المتنوعة، وتقديم المساعدات المالية والعسكرية، واستخدام الإعلام كأداة للضغط السياسي. في سوريا، على سبيل المثال، دعمت تركيا فصائل المعارضة المسلحة منذ بداية الأزمة، حيث قدمت لها ملاذًا آمنًا في شمال سوريا، وسهلت عبور المقاتلين والمعدات عبر الحدود، بل وأقامت قواعد عسكرية في مناطق سيطرة المعارضة. كما استضافت أنقرة قيادات سياسية وعسكرية للمعارضة السورية، وأطلقت منصات إعلامية ناطقة بالعربية والتركية لتوجيه الرأي العام العربي والدولي نحو رؤيتها للأزمة, وفي المقابل، دعمت إيران النظام السوري بقيادة بشار الأسد, وساهمت في تدريب وتسليح وتوجيه الميليشيات الشيعية المحلية مثل الفيلق الرابع وقوات الدفاع الوطني، كما أرسلت مستشارين عسكريين وقوات من الحرس الثوري الإيراني إلى سوريا، ووفرت دعماً مالياً وعسكرياً مستمراً للنظام.[2]

---

[1] أحمد فتحي، مرجع سابق ذكره، ص 12.

[2] آلاء ،"الدور التركي في الأزمة السورية"،**مجلة الحوار المتمدن**،العدد 63،(30تموز2019)، ص20. ناصر باكير

وفي العراق، تتنافس تركيا وإيران على النفوذ عبر دعم الجماعات السياسية والمسلحة. فتركيا تدعم بعض الفصائل الكردية في شمال العراق، وتقيم قواعد عسكرية في منطقة بعشيقة، وتقدم مساعدات اقتصادية وعسكرية للحكومة الإقليمية الكردية كما تدعم أنقرة بعض الجماعات السنية في غرب العراق، بهدف مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد, وفي المقابل، تدعم إيران ميليشيات الحشد الشعبي، وتوفر لها الدعم المالي والعسكري، وتستخدم نفوذها لتعزيز مواقف الأحزاب السياسية الموالية لها في البرلمان العراقي والحكومة المركزية.[1]

أما لبنان، تشكل التدخلات السياسية غير المباشرة أداة رئيسية للتنافس بين تركيا وإيران. فتركيا تدعم بعض الجماعات السياسية السنية، وتقدم مساعدات اقتصادية وإنسانية للمناطق السنية المحرومة، بينما تدعم إيران حزب الله وتوفر له الدعم المالي والعسكري، وتستخدم نفوذها لتعزيز مواقفه في الحكومة والبرلمان اللبناني.

وفي اليمن، يتجلى التنافس بين تركيا وإيران عبر دعم الجماعات المسلحة. فإيران تدعم جماعة الحوثي، وتوفر لها الدعم المالي والعسكري، بينما تتهم تركيا بتقديم معلومات استخبارية ومساعدات للسعودية ضد الحوثيين، مما يوسع دائرة الصراع بالوكالة بين البلدين.

وتستخدم الدولتان الإعلام كأداة للضغط السياسي، حيث تروج كل منهما لسرديات تنتقد سياسات الطرف الآخر وتصفها بالتدخلية، بينما تروج لصورة إيران كقوة مقاومة للهيمنة الغربية والصهيونية، وتركيا كقوة إسلامية معتدلة تدافع عن حقوق المسلمين في المنطقة.

وتبرز التدخلات السياسية غير المباشرة أيضًا في استثمار الأزمات السياسية لبناء مناطق نفوذ، حيث تتنافس تركيا وإيران على ملء الفراغ السياسي في الدول التي تشهد أزمات أو انقسامات داخلية. فعلى سبيل المثال، بعد انقلاب الموقف التركي في سوريا نحو التعاون مع روسيا، شعرت إيران أن الاتفاق تم على حسابها، مما دفعها إلى تصعيد مواقفها السياسية تجاه تركيا. كما أن تركيا تسعى إلى زيادة نفوذها في العراق ولبنان وجنوب القوقاز، مستفيدة من ضعف إيران في بعض المناطق. وفي المقابل، تعمل إيران على تعزيز نفوذها في سوريا والعراق عبر دعم الجماعات الطائفية، وتقديم المساعدات المالية والعسكرية للحكومات والجماعات المحلية.[2]

وفي الختام، يمكن القول إن التدخلات السياسية المباشرة وغير المباشرة تشكل أداة رئيسية في التنافس التركي-الإيراني على النفوذ في الشرق الأوسط، حيث تستخدم الدولتان كل الوسائل المتاحة، بدءًا من الدبلوماسية العلنية، مرورًا بدعم الجماعات المحلية، وصولاً إلى

[1] محمود عمار عباس ، **القضية الكردية و إشكالية بناء الدولة**،(القاهرة:العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص 87.
[2] محمد أشرف، " مرجع سابق ذكره ، ص 34.

استثمار الأزمات السياسية، بهدف تحقيق مكاسب استراتيجية وتوسيع دائرة النفوذ في المنطقة. وتؤكد هذه التدخلات أن التنافس بين تركيا وإيران ليس مقصورًا على الجانب العسكري أو الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل الجانب السياسي والدبلوماسي، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي ويوسع من دائرة الصراع بالوكالة في الشرق الأوسط.

2. إستثمار التوتر السياسي لبناء مناطق نفوذ.

يُعد استثمار الأزمات السياسية أداة رئيسية في صراع النفوذ بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، حيث تتحول الاضطرابات السياسية والفراغ الأمني إلى فرص استراتيجية لدول مثل تركيا وإيران لتعزيز مناطق نفوذها وتوسيع دائرة تأثيرها. ويتم ذلك عبر تدخلات سياسية وعسكرية واقتصادية متعددة، تتراوح بين دعم القوى المحلية وبناء شبكات من التحالفات والضغوط الدبلوماسية، مما يؤثر بشكل مباشر على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

في سياق الأزمة السورية، مثّلت الفوضى السياسية وانهيار سلطة الدولة فرصة ذهبية لكل من تركيا وإيران لبناء نفوذ استراتيجي. فإيران، بعد اندلاع الثورة السورية، سارعت إلى دعم النظام السوري عبر تقديم الدعم العسكري والمالي، وتدريب وتسليح الميليشيات المحلية والوحدات شبه العسكرية، مثل "فاطميون" و"زينبيون"، بهدف الحفاظ على حليف إقليمي رئيسي وحماية ممراتها اللوجستية التي تربطها بكل من العراق ولبنان. كما عملت طهران على تعزيز شبكة من الميليشيات والحلفاء داخل سوريا، لتضمن وجودًا دائمًا وقدرة على التأثير في مجرى الأحداث السياسية والعسكرية في البلاد.[1]

وفي المقابل، استثمرت تركيا الاضطرابات السياسية في سوريا لبناء منطقة نفوذ في شمال البلاد، عبر دعم المعارضة السورية المسلحة، وإقامة قواعد عسكرية، وتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية للمناطق الخاضعة لنفوذها.[2] وقد مكنها ذلك من تحقيق عدة أهداف استراتيجية، أبرزها تقليص النفوذ الإيراني، ومواجهة خطر الجماعات الكردية المسلحة، وحماية حدودها الجنوبية، وتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة. بل إن سقوط نظام بشار الأسد رسميًا في ديسمبر 2024 أدى إلى اهتزاز معادلة التوازن الدقيقة التي كانت قائمة بين تركيا وإيران، ودفع أنقرة إلى تعزيز مكاسبها وحرمان طهران من فرصة إحياء نفوذها في سوريا.

وفي العراق، استثمرت كل من تركيا وإيران الأزمات السياسية المتكررة والضعف الحكومي لتعزيز نفوذهما. فإيران تدعم الميليشيات الشيعية ضمن "الحشد الشعبي"، وتقدم الدعم السياسي والمالي للأحزاب الموالية لها في البرلمان والحكومة المركزية. وفي المقابل،

[1] حسين حيدر علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 34.
[2] محفوظ سعيد عقيل،ا، مرجع سابق ذكره ، ص 19.

تدعم تركيا بعض الجماعات الكردية في شمال العراق، وتقيم قواعد عسكرية، وتقدم مساعدات اقتصادية وعسكرية للحكومة الإقليمية الكردية، كما تدعم بعض الجماعات السنية في غرب البلاد، بهدف مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد.

أما في لبنان، فتشكل الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة فرصة لكل من تركيا وإيران لدعم القوى المحلية. فإيران تدعم حزب الله وتوفر له الدعم المالي والعسكري، بينما تدعم تركيا بعض الجماعات السياسية السنية، وتقدم مساعدات إنسانية واقتصادية للمناطق السنية المحرومة، في محاولة لتعزيز نفوذها على حساب الطرف الآخر,[1]في سياق القوقاز ووسط آسيا، تستثمر تركيا وإيران الاضطرابات السياسية والصراعات الحدودية لتعزيز نفوذهما. فعلى سبيل المثال، استغلت أنقرة الحرب بين أذربيجان وأرمينيا لتعزيز علاقاتها مع باكو، وتوسيع نفوذها في جنوب القوقاز، بينما تحاول إيران الحفاظ على دورها كوسيط إقليمي وضمان مصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة.

وتبرز أهمية استثمار الأزمات السياسية في بناء مناطق النفوذ من خلال قدرة القوى الإقليمية على تحويل الاضطرابات والفراغ الأمني إلى فرص استراتيجية، عبر دعم القوى المحلية، وبناء شبكات من التحالفات، وممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية. وتؤكد هذه الأدوات أن التنافس التركي-الإيراني في الشرق الأوسط ليس مقصورًا على الجانب العسكري أو الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل الجانب السياسي والدبلوماسي، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي ويوسع من دائرة الصراع بالوكالة في المنطقة.

II. المبحث الثاني :القضايا الإقليمية و أهميتها في تأجيج التنافس التركي في منطقة الشرق الأوسط.

يُشكّل التنافس الإقليمي بين القوى الفاعلة في الشرق الأوسط أحد أبرز العوامل التي تحدد ملامح المشهد السياسي والأمني في المنطقة. ويبرز هذا التنافس بشكل خاص بين تركيا وإيران، حيث تسعى كل منهما إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي وحماية مصالحها الحيوية في دول الجوار، مستخدمةً في ذلك كافة الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتاحة. وتتخذ هذه المنافسة أشكالًا متعددة، تتراوح بين التعاون في بعض الملفات والتصادم في أخرى، في إطار ديناميكي مرن يتأثر بالتحولات الداخلية والخارجية التي تشهدها المنطقة. يأتي هذا المبحث لتحليل أبعاد التنافس التركي-الإيراني في أبرز الملفات الإقليمية، وأهمها سوريا والعراق واليمن وفلسطين.

المطلب الأول: سوريا كمحور للتنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط.

[1]آرون ستاين " سياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا وإيران والعراق، بغداد "، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** ، (2017)، ص 12 .

تعد سوريا واحدة من أكثر المساحات الإقليمية تعقيدًا في الشرق الأوسط، حيث تتداخل فيها المصالح الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية، وتتحول إلى ساحة رئيسية للتنافس بين تركيا وإيران. هذا التنافس لا يقتصر على الجانب العسكري أو السياسي فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يجعل من سوريا نموذجًا حيًا للصراع على النفوذ في المنطقة. في هذا السياق، تبرز الرهانات الجيوسياسية لكلا البلدين، وتتعدد أدوات التنافس المستخدمة من قبلهما، كما تتجلى بوضوح تداخلات المصالح وتضاربها في المشهد السوري.

1. الرهانات الجيوسياسية في سوريا:

تتمثل الرهانات الجيوسياسية لكل من تركيا وإيران في سوريا في عدة أبعاد رئيسية. فبالنسبة لتركيا، تعد سوريا جارًا مباشرًا وامتدادًا طبيعيًا لأمنها القومي، خاصة مع وجود ملايين اللاجئين السوريين على أراضيها والتهديدات الأمنية من الجماعات المسلحة على حدودها الجنوبية. كما تسعى أنقرة إلى ترسيخ وجودها السياسي والعسكري في شمال سوريا، وضمان عدم قيام كيان كردي مستقل قد يشكل خطرًا على أمنها الداخلي. إضافة إلى ذلك، ترى تركيا في سوريا ساحة لتعزيز نفوذها الاقتصادي، عبر المشاركة في إعادة الإعمار وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.[1]

أما إيران، فتنظر إلى سوريا بوصفها حجر الزاوية في محور المقاومة الذي تسعى لبنائه، وتربطها بدمشق علاقات استراتيجية تعود لعقود. سوريا، في المنظور الإيراني، هي جسر بري يربط طهران بحلفائها في لبنان وحزب الله، وتمثل ركيزة أساسية في المشروع الإيراني لتصدير الثورة. كما تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها العسكري والأمني عبر دعم الميليشيات المحلية، وتحويل سوريا إلى ساحة للردع ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

2. أدوات التنافس

تتنوع أدوات التنافس بين تركيا وإيران في سوريا لتشمل عدة مستويات:

العسكرية: تقوم تركيا بإنشاء قواعد عسكرية في شمال سوريا، وتدعم فصائل المعارضة المسلحة، بينما تدعم إيران الميليشيات الشيعية وتوفر لها التدريب والتسليح. هذا الوجود العسكري المكثف يعكس سعي الطرفين لترسيخ نفوذهما على الأرض.[2]

[1] سليمة صالحة، ، مرجع سابق ذكره، ص 19.
[2] إسماعيل، محمود،مرجع سابق ذكره ، ص 89.

الاقتصادية: تسعى تركيا إلى الاستفادة من فرص إعادة الإعمار وفتح أسواق جديدة، بينما تعمل إيران على استغلال الوضع الاقتصادي الهش في سوريا لتصريف منتجاتها واسترداد الديون المتراكمة، كما تستغل بعض الميليشيات في تهريب المخدرات إلى الخارج.[1]

السياسية: تلعب كل من تركيا وإيران دورًا محوريًا في تشكيل المشهد السياسي السوري، عبر دعمهما لجماعات وأحزاب سياسية متناقضة، ومحاولة التأثير على مسار الحوار السياسي والمفاوضات الدائرة حول مستقبل البلاد.

المعلوماتية والدعائية: تستخدم كلتا الدولتين وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر روايات متضاربة حول الأحداث في سوريا، وتوجيه الرأي العام المحلي والدولي لصالح مصالحهما.

3. تداخل المصالح وتضاربها في سوريا .

يبرز تداخل المصالح بين تركيا وإيران في سوريا بشكل واضح، حيث تشترك الدولتان في رغبتهما في منع قيام كيان كردي مستقل، وفي الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وفي مواجهة الإرهاب. إلا أن هذا التداخل سرعان ما يتحول إلى تضارب عندما يتعلق الأمر بتحديد مناطق النفوذ وطبيعة النظام السياسي القادم, فتركيا تدعم المعارضة وتعارض بقاء النظام السوري الحالي، بينما تدعم إيران النظام وتعمل على تعزيز نفوذها فيه عبر الميليشيات الشيعية.

كما أن التنافس الاقتصادي بين الطرفين يظهر في محاولات كل منهما السيطرة على المشاريع الاستثمارية وموارد الطاقة، ما يؤدي إلى خلق توترات متجددة. إضافة إلى ذلك، فإن تدخل قوى دولية أخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل يزيد من تعقيد المشهد، ويجعل من إدارة التنافس بين تركيا وإيران تحديًا دائمًا في المشهد السوري.[2]

يتجلى التنافس التركي-الإيراني في سوريا من خلال الرهانات الجيوسياسية الكبيرة لكلا البلدين، وتعدد الأدوات المستخدمة لتحقيق النفوذ، وتداخل المصالح وتضاربها في مختلف المجالات. هذا التنافس، رغم ما يثيره من تحديات، يظل قوة دافعة للتغيرات في المشهد السوري، ويؤثر بشكل مباشر على مستقبل البلاد واستقرار المنطقة ككل.

المطلب الثاني:العراق كساحة التنافس التركي الإيراني.

يُعد العراق واحدًا من أكثر مسارح الصراع الإقليمي تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى وتتصارع على النفوذ والتأثير. يُشكل الموقع

[1] إسماعيل محمود ، مرجع سابق ذكره ،ص 92.

[2] Abdullah Toukan and Anthony H. Cordesman , "Options in DealingwithIran'sNuclear Program", March 2010, **center for international and strategic Studies**.2010,p21

الجغرافي للعراق وموارده النفطية ومكوناته المجتمعية عوامل جذب رئيسية للقوى الإقليمية، ما يجعله ساحة للتنافس بين تركيا وإيران ودول أخرى. في هذا السياق، تبرز الأهمية الاستراتيجية للعراق، وتتعدد أدوات التأثير التي تستخدمها القوى الخارجية لتعزيز نفوذها وضمان مصالحها الحيوية.

1. الأهمية الاستراتيجية للعراق.

يمثل العراق أهمية استراتيجية بالغة للقوى الإقليمية والدولية، نظرًا لموقعه الجغرافي الفريد الذي يربط بين الخليج العربي وآسيا الوسطى وبلاد الشام. هذا الموقع جعل العراق معبرًا حيويًا للطاقة، وقاعدة متقدمة للتأثير على دول الجوار.[1] بالإضافة إلى ذلك، يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة تجعله محط أنظار القوى الاقتصادية والسياسية، حيث يُسهم النفط العراقي في تعزيز النفوذ الاقتصادي للدول التي تستثمر فيه أو تسيطر على منافذه. كما يُمثل العراق سوقًا استهلاكية كبيرة، ويضم سكانًا متعددين عرقيًا ودينيًا ومذهبيًا، ما يجعله بيئة خصبة للتدخلات الخارجية وللصراعات الداخلية.[2]

الخريطة (05): النفط والغاز في العراق

تُشكل هذه العوامل مجتمعة حجر زاوية في رسم خريطة النفوذ الإقليمي والدولي، حيث يتنافس كل من تركيا وإيران على تعزيز حضورهم في العراق، سواء عبر دعم الأحزاب

[1] خطاب صكار، **جغرافية العراق ج2**، (بغداد: مطبعة الطباعة المركزية، 2010)، ص 66

[2] محمد أزهر سعيد ، **البترول العراقي بين السيطرة الجنبية والسيادة الوطنية**(الموصل :وزارة الثقافة واالعالم،1998،) ص 56.

السياسية أو الجماعات المسلحة أو الاستثمارات الاقتصادية[1]. كما أن العراق يُعد ساحة للصراع بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، ما يزيد من تعقيد المشهد السياسي والأمني فيه. بذلك، يصبح العراق محورًا رئيسيًا في معادلة القوة الإقليمية، وأي تغيير في موازين القوى داخله ينعكس مباشرة على استقرار المنطقة بأكملها.

2. أدوات التأثير في العراق لتركيا و إيران.

تستخدم القوى الإقليمية والدولية مجموعة واسعة من أدوات التأثير في العراق، بهدف تعزيز نفوذها وضمان مصالحها الاستراتيجية, من أبرز هذه الأدوات الدعم السياسي والتمثيل الدبلوماسي، حيث تعمل كل من تركيا وإيران على بناء علاقات وثيقة مع الأحزاب والقوى السياسية العراقية، وتدعم مرشحيها في الانتخابات، وتقدم المشورة السياسية لصناع القرار. كما تقوم بتعيين سفراء ذوي خبرة أمنية أو سياسية لتعزيز حضورها في بغداد والمحافظات[2],يتجلى التأثير الاقتصادي من خلال الدعم المالي المباشر للأحزاب والحركات السياسية والمسلحة، وتوفير التسهيلات التجارية للمستثمرين والتجار العراقيين, ما يُعزز نفوذها الاقتصادي ويُكسبها شعبية بين فئات واسعة من المجتمع. كما تسيطر إيران على عدد من وسائل الإعلام والقنوات الفضائية العراقية، وتستخدمها لنشر رؤيتها السياسية والدينية، وتوجيه الرأي العام لصالحها، بينما تلجأ تركيا إلى الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الإنمائية لتعزيز حضورها.

لا تقتصر أدوات التأثير على الجانب السياسي والاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى التدخل الأمني والعسكري، حيث تُمارس إيران نفوذها الأمني من خلال دعم الميليشيات المسلحة وتقديم التدريب والسلاح لها، كما تستخدم عملاءها لتنفيذ عمليات أمنية أو سياسية داخل العراق. في المقابل، تلجأ تركيا إلى العمليات العسكرية المباشرة في شمال العراق، بهدف مكافحة الجماعات المسلحة الكردية وحماية حدودها الجنوبية.[3]

تسهم الجماعات اللادولتية أيضًا في تقويض نموذج الدولة الحديثة، حيث تمتلك أدوات وآليات كافية لتهديد الاستقرار وفرض نموذجها السياسي الخاص، سواء عبر الضغط الاقتصادي أو العنف المسلح أو التهديدات الأمنية. كما تعمل القوى الإقليمية على دعم المؤسسات الدينية والاجتماعية لبناء قاعدة شعبية موالية، وتستخدم هذه المؤسسات لنشر الأفكار والمبادئ التي تخدم مصالحها.

---

[1] أسعد لعوادي ،"التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية "، **مركز دراسات الوحدة العربية**، (2018)، ص 66.

[2] محمد كلمان ، "التنافس الإيراني التركي في المنطقة العربية المحددات والمسارات الملف الاستراتيجي"، **مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 61 (2020)، ص 41-57.

[3] حسن محمد القاضي ،"القوة الإيرانية الناعمة المصادر وحدود التأثير" ، **مجلة رؤى مصرية**، السنة الثانية ، العدد 12، (2016) ،ص 68 .

هذه الأدوات مجتمعة تُسهم في تعميق التنافس الإقليمي في العراق، وتجعل منه ساحة مفتوحة للصراع على النفوذ، ما ينعكس سلبًا على استقراره السياسي والأمني ويفتح الباب أمام المزيد من التدخلات الخارجية. بذلك، يصبح العراق نموذجًا للصراع على النفوذ بين القوى الإقليمية، وأي تغيير في موازين القوى داخله ينعكس مباشرة على استقرار المنطقة بأكملها.

المطلب الثالث: اليمن وفلسطين بين التقاطعات و التناقضات في المواقف.

تُعد قضيتا اليمن وفلسطين من أكثر الملفات تعقيدًا في السياسة الإقليمية لتركيا وإيران، حيث تبرز فيهما تقاطعات واضحة في الخطاب، لكن التناقضات تطفو على السطح في الأدوات والتحالفات. في العامين الأخيرين، شهدت المنطقة تحولات جيوسياسية كبرى، كان للبلدين فيها مواقف ودور متباين، ما أثر على ديناميات العلاقة بينهما.

1. **اليمن: تقاطعات وتناقضات في السياسة والموقف**

في ملف اليمن، تتجلى العلاقة بين تركيا وإيران من خلال دعم كل منهما لأطراف متعارضة في الصراع الدائر. فإيران، عبر فيلق القدس التابع للحرس الثوري، تقدم دعمًا عسكريًا وسياسيًا مكثفًا لجماعة الحوثيين، بما في ذلك توفير الأسلحة والتدريب والدعم اللوجستي, وتستخدم طهران شبكات وكلاء في تركيا لتمويل وتسهيل عمليات نقل السلاح والأموال إلى الحوثيين، مستغلة في ذلك شبكات تجارية وهمية وشركات نقل مقرها في إسطنبول. في عام 2024، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شركة تركية متهمة بتمويل صفقات أسلحة للحوثيين نيابة عن فيلق القدس، ما أظهر وجود قنوات غير مباشرة للتعاون بين الطرفين في هذا الملف.[1]

من جهتها، لم تظهر تركيا موقفًا رسميًا واضحًا في دعم طرف محدد في اليمن، لكنها في الوقت نفسه لم تمنع، بل سهلت في بعض الفترات، عمليات التمويل ودعم الحوثيين عبر أراضيها، ما أثار استياء دول غربية وشركاء إقليميين. هذا التعاون غير المباشر يبرز التقاطع في المصالح، حيث تستفيد تركيا اقتصاديًا من الاستثمارات الإيرانية وتجارة السلع بينما تستفيد إيران من الموقع الجغرافي التركي لتمرير دعمها إلى وكلائها في اليمن.[2]

في يناير 2024، أعرب الرئيس التركي عن استيائه من الغارات الأمريكية والبريطانية على مواقع الحوثيين في اليمن، واعتبر أن الرد الغربي غير متناسب وينم عن رغبة في

[1] محمد آلاجا،"لماذا تركيا لن تنضم الى الصدام الأمريكي مع الحوثيين"،امواج ميديا،(17جوان 2024) تم الاطلاع عليه في05/10/ 2025 على الساعة 11.30 ص ،الرابط:
.https://amwaj.media/ar/article/why-turkey-won-t-join-the-us-clash-with-the-houthis

[2] أرون ستاين ، مرجع سابق ، ص 46.

صنع "حمام دم" في البحر الأحمر. ورغم انتقاده للغرب، لم يوجه تركيا إدانة صريحة لهجمات الحوثيين، بل ربطت أنقرة بشكل متكرر بين ضرورة وقف إطلاق النار في غزة وحلحلة الصراع في البحر الأحمر، ما يعكس حرصها على استقطاب الرأي العام التركي والعربي المتعاطف مع القضية الفلسطينية.

أما إيران، فقد بدأت مؤخرًا في مراجعة استراتيجيتها لدعم وكلائها في اليمن، خشية التصعيد مع الولايات المتحدة[1]، وانسحبت بعض مستشاريها العسكريين من اليمن في منتصف عام 2024، ما أظهر قدرًا من المرونة في موقفها تجاه هذا الملف.

2. فلسطين: خطاب مشترك وتناقضات في الأدوات.

في القضية الفلسطينية، يبدو الخطاب الرسمي لكل من تركيا وإيران متشابهًا إلى حد كبير، حيث تدين الدولتان الاحتلال الإسرائيلي وتدعمان الحقوق الفلسطينية. إلا أن الأدوات والتحالفات تختلف بشكل كبير بينهما. فتركيا، رغم خطابها المعادي للاحتلال، تحافظ على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وتعمل على إدارة ملفات اقتصادية وسياسية معها، وتلعب دور الوسيط أحيانًا في بعض الأزمات. كما أن أنقرة تدعم حركة حماس سياسيًا وماليًا، لكنها تختلف مع إيران في طبيعة هذا الدعم وحدوده.[2]

أما إيران، فتعتمد نهجًا أكثر راديكالية، حيث تتبنى خطابًا دينيًا وطائفيًا في دعمها للقضية الفلسطينية، وتعتبر إسرائيل "عدوًا وجوديًا"، وتدعم حركات المقاومة المسلحة مثل حماس والجهاد الإسلامي، لكنها تختلف مع تركيا في طبيعة العلاقة مع هذه الحركات، وفي مدى التنسيق العسكري والمالي معها[3]. هذا التناقض في الأدوات يظهر جليًا في الأزمات الدبلوماسية التي تبرز بين أنقرة وطهران، خاصة عندما تتصادم المصالح الإقليمية أو تتغير الأولويات السياسية.

في الأشهر الأخيرة، ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة، ركزت تركيا على خطابها الإعلامي والسياسي الذي يربط بين ضرورة وقف إطلاق النار في غزة وحلحلة الصراع في البحر الأحمر[4]، ما عزز من مكانتها كقوة إقليمية تدافع عن القضايا الإسلامية والعربية في المحافل الدولية, أما إيران فظلت تتبنى خطابًا متشددًا، وتدعو إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل,تقديم الدعم العسكري لحماس والمعنوي.

---

[1] حسن محمد القاضي ، مرجع سابق ذكره ، ص 56.

[2] علي حسين باكير وعدنان ابو عامر ،" تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"، **مركز الجزيرة للدراسات الدوحة** (2023)، ص 65.

[3] عبد الله عقرباوي،" العلاقات بين تركيا وإيران.. ما هي مساحات الاتفاق والصراع بينهما" الجزيرة ، (06-12-2021) تم الاطلاع عليه يوم 20525/05/05 على الساعة20:30ليلا ، الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/،

[4] الجزيرة، وكالة الأناضول ،"العلاقات التركية الإسرائيلية محطات من المد والجزر"، (نشر في 14-04-2025) تم الاطلاع عليه يوم2025/04/29 الساعة21:40ليلا،الرابط: https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/ .

3. تقاطعات المواقف وتناقضاتها:

تتجلى التقاطعات بين تركيا وإيران في قضيتي اليمن وفلسطين من خلال عدة مستويات:
-**التقاطعات**: تتقاطع المصالح في الدفاع عن القضايا الإسلامية، ومواجهة النفوذ الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة. كما أن كلا الدولتين تسعيان إلى تعزيز مكانتهما كقوة إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط، وتستخدمان القضايا العادلة كغطاء لتعزيز نفوذهما.

-**التناقضات**: تختلف الأدوات والاستراتيجيات، حيث تعتمد إيران على دعم الجماعات المسلحة والميليشيات، بينما تلجأ تركيا إلى أدوات دبلوماسية وسياسية واقتصادية. كما أن العلاقات مع إسرائيل والدول الغربية تشكل نقطة خلاف جوهرية بين البلدين.

- **المواقف المتغيرة:** في اليمن، يظهر التناقض في دعم الحوثيين من قبل إيران، بينما تفضل تركيا عدم الانخراط بشكل مباشر، لكنها تسمح بمرور بعض الدعم عبر أراضيها. وفي فلسطين، يظهر التناقض في طبيعة الدعم وحدوده، وفي العلاقة مع إسرائيل.

تظل قضيتا اليمن وفلسطين نموذجًا حيًا للتقاطعات والتناقضات في المواقف بين تركيا وإيران. ففي حين يتفق الطرفان في الخطاب الرسمي حول دعم القضايا العادلة، إلا أن الأدوات والتحالفات تختلف بشكل كبير، ما يعكس طبيعة العلاقات الإقليمية المعقدة في الشرق الأوسط. ويبقى التنافس على النفوذ، والاختلاف في الاستراتيجيات، وتغير الأولويات السياسية، عوامل حاسمة في تحديد مسار هذه العلاقة وحدود التعاون بين البلدين[1]. كما أن التطورات الأخيرة في اليمن وفلسطين، بما في ذلك الغارات الغربية على الحوثيين وتصاعد العدوان على غزة، أظهرت مدى تعقيد العلاقة بين أنقرة وطهران، وأثرت على ديناميات التنافس والتقارب بينهما.

III. المبحث الثالث :انعكاسات التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط وآفاق التنافس والتعاون بين القوتين.

يعد التنافس التركي-الإيراني من أبرز المحركات التي تشكل ديناميات المشهد السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتقاطع فيه المصالح الجيوسياسية للقوتين مع أهدافهما الإقليمية والدولية. أدى هذا التنافس، في ظل التحولات الدولية المتسارعة، إلى تداعيات عميقة طالت استقرار المنطقة وموازين القوى فيها. ففي الوقت الذي تسعى فيه كل من تركيا وإيران إلى ملء الفراغ الاستراتيجي الناتج عن تراجع دور القوى الكبرى، تبرز تحديات كبرى تتعلق باضطراب الاستقرار السياسي والأمني، وتزايد فرص الصراع بالوكالة، فضلاً عن بروز فراغ جيوسياسي يفتح الباب أمام تدخلات إضافية وتغيرات جذرية في بنية النظام الإقليمي.

[1] خالد بلواتي ومحمد حمداوي، مرجع سابق ذكره، ص 44.

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي و الأمني في منطقة الشرق الأوسط و انعكاساته على التنافس التركي الإيراني.

يشكل التنافس بين القوى الإقليمية، مثل تركيا وإيران، أحد أبرز محركات عدم الاستقرار. فكل من الدولتين تسعى إلى تعزيز نفوذها عبر دعم أطراف محلية متحاربة، ما يؤدي إلى استمرار الصراعات بالوكالة وزيادة حدة العنف. كما أن هذا التنافس يفتح الباب أمام تدخلات دولية إضافية، سواء من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، أو من جهات فاعلة أخرى، ما يزيد من تعقيد المشهد.

أدت سنوات الصراع إلى تآكل سيادة العديد من الدول، وانهيار مؤسساتها، وبروز مناطق نفوذ متداخلة خاضعة لسيطرة الفصائل المسلحة أو القوى الخارجية. هذا الوضع يُضعف من قدرة الحكومات المركزية على فرض القانون وتقديم الخدمات الأساسية، ما يزيد من معاناة السكان ويعزز من فرص نشوب صراعات جديدة,[1]يستغل العديد من الفاعلين الاختلافات الطائفية والمذهبية لتعزيز نفوذهم، ما يؤدي إلى تأجيج الانقسامات المجتمعية وزيادة خطر العنف الطائفي. هذا الوضع يُعيق جهود المصالحة الوطنية وبناء الدولة المدنية.[2]

يؤدي الاضطراب السياسي والأمني إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي، وتعطيل مشاريع التنمية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة. كما يُسهم في تفاقم الأزمات الإنسانية، مثل النزوح واللجوء، ما يُضاعف من تحديات المنطقة, في سياق هذا الاضطراب، يُعد ممر زنغزور أحد الأمثلة البارزة على كيفية تحول المشاريع الجيوسياسية إلى بؤر للتوتر الإقليمي. فالممر، الذي يهدف إلى ربط أذربيجان بتركيا عبر الأراضي الأرمينية، يُثير معارضة شديدة من إيران وأرمينيا، حيث ترى طهران فيه تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية وتخاف من إضعاف نفوذها في جنوب القوقاز. في المقابل، ترى تركيا وأذربيجان في الممر فرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي وتوحيد العالم التركي. هذا التناقض الحاد في المواقف حول الممر يزيد من حدة التوترات الإقليمية، ويُسهم في اضطراب الاستقرار، خاصة مع استمرار الخلافات حول السيادة والحدود، وتأثيرها على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة.[3]

---

[1]جمال عبد الرزاق، **السياسة الخارجية الإيرانية والتركية في ظل الثورات العربية** ،(عمان:دار العامة للنشر، 2020،) ص 12

[2]جمال عبد الرزاق، مرجع نفسه ، ص 16.

[3]احمد داود اغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر الثليجي وطارق عبد الجليل، ، (بيروت : دار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ط1، ، 2017)، ص85.

الخريطة (06) : طريق أذربيجان – تركيا المار عبر ممر زنغزور الأرميني

المطلب الثاني :التهديدات الأمنية المشتركة وضرورة التعاون الأمني بين تركيا و إيران.

تتميز العلاقات بين الدول بوجود مصالح مشتركة أو متضاربة، وتبرز التهديدات الأمنية المشتركة كعامل حاسم في تحديد طبيعة هذه العلاقات. في سياق العلاقات التركية-الإيرانية، تطفو على السطح قضايا أمنية ذات أبعاد إقليمية ودولية، تتمثل في ظاهرة الإرهاب، وتمدد الجماعات المسلحة، وصراعات النفوذ في دول الجوار. هذه التهديدات تفرض على الدولتين التعاون الأمني رغم ما بينهما من اختلافات سياسية وأيديولوجية، ما يجعل من الأمن والاستقرار قضية مشتركة تفرض نفسها على أجندة الطرفين.

1. الإرهاب كعامل يجمع ولا يفرق

تعد ظاهرة الإرهاب من أبرز التهديدات الأمنية التي تواجه كل من تركيا وإيران، وتشكل أساسًا قويًا للتعاون بينهما. فبالنسبة لتركيا، يمثل حزب العمال الكردستاني (PKK) التهديد الأبرز، حيث تسعى أنقرة جاهدة إلى منع تمدد هذا الحزب على طول حدودها الجنوبية مع العراق وسوريا. أما إيران، فتواجه تحديات أمنية مشابهة من جماعات مسلحة تعمل على زعزعة الاستقرار في المناطق الحدودية، لا سيما في شمال غرب البلاد وجنوبها.[1]

وفي ظل هذه التحديات، تعهدت الدولتان بالتعاون في الحرب ضد الإرهاب، خاصة في العراق، حيث تقوم القوات التركية بعمليات استباقية ضد الجماعات التي تصفها

[1] زايد اسليم،" التسلسلي زمني محطات الصراع بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستان"، نشر في(28-02-2025) ،تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/02 على الساعة 13:14 ص ، الرابط
https://www.aljazeera.net/politics/ .

بالإرهابية، ،[1] بينما تؤكد إيران على أهمية التنسيق الأمني لتفادي وقوع خسائر بشرية في صفوف الجانبين. وقد عبر المسؤولون الإيرانيون عن ضرورة التعاون الأمني، معتبرين أن أمن تركيا هو أمن إيران، وأنهما "ركاب على نفس السفينة" في مواجهة الأخطار المشتركة[2].

وقد تجلى هذا التعاون في تبادل المعلومات الأمنية، وتنسيق العمليات العسكرية، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب. كما أن كلا البلدين يشدد على أن الجماعات الإرهابية تتلقى دعمًا من جهات خارجية، ما يزيد من ضرورة تضافر الجهود بين أنقرة وطهران لمواجهة هذه التهديدات. وبهذا، يصبح الإرهاب عاملًا يجمع بين تركيا وإيران، ويدفعهما إلى وضع خلافاتهما جانبًا في سبيل مواجهة التهديد المشترك.[3]

2. حدود التعاون:التعاون على المستوى التكتيكي و ليس الإستراتيجي.

على الرغم من أن الإرهاب يشكل قاعدة صلبة للتعاون الأمني بين تركيا وإيران، إلا أن هذا التعاون يبقى محكومًا بحدود واضحة، فهو تكتيكي في الغالب وليس استراتيجيًا. فالتعاون بين البلدين ينصب في الغالب على تبادل المعلومات، وتنسيق العمليات العسكرية في مناطق معينة، وخاصة في شمال العراق وسوريا، حيث تلتقي مصالحهما الأمنية في مواجهة الجماعات المسلحة.

غير أن هذا التعاون لا يمتد إلى صياغة استراتيجية أمنية شاملة أو موحدة، نظرًا لاختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية بين البلدين. فعلى سبيل المثال، تختلف أنقرة وطهران في موقفهما من النظام السوري، حيث تدعم تركيا المعارضة السورية وترى ضرورة إزاحة النظام، بينما تقف إيران إلى جانب النظام وتدعمه سياسيًا وعسكريًا. هذا الاختلاف يشكل حاجزًا أمام بلورة تعاون استراتيجي شامل بين الجانبين.[4]

إضافة إلى ذلك، فإن التعاون العسكري بين البلدين، رغم توقيعهما على اتفاقيات لتعزيز هذا التعاون، يبقى محدودًا في نطاقه، ولا يشمل تبادل القوات أو تكوين قيادة مشتركة، بل يقتصر على تنسيق العمليات في مناطق محددة. كما أن طبيعة العلاقات بين البلدين تظل عرضة للتقلبات السياسية، حيث يمكن أن تتعرض للتوتر في حال تصادم المصالح أو تغير الأولويات الأمنية لأي منهما.[5]

---

[1] محفوظ عقيل ، "السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ط1 ،(2019)، ص 87.

[2] محفوظ عقيل، مرجع نفسه ، ص 92 .

[3] حسين حيدر علي، مرجع سابق ذكره ، ص 76.

[4] حسين حيدر على، مرجع سابق، ص79.

[5] إسماعيل محمود ،**تركيا وتاريخ تحولات الجيوسياسية**، (عمان: دار الشروق لنشر والتوزيع 2016)، ص 23

وبالتالي فإن التعاون الأمني بين تركيا وإيران هو تعاون تكتيكي، يركز على مواجهة التهديدات المباشرة، ويبقى بعيدًا عن صياغة رؤية استراتيجية موحدة أو تحالف عسكري دائم بينهما. وهذا الوضع يفرض على الطرفين ضرورة إدارة التعاون بحذر، ووضع حدود واضحة له، لضمان عدم تصادم المصالح أو تدهور العلاقات في المستقبل.[1]

يبرز التعاون الأمني بين تركيا وإيران كحاجة ملحة في ظل التهديدات المشتركة، وخاصة الإرهاب، إلا أن هذا التعاون يبقى محكومًا بحدود تكتيكية واضحة، ولا يتجاوزها إلى مستوى استراتيجي شامل. وتظل إدارة هذا التعاون بحسبان الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين البلدين أمرًا ضروريًا لضمان استمراريته وفعاليته في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات التركية -الإيرانيةفي ظل التنافس على منطقة الشرق الأوسط.

تظل العلاقات بين تركيا وإيران موضوعًا شائكًا ومركبًا في المشهد الإقليمي، فهي تتأرجح بين التعاون والتنسيق في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة وبين التنافس الحاد على النفوذ في منطقة تعج بالصراعات والتحالفات المتغيرة. إن فهم مستقبل هذه العلاقة يتطلب الغوص في طبيعتها البنيوية، أي ما إذا كانت تنافسية أم تعاونية في جوهرها، وكذلك استعراض العوامل الظرفية التي قد تدفع الطرفين إلى تقارب مؤقت أو تهدئة نسبية.

1. طبيعة العلاقة: تنافس بنيوي

تتميز العلاقات التركية-الإيرانية بأنها ليست مجرد تنافس عابر أو صراع على المصالح الآنية، بل هي نتاج تصادم مشروعين إقليميين متكاملين، لكل منهما خلفية تاريخية وأيديولوجية وديناميكيات خاصة. المشروع التركي يستند إلى ميراث العثمانية الجديدة، ويسعى إلى إحياء النفوذ التركي في المنطقة عبر الانفتاح على الحركات السنية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، مع التركيز على تعزيز العلاقات مع الدول الناطقة بالتركية في القوقاز وآسيا الوسطى.[2] كما تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها في شمال العراق وسوريا، والانفتاح على دول الخليج وإسرائيل، ما يثير مخاوف إيران من تكتل إقليمي جديد يحد من نفوذها. أما المشروع الإيراني فيقوم على مبدأ "تصدير الثورة" وبناء محور مقاومة إقليمي على أساس طائفي شيعي، مع دعم حركات المقاومة في فلسطين ولبنان واليمن[3]. كما تسعى

---

[1] اسماعيل محمود، مرجع نفسه ، ص 56.

[2] رواء زكي يونس الطويل ، **الاقتصاد التركي و الابعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية** ،(عمان : دار زهران ، ،2010) ص 45.

[3] "نفوذ تركيا في القولار وأسيا الوسطى أخذ في الاتساع على حساب روسيا"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية** انشر يوم(28ماي2024،)تم الاطلاع عليه يوم 04/17/ 2025 على 19:33 مساءا الرابط:

إيران لتعزيز حضورها في المناطق الحدودية مع تركيا، خاصة في المناطق الكردية، وتنظر إلى آسيا الوسطى والقوقاز باعتبارها مجالًا حيويًا لنفوذها الثقافي والسياسي.

نتيجة لذلك، فإن نقاط الاشتباك بين الطرفين ليست مجرد خلافات سطحية، بل هي صراع بنيوي ناتج عن تصادم المشروعين الإقليميين. فكل منهما يرى في الآخر منافسًا مباشرًا على النفوذ في دول الجوار، سواء في سوريا والعراق أو القوقاز وآسيا الوسطى. هذا التنافس البنيوي يجعل من العلاقة بين أنقرة وطهران علاقة معقدة، تتأرجح بين التعاون التكتيكي والتنافس الاستراتيجي، وتظل نقاط الاشتباك قائمة ما لم يحدث تغيير جذري في طبيعة النظامين أو في البنية الجيوسياسية للمنطقة. إن استمرار هذا التنافس البنيوي يعني أن العلاقة بين البلدين ستظل عرضة للتقلبات والتوترات، رغم وجود مناطق تعاون مشترك في بعض المجالات.

2. عوامل تقارب ظرفية

رغم طبيعة العلاقة التنافسية، هناك عوامل وظروف خارجية وداخلية قد تدفع الطرفين إلى تقارب نسبي أو تهدئة مؤقتة في علاقاتهما. أول هذه العوامل هو الضغوط الاقتصادية والعقوبات الدولية التي تعاني منها كل من تركيا وإيران. فإيران تواجه حصارًا اقتصاديًا شديدًا جراء العقوبات الأمريكية والأوروبية،[1] بينما تعاني تركيا من أزمات اقتصادية متكررة وتقلبات في قيمة العملة المحلية[2]. هذه الضغوط قد تدفع البلدين إلى التعاون في مجالات الطاقة والتبادل التجاري لتخفيف آثار العقوبات وتأمين احتياجاتهما الاقتصادية.

ثانيًا، هناك الحاجة لتنسيق مصالح الطاقة والتبادل التجاري. إيران دولة نفطية بامتياز، بينما تركيا تسعى لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الخارج. يمكن أن يشكل التعاون في مجال الطاقة والتبادل التجاري عاملًا إيجابيًا لتقريب وجهات النظر، خاصة في ظل الحاجة المتبادلة للاستفادة من الموقع الجغرافي لكل منهما. كما أن إيران بحاجة إلى معابر تجارية آمنة عبر تركيا، وتركيا بحاجة إلى مصادر طاقة رخيصة وموثوقة من إيران.[3]

ثالثًا، التحولات في السياسات الدولية تلعب دورًا مهمًا في تقريب وجهات النظر بين البلدين. فانسحاب الولايات المتحدة من مناطق نفوذها في الشرق الأوسط، وبروز دور روسيا والصين كقوى دولية فاعلة في المنطقة، قد يدفع تركيا وإيران إلى إعادة تقييم

---

https://ramabetcenter.com/archives/174843 ،

[1] سليمان داوود فراقد " العلاقات لتركية الإيرانية" ، **مجلة دراسات إيرانية** ، العدد 15 ، (2012)، ص 11.

[2] علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ، (27أفريل 2015)، ص10.

[3] لقمان عمر النعيمي ، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية لحزب العدالة و التنمية"، **مركز الدراسات الإقليمية**،(2018)، ص 45.

علاقاتهما مع القوى الكبرى، وتنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية. كما أن التنسيق في منصات مثل أستانا حول الملف السوري يشير إلى إمكانية التعاون في ظل المصالح المشتركة.

أخيرًا، التهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والجماعات المسلحة، قد تدفع البلدين إلى تنسيق جهودهما الأمنية، رغم اختلاف الأولويات والاستراتيجيات. ففي ظل عدم الاستقرار الأمني في العراق وسوريا، يصبح التعاون الأمني بين أنقرة وطهران أمرًا ضروريًا لضمان استقرار المنطقة وتفادي تصاعد العنف.

المطلب الرابع :السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل التنافس التركي الإيراني.

في ظل التحولات المتسارعة على الساحة السورية والعراقية، وتغير موازين القوى، تبرز عدة سيناريوهات مستقبلية تحدد شكل العلاقات الإقليمية، وطبيعة التفاعلات بين الدول الفاعلة، ومدى قدرتها على إدارة التنافس أو تحويله إلى تعاون أو صراع مفتوح. هذه السيناريوهات تحمل تداعيات عميقة على الاستقرار الإقليمي، وتشكل مستقبل المنطقة في العقود المقبلة.

1. السيناريو الأول: تصعيد التنافس وصراع بالوكالة

في هذا السيناريو، يشهد التنافس التركي-الإيراني تصعيدًا حادًا، حيث تتحول المناطق الحدودية، خاصة في سوريا والعراق، إلى ساحات للمواجهة غير المباشرة بين الطرفين عبر دعمهما جماعات وأطراف محلية متنافسة فتركيا التي تسعى لتعزيز نفوذها في شمال سوريا والعراق، تقدم الدعم للمعارضة السورية والقوى الكردية المعتدلة، بينما تدعم إيران ميليشيات شيعية ومجموعات مسلحة في المنطقة نفسها، ما يزيد من تعقيد المشهد الأمني ويؤدي إلى تصاعد العنف وعدم الاستقرار. ويمكن أن يؤدي هذا التصعيد إلى تقويض مشاريع البنى التحتية والممرات الاقتصادية، كما يهدد بقطع صلة الوصل الجغرافية بين تركيا وبلاد الشام ودول الخليج، ما ينعكس سلبًا على الاقتصاد الإقليمي ويؤثر على علاقات تركيا مع دول الجوار.[1]

في هذا السياق، تتحول سوريا من فرصة ومصلحة تركية إلى تحدٍّ أمني واقتصادي كبير، حيث يخشى الطرفان من استغلال الوضع القائم لإنشاء دويلات على حدودها الجنوبية أو تعزيز تمركزها العسكري، ما يفتح المجال أمام إمكانية حصول صدام مع المليشيات المدعومة من الخارج أو مع الدول الراعية لها داخل سوريا. كما أن تصاعد التنافس قد يدفع

[1] محمد لكمان ، "التنافس الإيراني التركي في المنطقة العربية المحددات والمسارات الملف الاستراتيجي"، **مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 61، (2020)، ,ص 41- 57.

الدولتين إلى اعتماد سياسات أكثر عدوانية، ما يزيد من احتمالية المواجهة المباشرة أو غير المباشرة في مناطق أخرى من المنطقة، مثل ليبيا أو اليمن أو حتى القوقاز.

2. السيناريو الثاني: تقاسم النفوذ الإقليمي

في هذا السيناريو، تتجه أنقرة وطهران نحو إدارة تنافسهما عبر تقاسم مناطق النفوذ، حيث تتفقان على حدود واضحة لكل منهما في سوريا والعراق، وتعملان على تجنب التصادم المباشر عبر تنسيق سياسي ودبلوماسي دقيق. هذا السيناريو يتطلب درجة عالية من المرونة والواقعية السياسية من الطرفين، إذ يتطلب الاعتراف بوجود مصالح متداخلة وحاجة ماسة للاستقرار في دول الجوار. من شأن تقاسم النفوذ أن يقلل من حدة التوتر، ويسمح بتطوير مشاريع اقتصادية مشتركة، كما يمكن أن يفتح الباب أمام تعاون أمني أوسع في مواجهة التهديدات المشتركة، مثل الإرهاب والجماعات المسلحة.

في ظل هذا السيناريو، قد تشهد المنطقة مرحلة من الهدوء النسبي، حيث تتجه الدولتان إلى التركيز على تعزيز مصالحهما الاقتصادية والاستثمارية، وتجنب الدخول في صراعات مكلفة اقتصاديا وسياسيا. ومع ذلك، يبقى هذا السيناريو هشًا، إذ أن أي تغيير في موازين القوى أو ظهور لاعبين جدد قد يعيد المنطقة إلى مربع التنافس أو الصراع المفتوح.[1]

3. السيناريو الثالث: انبثاق نظام إقليمي متعدد الأقطاب

في هذا السيناريو، تبرز قوى إقليمية جديدة إلى جانب تركيا وإيران، مثل السعودية ومصر وروسيا، وتتجه المنطقة نحو نظام إقليمي متعدد الأقطاب، حيث لا تهيمن أي دولة بمفردها على المشهد السياسي. في هذا السياق، تتحول العلاقات بين أنقرة وطهران من ثنائية إلى علاقات متعددة الأطراف، وتصبح كل منهما جزءًا من شبكة تحالفات معقدة تتأثر بالمتغيرات الدولية والإقليمية.

في ظل النظام متعدد الأقطاب، تصبح إدارة التنافس أكثر تعقيدًا، حيث تتدخل عدة أطراف في القرارات الإقليمية، وتبرز الحاجة إلى آليات دبلوماسية وسياسية جديدة لإدارة الأزمات وتقليص التوترات. كما أن هذا السيناريو يفتح الباب أمام تشكيل تحالفات مرنة ومؤقتة، حيث تتعاون تركيا وإيران مع أطراف أخرى في بعض الملفات، وتتنافسان في ملفات أخرى، ما يزيد من مرونة النظام الإقليمي ويقلل من احتمالية الصراع المباشر[2]

---

[1] محمد العربي،"الصراع و التفاهم بين إيران وتركيا في الشرق الأوسط" ،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،(2021)، ص136.

[2] عمر الحسن ،"القوى الإقليمية في الشرق الأوسط إعادة التشكيل بعد الثورات العربية"،**مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**،(2015)

ص.134 .

تظل السيناريوهات المستقبلية للمنطقة في ظل التنافس التركي-الإيراني متداخلة ومتشابكة، حيث يتأثر كل منها بالمتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية على الساحة الإقليمية والدولية. ففي حين أن تصعيد التنافس يحمل مخاطر أمنية واقتصادية كبيرة، فإن تقاسم النفوذ أو انبثاق نظام إقليمي متعدد الأقطاب قد يفتح آفاقًا جديدة للتعاون والاستقرار، شرط أن تتحلى الدولتان بالمرونة والواقعية السياسية في إدارة علاقاتهما وتفاعلاتهما مع الأطراف الأخرى.

خلاصة

يتضح من خلال هذا الفصل أن التنافس التركي الإيراني يعد أحد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل ملامح المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط فلكل من الدولتين رؤية إستراتيجية تقوم على توظيف أدوات متباينة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة من أجل توسيع دائرة النفوذ وضمان المصالح الجيوسياسية. وقد أظهرت الدراسة أن هذا التنافس لا ينحصر في بعد أيديولوجي أو طائفي فقط، بل هو صراع مصالح مركب يتجلى بوضوح في عدد من الساحات الساخنة مثل سوريا العراق اليمن وفلسطين. كما أن التحركات السياسية والعسكرية والاقتصادية لكلا الطرفين تعبر عن رغبة في الهيمنة الإقليمية وإعادة رسم خرائط النفوذ. غير أن هذا التنافس، رغم حدته، لا يقصي احتمالات التعاون أو التفاهم المرحلي في بعض القضايا المشتركة. وعليه، فإن فهم أبعاده وتطوراته يمثل مفتاحا أساسيا لتفسير طبيعة العلاقات الإقليمية وتوجهاتها المستقبلية,إن التحركات السياسية والعسكرية والاقتصادية للطرفين تعكس رغبة كل دولة في إعادة تشكيل خريطة النفوذ الإقليمي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. إلا أن هذا التنافس لا يسير في خط تصادمي دائم، بل يتخلله أحيانًا فترات من التهدئة أو التفاهم المرحلي، خاصة عندما تلتقي مصالحهما في مواجهة أطراف أو تحديات مشتركة مثل الحركات الانفصالية، أو تهديدات أمنية إقليمية، أو تدخلات خارجية تؤثر على نفوذهما.

الخاتمة.

يُعدّ التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط نموذجاً بارزاً للتفاعلات الجيوسياسية المعقدة التي يشهدها الإقليم في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة. وقد أظهرت الدراسة أن هذا التنافس يتجاوز الأطر التقليدية للصراع، ليأخذ طابعاً مركباً يشمل أبعاداً استراتيجية واقتصادية وأيديولوجية، ويوظف أدوات القوة الناعمة والصلبة على حد سواء. كما أن اعتماد كل من أنقرة وطهران على استراتيجيات متعددة كالتدخل غير المباشر، دعم الحلفاء المحليين، واستخدام الخطاب الديني والمذهبي يعكس الطبيعة الهجينة لهذا التنافس، الذي يمكن وصفه بـ"الحرب الباردة المُسلحة", لقد ساهم التحليل النظري، من خلال توظيف مقاربات الواقعية والليبرالية و البنائية ، في تفسير سلوك الدولتين وفهم دوافعهما التوسعية في المنطقة، خاصة في ساحات الصراع المفتوحة كالعراق وسوريا واليمن وفلسطين، وقد توصلنا في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التي تلخص هذا البحث من خلاله يمكن فهم المضمون هي كالتالي.

أولا, أكدت الدراسة أن التنافس بين الدول من خلال وسائل سلمية و التي هي عبارة عن التنافس في الميادين الاقتصادية و السياسية و يمكن ان تتطور إلى وسائل صلبة و هي عبارة عن التدخلات العسكرية بطريقة مباشرة و دعم الجماعات المسلحة بطريقة غير مباش ثانيا ,تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أبرز المناطق الحيوية على مستوى العالم، لما تتميز به من أهمية جيوسياسية واقتصادية تجعلها لاعبًا محوريًا في توازنات السياسة الدولية. فهي تقع عند تقاطع ثلاث قارات: آسيا، إفريقيا، وأوروبا، ما يمنحها موقعًا استراتيجيًا فريدًا يربط بين أهم ممرات التجارة والطاقة في العالم, هذا الامتداد الجغرافي جعل منها نقطة التقاء للمصالح الإقليمية والعالمية ،و رغبة كل من تركيا و إيران لعب دور إقليمي اكبر و بسط نفوذ على المنطقة أو جزء منها من جهة تركيا التي سارع الى توطيد العلاقات مع دول المنطقة و ذاك عبر أذرعها الإقتصادية ، أما على الجانب الإيراني الذي تحاول تصدير مبادئ الثورة الإيرنية الى المنطقة خاصة سوريا و العراق و إستخدام اذرعها العسكرية كحزب الله البناني لتحقيق نفوذ في المنطقة.

ثالثا,تجسد هذا التنافس في عدد من الساحات المضطربة كاليمن، سوريا، العراق، وفلسطين، حيث تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى توسيع نطاق نفوذها وإعادة ترتيب المشهد الإقليمي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية,ورغم حدة هذا الصراع وتشابك محركاته، فإن المشهد لا يخلو من مؤشرات على إمكانية التفاهم أو التعاون المرحلي بين الأطراف المتنافسة، خاصة في الملفات التي تتطلب تنسيقًا لتجنّب الانزلاق إلى مواجهات مفتوحة أو لاحتواء أزمات عابرة للحدود. فالتحديات المشتركة، كالإرهاب، والهجرة، وأمن الطاقة، تمثل دوافع براغماتية للتواصل وفتح قنوات حوار، ولو بشكل مؤقت أو محدود. ومن هنا، يمكن القول إن منطق التنافس لا يُلغي احتمالية التقاطع في المصالح، بل قد يفرض أحيانًا صيَغًا من التعاون الضروري، وإن كان هشًا أو مرحليًا.

التنافس بين تركيا وإيران أحد المحركات المركزية في إعادة تشكيل ملامح النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فكلا البلدين يسعيان إلى تعزيز نفوذهما الإقليمي من خلال أدوات متعددة تشمل التدخلات السياسية والدبلوماسية، الدعم العسكري واللوجستي لقوى محلية، والتحالفات الاستراتيجية مع قوى دولية. هذا التنافس لا يتم ضمن فراغ، بل يتفاعل مع انكفاء نسبي لبعض القوى الغربية، وصعود أدوار فاعلين غير تقليديين، مما يفتح المجال أمام ترتيبات إقليمية جديدة,ورغم أن التنافس بين الطرفين يخلق حالة من الاستقطاب في عدد من الملفات الإقليمية، إلا أنه ليس صراعًا صفريًا بالكامل. ففي بعض اللحظات الحرجة، كما في ملف أستانا المتعلق بسوريا، استطاع الطرفان التوصل إلى تفاهمات مؤقتة لإدارة التباينات وضبط مساحات النفوذ. وهذا يدل على أن التنافس التركي–الإيراني، رغم حدّته، يخضع أحيانًا لحسابات عقلانية تُراعي كلفة المواجهة المباشرة،كلما اشتد التنافس بين تركيا وإيران، تزايدت الانعكاسات السلبية على استقرار منطقة الشرق الأوسط، حيث يتحوّل الصراع بين القوتين الإقليميتين إلى عامل تفاقم للأزمات بدلاً من أن يكون حافزًا لحلول سياسية. فبدلًا من التوجه نحو تعاون يحقق التوازن، تنخرط كل من أنقرة وطهران في سياسات محاور واصطفافات تؤدي إلى تأزيم الوضع في عدد من الدول الهشة، كما هو الحال في سوريا والعراق واليمن ولبنان. وغالبًا ما تُترجم هذه المنافسة إلى دعم أطراف متنازعة داخل الدولة الواحدة، مما يطيل أمد النزاعات، ويُعيق فرص بناء دول قوية ومؤسساتية.وبالتالي فإن تصاعد التنافس بين الطرفين لا يسهم فقط في زعزعة الاستقرار، بل يُعقّد أيضًا أي محاولة لتشكيل نظام إقليمي قائم على التعاون والتكامل، ويُبقي المنطقة في دائرة من الصراعات المتجددة والتحالفات المؤقتة،التنافس بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط مدفوعًا باعتبارات استراتيجية وأيديولوجية، فإن ذلك من شأنه أن يُفضي إلى تعارض متزايد في المصالح، ويُضعف فرص التعاون بين الطرفين. فحين تتأسس السياسات الإقليمية على رؤى متناقضة للنفوذ، وهوية الدولة، وطبيعة النظام الإقليمي المنشود، تصبح احتمالات بناء شراكات طويلة الأمد محدودة. إذ تسعى كل من أنقرة وطهران إلى فرض نموذجها الخاص في مناطق النفوذ، ما يُعمّق الانقسام ويحول دون تنسيق فعّال في الملفات الحساسة. وبدلاً من التعاون، يصبح الصراع غير المباشر، والمنافسة على استقطاب الحلفاء المحليين، السمة الغالبة على العلاقة بين الطرفين.

إن المزج بين الاستراتيجية والأيديولوجيا في التنافس التركي–الإيراني لا يفتح المجال أمام تعاون حقيقي، بل يُعمّق الاستقطاب داخل الإقليم. فكل من الطرفين لا يكتفي بالسعي لتوسيع نفوذه، بل يحاول أيضًا فرض منظومته الفكرية والسياسية، مما يُحول أي تقاطع محتمل في المصالح إلى ساحة صراع بدلًا من أرضية تفاهم.

و إن مستقبل التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط عرف مجموعة من السيناريوها التي يمكن أن تأول إليه هذه العلاقة أول السيناريوهات تصعيد التنافس و صراع بالوكالة و قد يشهد التنافس التركي-الإيراني تصعيدًا حادًا، حيث تتحول المناطق الحدودية، خاصة في سوريا والعراق، إلى ساحات للمواجهة غير المباشرة بين الطرفين عبر دعمهما جماعات وأطراف محلية متنافسة السيناريو الثاني في هذا السيناريو، تتجه أنقرة وطهران نحو إدارة تنافسهما عبر تقاسم مناطق النفوذ، حيث تتفقان على حدود واضحة لكل منهما في سوريا

والعراق، وتعملان على تجنب التصادم المباشر عبر تنسيق سياسي ودبلوماسي دقيق. هذا السيناريو يتطلب درجة عالية من المرونة والواقعية السياسية من الطرفين، اما السيناريو الثالث,في ظل هذا المشهد المتغير، تشهد منطقة الشرق الأوسط بروز قوى إقليمية جديدة، مثل السعودية ومصر، إلى جانب الفاعلين التقليديين كتركيا وإيران، فضلاً عن انخراط قوى دولية كروسيا في المعادلة الإقليمية. ونتيجة لهذا التنوع في مراكز القوة، يتبلور نظام إقليمي متعدد الأقطاب، تتوزع فيه موازين التأثير ولا تنفرد فيه دولة واحدة بالهيمنة على المشهد السياسي.

قائمة المراجع

I. المصادر:

1-القرآن الكريم:

- **الآية 26 من سورة المطففين**

2-أحاديث نبوية:

- البخاري، محمد بن إسماعيل، □□□□ □□□□□□□ .تحقيق :محمد زهير بن ناصر الناصر .بيروت :دار طوق النجاة، 1422هـ .حديث رقم .4015

3-الكتب بالعربية:

- أزهر، سعيد محمد . **البترول العراقي بين السيطرة الجنبية والسيادة الوطنية**،الموصل: وزار ة الثقافة والعالم، 1998 .
- الأشعل، عبد الله. **الدبلوماسية، المفاهيم الأساليب التطبيقات القاهرة**، عمان:مكتبة الشروق الدولية، 2010 .
- ألبريخت، ستيف . **إدارة الأزمات، فن الدفاع عن النفس للشركات** ،القاهرة: الشركة العربية للإصدار العلمي ، 2008
- الكبيسي، عبد الله يوسف. **دور القدرات العسكرية التركية والإيرانية في إعادة تشكيل الأمن الإقليمي**، عمان: دار الشروق للنشر، 2018.
- المستكاوي، طه . **صورة الذات بين العرب والإسرائيليين** ، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط1،2007.
- النعيمي ،احمد .**السياسة الخارجية**،عمان:دار زهران للنشر والتوزيع2009.
- جامع، أحمد ،**اتفاقات التجارة العالمية** ،القاهرة: دار النهضة العربية، ، 2001.
- جمال، عبد الرزاق. **السياسة الخارجية الإيرانية والتركية في ظ ل الثورات العربية**، عمان :دار العامة للنشر،2020.
- حقي، توفيق سعد .**مبادئ العلاقات الدولية** ،عمان:دار وائل للنشر،ط3 ,2006.
- خطاب ، صكار. جغرافية العراق، ج2 ، بغداد: مطبعة الطباعة المركزية، 2010.
- خليل، حسن.**قضايا الدوليةمعاصرة دراسة موضوع النظام العالمي الجديد**،بيروت: دارالمنهل لبناني،الطبعةالأولي،2007.
- داود ،اغلو أحمد . **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**, ترجمة :محمد جابر الثليجي وطارق عبد الجليل، ط1، القاهرة:الدار العربية للعلوم ناشرون ,2017.
- رشدي، العمارى عباس ، **إدارة الأزمات في عالم متغير**" ، القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993 .
- رواء ، زكي،الطويل يونس . **الاقتصاد التركي و الابعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية** ، عمان : دار زهران ، ،2010 .

- طارق، لطفي، **قوة الدولة من خلال جغرافيتها، دراسات ووقائع دستورية وسياسية**، الرباط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، العدد21 .2017
- عبد الغني، عبد الله. **الصراع التركي الإيراني في الشرق الأوسط دراسة في المحددات والأبعاد**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018،
- عمار، عباس محمود, **القضية الكردية إشكالية الدولة**،القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ,2017.
- فالح ،إبراهيم اللصاصة أسعد . **الدبلوماسية العربية إتجاه الأزمة العراقية** ،2001-2007، عمان: دار جليس الزمان ,ط1 ,2013.
- فراس ،محمد إلياس. **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2023.
- قاسم ، سليماني.**سيدشهداءمحورالمقاومة**،تجميع وتنسيق،أبوذرمهروانفر،بيروت: دارالوفاء للثقافةوالإعلام،2021 ،ص210
- كامل ،حسن عمر . **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.
- لفواعرهة، حابس سلطان مشهور، **السياسة الخارجية الإيرانية – التركية في المنطقة وأثرها على الدول العربية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.
- محمد ،محرز أحمد . **الحق في المنافسة المشروعة**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994.
- محمد، فهمي عبد القادر . **النظريات الجزئية والكلية في العالقات الدولية**، عمان: دار الشروق للنشر، 2010.
- محمد، فهمي عبد القادر. **النظريات الجزئية والكلية فيالعلاقات الدولية**، عمان: دار الشروق للنشر، 2010.
- محمد، نصر مهنا ، معروف، خلدون ناجي. **تسوية النازعات الدولية**.القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1996.
- محمود ،إسماعيل . **إيران وتركيا, التاريخ والتحولات الجيوسياسية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2016.
- هويدي، فهمي . **العرب وإيران: وهم الصراع ووهم الوفاق**، مصر: دار الشروق,ط1، 1991.

4- المجلات و الدوريات :

- أشرف، محمد."علاقات إيران الدولية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية،دراسة" مسحية، تحرير محمد مجاهد الزيات ونيفين عبد المنعم مسعد، القاهرة، **معهد البحوث والدراسات العربية**، (2018)
- آلاء،فراج."الدورالتركي في الأزمة السورية"،**مجلة الحوار المتمدن**،العدد 6322،(30تموز2019)
- البلاوي ،حازم ."العلاقات الدولية في عصر العولمة"،**مركز دراسات الوحدة العربية**،بيروت (2014) .
- التجاني ،دلال."ايران وتأثيرها الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، **مركز الروابط للبحوث و للدراسات الاستراتيجية** ،(25يناير 2018) .
- الحسن، عمر."القوى الإقليمية في الشرق الأوسط إعادة التشكيل بعد الثورات العربية"،**مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**،(2015).
- الحلالمة ، الحارث." التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلةجامعة النجاح للأبحاث و العلوم الأنسانية**، المجلد 35، العدد06،(2021)
- الزعبي ،حسين ." الاعتماد المتبادل كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، دراسة في المفهوم والنظرية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 211 (10/02/ 2018).
- الزعبي، خالد." السياسةالخارجية الإيرانية، دراسة في الإيستراتيجية و التكتيك"، **مركز الدراسات الشرق الأوسط** ، (2017).

- العربي،محمد."الصراع و التفاهم بين إيران وتركيا في الشرق الأوسط"،**مركز دراسات الشرق الأوسط**،(2021).
- العريبي، نزار." أثر التنافس الجيوسياسي على توجهات السياسة الخارجية", دراسةحالةتركيا وإيران ",**مجلة الدراسات دولية**،العدد 45 **(2021)**.
- العزاوي، عبد الستارأحمد ." التنسيق الأمني والعسكري بين إيران وتركيا، دراسة تحليلية"،**مجلة الدراسات الأمنية**، العدد 12،(2021).
- العوادي، أسعد ."التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية" ،،**مركز دراسات الوحدة العربية**.،(2018) .
- الفراوي، نزار ."الثقافة و القوة الناعمة في الحروب و افكار لاالسياسة الخارجية "،**مركز برق للابحاث و الدراسات**,(2016).
- القاضي، محمد حسن ."القوة الإيرانية الناعمة المصادر وحدود التأثير" ، **مجلة رؤى مصرية**، السنة الثانية ، العدد 12،(2016).
- اللباء، مصطفى ." ملامح المشروع التركي الايراني في المنطقة العربية بعد احتلال العراق", **مركز القومي لدراسات الشرق الاوسط** , العدد 10,(2008)
- المهداوي، مثنى علي ."السياسة التركية اتجاه العراق ما بعد الانتخابات" ، **مجلة العلوم السياسية** , العدد32,(2006).
- النعيمي ،عمر لقمان ." التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية لحزب العدالة و التنمية"، **مركز الدراسات الإقليمية**، (2018).
- إينات،كمال."العلاقات'الإقتصاديةبين،تركياوإيران"،**رؤيةتركية**،السنة05،العدد1،02(يوليو،2016)
- باكير ،على حسين، ابو عامر، عدنان." تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"، **مركز الجزيرة للدراسات الدوحة**،(2023) .
- برد،رتيبة."الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية ,نظرة على الابعاد الاقليمية و عبر الاقليمية".**المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**، جامعة مولود معمري, المجلد 6العدد الاول ,(2022).
- بوزيدي، عبد الرزاق ." الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"**.مجلة العلوم الانسانية .مركز alsrien seintict**،المجلد 21, العدد 02, (2021/11/06).
- بوقاره ، صالح."التعاون والتنافس في السياسة الخارجية لدولتي تركيا وايران تجاه أزمة العراق منذ2003 وسوريا منذ2011" , **مجلة المعيار**,مجلد27 ،عدد 1(2012)
- تشبينار، عمر ." سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، أوراق كارتيغي، **مركز الشرق 24 الأوسط** العدد10،(2018)
- تشبينار،عمر ." سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة" ، **مركزالدراسات الشرق الأوسط**،العدد 10،(2008).
- جاسم، محمد عبد الله ."التنافس الإقليمي في الخليج العربي، دراسة في تحولات التوازن الإقليمي" . □□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□، جامعة بغداد، العدد 57،(219/06/02).
- جسام، راضي سمير .(مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية)، **مجلة العلوم السياسية** ،العدد45,(2012).
- حيدر ،علي حسين." الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،العدد –36،(2018).
- دريسي، حنان."النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مدارات سياسية**، ،(27 ديسمبر 2021.).
- رقولي، كريم."لنـزاع الدولي وإدارة النـزاع الدول:،مدخل مفاهيمي معرف"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**،العدد 12(01سبتمبر 2019).
- روبرت، كيوهان." وجوزيف ناي، القوة والاعتماد المتبادل في السياسة العالمية"،ترجمة حسين عمر, **مركز دراسات الوحدة العربية**،(2009).

- زاهد، جلول محمد." التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، بيروت"، **مركز نماء للبحوث والدراسات**، (2017) .
- سالم ،سعد."التنظير الليبرالي للعلاقات الدولية من التعاون إلى السلام الديمقراطي"،**مجلة الدراسات السياسية والقانونية**، المجلد 10، العدد 2،(2018).
- ستاين ،أرون." سياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا وإيران والعراق"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** ،(2017).
- سليمة ، صالحة و آخرين." الأهداف والمصالح التركية في النظام العربي التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية"، الدوحة،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،(2021).
- شاكر،محمد." العلاقات الإيرانية الطاجيكية: إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد 5 ،(ديسمبر2017).
- صالح، سميع حسين ." الصراع السياسي الدولي مفهوم اسباب و انواعه"، **مجلة أداب الجديدة** ، مركز البحوث والدراسات اليمنية،صنعاء العدد 15 ،(اكتوبر 2022).
- طه .المستكاوي ."صورة الذات بين العرب والإسرائيليين"، **عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**،ط1(2007).
- عباس، عطوان خضر." الموسوي صفاء ابراهيم ، الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي " ، **مجلة"قضايا سياسية**،العدد 66، (2021-07).
- عبد ،الحميد عيسى ." سياسات التنظيم والمنافسة"، **سلسلة جسر التنمية**، العدد 28، السنة 3، **المعهد العربي للتخطيط**، (أبريل 2004.)
- عبد ،الرحمن محمد ."العلاقات الإيرانية التركية جدلية التعاون والتنافس في الإقليم"، بيروت،**مركز دراسات الوحدة العربية**،(2017).
- عبد الرحمن، يونس محمد و آخرون."القضايا المؤثرة على العلاقات الإيرانية التركية 2005–2021.-"،**مركز الدراسات الإقليمية**،(2021،).
- عبد الله، محمود شيماء ." التمدد و النفوذ الايراني في سوريا سياسيا اقتصاديا عسكريا", **المركز العربي للبحوث و الدراسات** ,(19 نوفمبر 2020) .
- غراهام،ايفانز،جفري،نوينهام،"الليبرالية للعلاقات الدولية" ، **مركز الخليج للابحاث**،(2004).
- فاضل، نعمة محمد ."الدبلوماسية الثقافية و دورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية"،**مركز السلام للثقافة الدبلوماسية**،(2010/01/24).
- فتحي ،أحمد." الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية"، **مجلة الدراسات استراتيجية**، العدد 8، (جويلية 2008) .
- فراقد ،داوود سليمان ."العلاقات التركية الإيرانية" ، **مجلة دراسات إيرانية** ، العدد 15 ، ،(2012).
- قادري ،حسين ." النزاعات الدولية دراسة و تحليل "، **منشورات خير جليس** (2007).
- كلمان،محمد."التنافس الإيراني التركي في المنطقة العربية المحددات والمسارات الملف الاستراتيجي"، **مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية**،العدد 61(2020)
- ماشاء، الله شمس الواعظين." العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة و افاق المستقبل"،ط1،بيروت ,**مركز دراسات الوحدة العربية**، (1996).
- مجدي ،عبد الحق."الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط"،**مركز الشرق الأوسط للدراسات**، عمان، العدد 56 ،(صيف 2011).
- محفوض ،عقيل ." السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ط1(2019).
- مخنف، سفيان ." البعد العسكري في الاسياسة الخارجية التركية ،دراسة حالة سوريا" ، **مجلة مدارات سياسية** ، العدد 5 ، (جوان 2018).
- مروة، مصطفى." خليل محمد"القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير"،**المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 6، العدد 11، (يناير 2021).

- مهند ،سعيد علي." ايران وتركيا والتنافس الإقليمي في الشرق الأوسط بعد 2011" ،**مجلة العلوم السياسية**، العدد 22 ،(2019).
- نسيمة، طويل ."ظاهرة التنافس الدولي في الاعلاقات الدولية"،**المجلة الجزائرية للامن و التنمية السياسية** ،العدد 10،(جانفي 2017).
- ولد أباه، سيد ." الدبلوماسية الجديدة في النظام الدولي المتعدد الأقطاب"، **مجلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، العدد 32 (2020).
- وندت، ألكسندر." الهوية والمصلحة النظرية الاجتماعية والسياسة الخارجية"، ترجمة عبد الله عبد الرحمن. بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**،(2004).

5- الأطروحات و المذكرات:

- إبراهيم، بولمكاحل ."سلسة محضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية" ,المحور الاول ،(كلية العلوم السياسية،جامعة قسنطينة، 2018).
- بلواتي، خالد وحمداوي ،محمد ." السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العربية في عهد "أردوغان"،(مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد لمين دباغين،2023-2024).
- زغيم، جميلة ." دراسة التنافس الامريكي.الصيني على الطاقة في افريقيا .دراسة حالة السودان" ،(أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3 ، 2017/2016).
- سعيد ، محفوظ عقيل." المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا, دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية"، (أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ، سوريا، 2006-2007).
- شقورة ،إبراهيم ناريمان." تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال الحديثة على التغير السياسي في المنطقة العربية"،(رسالة ماستر 2011-2014،، كلية العلوم السياسية ، جامعة القدس ،2013-2014).
- عبد الستار، أحمد." التنافس العسكري والأمني بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط"، (رسالة ماجستير، ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2023-2024) .
- عياد، سميرمحمد".مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق" ،(مذكرة ماجستيرغير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر ، 2003–2004).
- عيساوة، آمنة ."الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي"،(مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، 2016–2017).

6- المواقع الإلكترونية:

- أُغلوطاهر،مرفي."الإعلام،في,تركياوالتحديات.التي.تنتظره"،(2023/07/02)،تاريخ،الأطلاع 2025/05/10 الرابط:
https://mideastdc.org/ar/publication/snapshot-media-in-turkey-why/:
- آلاجا، محمد ."لماذا تركيا لن تنضم الى الصدام الأمريكي مع الحوثيين" ، (06/17/ 2024)تم الاطلاع عليه 30 /2025/04، الرابط:
https://amwaj.media/ar/article/why-turkey-won-t-join-the-us-clash-withthehouthis.
- الجزيرة."وكالةالأناضول،العلاقات،التركيةالإسرائيليةمحطات من المد والجزر"،(2025/04/14)تم الاطلاع عليه2025/04/29على،موقع:
https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/:
- المعاني معجم على الانترنت، مصطلح التوتر، تم الاطلاع عليه، 2025/05/08،الرابط:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

- المنجد في اللغة و الاعلام ." **مصطلح التنافس"**، تم الاطلاع عليه06،/2025/05، لرابط: https://shamela.ws/book/36950:
- بورتاجريشي ، فاهيد ." الممرالدولي للنقل بين الشمال والجنوب قوة إيران الجديدة"،(2019)، تم الاطلاع عليه 2025/04/15، الرابط: https://www.noonpost.com/27533/?noamp=mobile&print=pdf
- جامعة بيرزيت , "معنى التوتر السياسي في المعاجم العربية و الانطولوجيا" ، تم الاطلاععليه: 30 /04/ 2025 ،الرابط: /https://ontology.birzeit.edu/ter:
- الكفائي، حميد."التعاون لا يلغي التنافس بين الدول العصرية"(2024/02/03،)،تم الاطلاع عليه :0 2025/05/1 الرابط: https://www.skynewsarabia.com/blog: .
- الزبير،خلف الله ." تركيا من العمق الاستراتيجي الى العمق الحضاري(24 /2014/02)،تم الاطلاع عليه 2025/05/07, الرابط: https.turk.press.co/hode 5992.
- أسليم،زايد."التسلسل,يزمني،محطاتالصراعبينالدولةالتركيةوحزبالعمال,الكردستاني"(28/ 02/ 2025)،تم الاطلاع عليه 2025/05/02،الرابط: /https://www.aljazeera.net/politic: .
- شبكة أخبار العراق ."طالباني الحكم في الإقليم مرفوض ولن نسمح بتصدير الغاز وفق سياسة حزب بارزاني"،(2022/07/08)،تم لاطلاع عليه، 2025/04/28،الرابط: .https://aliraqnews.com/314584:
- عقرباوي ،عبد الله , "العلاقات بين تركيا وإيران.. ما هي مساحات الاتفاق والصراع بينهما"،(07/ 2021/12)،تم الطلاع :2025/05/05، الرابط: https://aja.me/npw7iv08::
- قرباع،عبدالله."مفهومالصراعالدولinternational fTheconcepto conflict"،(2020/03/30)،تم الاطلاع عليه 2025/04/30، الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary
- عزيزي،محمد."تركياإيران،الصراع،على،العرب،في،التاريخ،والجغرافياوالمذاهب" ،(2008/04/10)، تم الاطلاع عليه 2025/04/17 ،الرابط: www.orientnwes.net
- مركز الروابط للبحوث الاستراتيجية." نفوذ تركيا في القوقاز و آسيا الوسطى يتسع على حساب روسيا"،(2014/05/28) ،تم الاطلاع عليه 2025/05/21 ،الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/174843:
- أحمد،مولانا،"الحسابات،الاستراتيجية التركية في آسيا الوسطى،مزيج من الثقافة والسياسة والاقتصاد"،(10سبتمبر 2022)،تم الاطلاع عليه 05/05/2025، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article

7- مراجع باللغة الأجنبية.

BOOKS:

*** .**Méliblom ,frédiric charllon , t**héories et concepts des relation internaoinale** ,paris :maison d'idition hachette.2001

*. Kenneth Waltz:Man. **the State, and War A Theoretical Analysis**. New york: Columbia University publishing, 1959.

*.Waltz,.kenneth. **theary of internationale politics** , new york : adison wisely publishing campany.1979 .

.*.Cleveland, William L., and Martin Bunton. **A History of the Modern Middle East.** 6eth edition ، new york : Boulder publishing , Westview Press, 2021.

Periodicals and workingpaper:

***** Abha , yasser "Iran's Soft Power in the Middle East via the Promotion of the Persian Language," **Contemporary Politics** 29, no. 4 .2023.

*Abdullah , Toukan and Anthony, H. Cordesman, "Options in DealingwithIran'sNuclear Program", **center for international and strategic Studies** . vol 7, 2010.

*Akber, amin, "Iran's Soft Power in Syria after the Syrian Civil War," **Mediterranean Politics ,**vol 28, no. 2,2023.

*Farrell, H., & Newman, A. L, ''Weaponized Interdependence,How Global Economic Networks Shape State Coercion''. **International Security,** 2019.

*.John, Mueller ,War has almost Ceased to Exis, An Assessment, **Political Science Quarterly**, Vol. 124, No. 2, 2009.

*Ngouana, EVe. ''Les Relations Turco-Africaines quel bilan en 2020 '', **centre africain D'Etudes Internationales**, Diplomatiques, Économiques et Stratégiques ,CEIDES, vol 04, 2020.

Internet Links:

***** William**,** r.thompson.« rivaltey » .oxford research encylopedia of politics.2017 , vue 04/05/2025 lien:
.https//oxford .com/rview/10.109.

*Pierre, la rousse . la rousse en ligne synonyme « coorepratioon» , vue:04/04/2025 lien**:**

https://www.larousse.fr/dictionnaires/synonymes/c

قائمة الخرائط:

الرقم	الخريطة	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لتركيا	46
02	مسار خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان	47
03	تضاريس إيران	48
04	ممر شمال جنوب بين الهند و روسيا	49
05	النفط الغاز العراقي	89
06	طريق أذربيجان – تركيا المار عبر ممر زنغزور الأرميني	97

قائمة الجداول :

الرقم	الجدول	الصفحة
01	أطوال الحدود البرية و البحرية لتركيا	45

- مراجع الخرائط:

1-الموقع الجغرافي لتركيا:صفحة على أنترنت : الجزيرة نت ، تم الاطلاع يوم:16/10/2025.
/.الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/9/21/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

2-مسار خط أنابيب باكو,تبليسي ، جيهان:صفحة أنترنت **المعرفة** ، تم الاطلاع يوم 18/10/2025: الرابط:

https://www.marefa.org/%D8%AE%D8%B7_%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A8_%

3-تضاريس إيران: صفحة أنترنت **المعرفة**، تم الإطلاع يوم:18/10/2025.الرابط:

https://www.marefa.org/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%.A7_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

4-ممر شمال جنوب بين الهند و روسيا: صفحة على الانترنت ، **شبكة مواقع الاناضول** ،تم الاطلاع 3- يوم 20 /10/2025الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D9%85%D9%85%D8%B1-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%..

4-خريطة النفط و الغاز العراقي:صفحة انترنت **fanack.com**،تم الإطلاع يوم:22/10/2025.

/.https://fanack.com/ar/iraq/energy-sector-of-iraq

5- خريطة طريق أذربيجان – تركيا المار عبر ممر زنغزور الأرميني،**جريدة النهار عبر الانترنت** ، تم الإطلاع يوم 23/10/2025. الرابط:

https://www.annaharkw.com/Article.aspx?id=1026183&date=14082025.

المقدمة:..... 05 **الفصل الاول:**الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.....11

المبحث الاول:مفهوم التنافس الدولي.....12

المطلب الاول:تعريف التنافس الدولي لغة/اصطلاحا.....12

المطلب الثاني:التنافس الدولي و المفاهيم المشابهة له.....18

المطلب الثالث:التعاون و الاعتماد المتبادل و علاقته بمصطلح التنافس الدولي.....24

المبحث الثاني:مفهوم التنافس الجيوسياسي.....27

المطلب الاول:مفهوم التعاون الجيوسياسي.....28

المطلبالثاني:مفهوم الصراع الجيوسياسي.....29

المبحث الثالث:التنافس التعاون من خلال تصورات العلاقات الدولية (نموذج تركيا-إيران.).....31

المطلب الاول :التنافس و التعاون حسب طرح الواقعية.....32

المطلب الثاني:التنافس و التعاون حسب طرح اللبيرالي.....35

المطلب الثالث:التنافس و التعاون حسب طرح البنائي.....38

الفصل الثاني:محددات و دوافع التنافس الإقليمي التركي الإيراني في الشرق الأوسط.... 40

المبحث الاول:منطقة الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكيا.....41

المطلب الاول:حدود منطقة الشرق الأوسط.....41

المطلب الثاني:الأهمية الجيو سياسية و الأقتصادية و الامنية لمنطقة الشرق الأوسط....43

المبحث الثاني:الجذور التاريخية للتنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط.....44

المطلب الاول :الموقع الجيوسياسي لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط.....45

المطلب الثاني:تاريخ العلاقات التركية الإيرانية.....49

المطلب الثالث:أهداف التوسع و النفوذ لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط.....52

المبحث الثالث:العوامل المؤثرة في تحديد الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران في الشرق الأوسط.....54

المطلب الاول :أهمية العوامل السياسية في قيام الثورة الإيرانية و صعود حزب العدالة و التنمية التركي.....55

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية و الإيرانية في الشرق الأوسط.....57

المطلب الثالث:دور السياسة الإقليمية لتركيا و إيران في الشرق الأوسط.....60

المبحث الرابع : المجالات الحيوية للتنافس الإقليمي بين تركيا و إيران.....63

المطلب الاول:المجال السياسي و الإقتصادي.....64

المطلب الثاني:المجال الأمني و العسكري.....65

المطلب الثالث:الميدان الديني و الثقافي.....70

الفصل الثالث:الشرق الأوسط كمنطقة للزعامة الإقليمية في التنافس التركي الإيراني.....72

المبحث الاول:أدوات التنافس بين تركيا و إيران.....72

المطلب الاول:إستخدام القوى الناعمة في التنافس التركي الإيراني.. 73

المطلب الثاني:إستثمار الأزمات السياسية في التنافس التركي الإيراني على الشرق الأوسط 79

المبحث الثاني: القضايا الإقليمية وأهميتها في تأجيج التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط.....84

المطلب الاول:سوريا كمحور للتنافس التركي الإيراني.....85

المطلب الثاني:العراق كساحة للتنافس بين تركيا و إيران.....88

المطلب الثالث:اليمن و فلسطين بين التقطعات و التناقضات في المواقف.....91

المبحث الثالث:إنعكاسات التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط بين التنافس و التعاون.....95

المطلب الاول:عدم الإستقرار السياسي و الأمني في منطقة الشرق الأوسط و إنعكاساته على التنافس بين تركيا و إيران.

المطلب الثاني:التهديدات الأمنية المشتركة و ضرورة التعاون الأمني بين تركيا و إيران.97

المطلب الثالث:مستقبل العلاقات التركية الإيرانية في ظل التنافس في الشرق الأوسط...100

المطلب الرابع:السيناريوهات المستقبلية لمنطقةالشرق الأوسط في ظل التنافس التركي الإيراني.....102

الخاتمة:.....106

.

ملخص الدراسة.

يهدف موضوع الدراسة بالأساس إلى محاولة عرض تعريف للتنافس الدولي بشكل عام و خصائصه و التركيز على التنافسس التركي الإيراني في الشرق الأوسط حيث يشير هذا التنافس إلى صراع استراتيجي ذي طابع أيديولوجي وجيوسياسي متجذر بين قوتين إقليميتين تسعيان لفرض نفوذهما ضمن بيئة دولية مضطربة. يعتمد هذا التنافس على اختلاف عميق في الرؤية السياسية والمذهبية؛ فتركيا تسعى إلى استعادة نفوذها من خلال أدوات القوة الناعمة والتحالفات السياسية، بينما تتحرك إيران ضمن مشروع مذهبي مدعوم بشبكات مسلحة وولاءات داخل الدول العربية مثل العراق وسوريا ولبنان. وتُظهر الدراسة أن هذا التنافس لا يقتصر على الخلافات الظرفية أو التباين في المصالح المؤقتة، بل هو انعكاس لصراع بنيوي مدفوع برغبة كل طرف في قيادة النظام الإقليمي. وقد أسهم هذا التنافس في تفكيك الولاءات الداخلية في دول المنطقة، حيث أصبحت فئات من النخب أو الجماعات ترتبط بقوى خارجية بدلًا من التفاعل ضمن الإطار الوطني. كما تُبرز الدراسة أن استمرار هذا التنافس دون التعاون و الحوار الإقليمي يُهدد استقرار الشرق الأوسط على المدى الطويل، ويؤسس لنمط من العلاقات الإقليمية قائم على الاستقطاب والتنافس بدل من التعاون ، و إن مستقبل هذا التنافس بين تركيا و إيران في الشرق الأوسط عرف مجموعة من السيناريوها منها أولا تصعيد التنافس بالوكالة بين القوتين من الجانب الإيراني تحريك أذرعها العسكرية في المنطقة و من الجانب التركي دعم المعارضة كما فعلت في سوريا ما أدى إلى إسقاط (نظام بشار الأسد) اما السيناريو الثاني تسير كل من أنقرة وطهران نحو اعتماد مقاربة براغماتية في إدارة التنافس بينهما، تقوم على تقاسم النفوذ وتحديد مناطق السيطرة بما يضمن تجنب الصدام المباشر، خصوصًا في الساحتين السورية والعراقية. ويبدو أن الطرفين يسعيان إلى رسم خطوط تماس واضحة تُراعي مصالح كل منهما، من خلال تنسيق سياسي ودبلوماسي دقيق يوازن بين الطموحات الإقليمية والحاجة إلى الاستقرار في دول الجوار ، أما السيناريو الثالث في ظل تزايد الأدوار الإقليمية لقوى فاعلة مثل المملكة العربية السعودية ومصر وروسيا، تتجه بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط نحو نمط متعدد الأقطاب، تتراجع فيه فرص الهيمنة الأحادية وتزداد فيه أهمية التوازنات المتبادلة بل أصبحت جزءًا من منظومة تفاعلات معقدة تتداخل فيها التحالفات الإقليمية والدولية .

ABSTRACT

The study aims to provide a definition of international rivalry in general and its characteristics, focusing on the Turkish-Iranian rivalry in the Middle East. This rivalry refers to a strategic conflict of an ideological and geopolitical nature rooted between two regional powers that seek to impose their influence within a turbulent international environment. This rivalry is based on a profound difference in political and ideological vision; Turkey seeks to regain its influence through soft power tools and political alliances, while Iran moves within a sectarian project supported by armed networks and loyalties within Arab countries such as Iraq, Syria and Lebanon. The study shows that this rivalry is not limited to circumstantial differences or divergence in temporary interests, but rather a reflection of a structural conflict driven by each party's desire to lead the regional system. This rivalry has contributed to the disintegration of internal loyalties in the countries of the region, with categories of elites or groups becoming linked to external forces rather than interacting within the national framework. The study also highlights that the continuation of this rivalry without cooperation and regional dialogue threatens the stability of the Middle East in the long term, and establishes a pattern of regional relations based on polarization and competition instead of cooperation. The future of this rivalry between Turkey and Iran in the Middle East knew a set of scenarios, including the first escalation of the proxy competition between the two powers, from the Iranian side moving its military arms in the region and the Turkish side supporting the opposition as it did in Syria, which led to the fall (the regime of Bashar al-Assad), and the second scenario, both Ankara and Tehran move towards a pragmatic approach in managing the rivalry between them, Through careful political and diplomatic coordination that balances regional ambitions with the need for stability in neighbouring countries. The third scenario, in light of the increasing regional roles of effective powers such as Saudi Arabia, Egypt and Russia, the structure of the regional system in the Middle East is moving towards a multipolar pattern, in which the chances of unilateral hegemony decline and the importance of mutual balances increases, but has become part of a complex system of interactions in which regional and international alliances overlap